سلسلة مؤلفات سمير أمين

سمير أمين

الڤيروس الليبرالي

الحرب الدائمة وأمركة العالم







الفيروس الليبرالي

Samir Amin

Le Virus libéral

La guerre permanente
et l'américanisation du monde

LE TEMPS DES CERISES

2003

د. سمير أمين

الفيروس الليبرالي

الحرب الدائمة، وأمركة العالم

ترجمة:
سعد الطويل

ANEP ـــ دار الفارابي

الكتاب: الفيروس الليبرالي، الحرب الدائمة، وأمركة العالم
المؤلف: سمير أمين
المترجم: سعد الطويل
الغلاف: فارس غصوب
الناشر: * منشورات آنيب ANEP
05 شارع خزناجي ـ الأبيار ـ الجزائر
الهاتف: 76 09 92 21 213
الفاكس: 77 09 92 21 213
e-mail: anep-edition@wissal.dz
* دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرزمز البريدي: 2130 1107
e-mail: farabi@inco.com.lb
الطبعة الأولى 2004
ISBN: 9953-71-010-4 ـ لبنان
ISBN: 9947-21-144-4 ـ الجزائر
Dépôt - légal: 1873-2004

المحتويات

قرب نهاية القرن العشرين، تفشى في العالم مرض غامض، وقد أصاب المرض جميع السكان وإن لم يمت الجميع بسبب المرض. وقد أُطلق على الفيروس المسبب للمرض اسم "الفيروس الليبرالي"، وقد ظهر هذا الفيروس لأول مرة في القرن السادس عشر، في داخل المثلث المحدود بباريس، ولندن ، وأمستردام. وبدت الأعراض التي سببها الفيروس، حينئذ، للرجال (وكان الفيروس يصيب الرجال عادة، ونادراً النساء) غير ذات أهمية، وسريعاً ما تعودوا عليها، وكونوا الأجسام المضادة المناسبة، بل إنهم استفادوا من النشاط الذي نتج عن مقاومتهم له. وعبر الفيروس الأطلنطي، ووجد في طائفة المنادين، الأرض الملائمة حيث إن أجسامهم لم تكن مزودة بالأجسام المضادة، مما جعل المرض يتخذ أشكالاً خطيرة.

وظهر الفيروس في أوروبا مرة أخرى في أواخر القرن العشرين عائداً من أميركا بعد أن تطور وتقوى مما مكّنه من القضاء على أغلب الأجسام المضادة التي كونها الأوروبيون خلال القرون الثلاثة الماضية، ونتج عن ذلك وباء كان جديراً بالقضاء على الجنس البشري، لولا أن الأفراد الأكثر قوة من سكان البلدان القديمة، تغلبوا على الوباء، ونجحوا في النهاية في القضاء على المرض.

وقد سبب الفيروس للمصابين به حالة غريبة من انفصام الشخصية، فلم يعد الفرد يعيش ككائن متكامل، ينظم نفسه لإنتاج ما هو بحاجة إليه (وهو ما يطلق عليه العلماء "الحياة الاقتصادية") ويطور في الوقت نفسه، الهيئات والقواعد والأعراف التي تسمح له بالازدهار (وهو ما يطلق عليه ذات العلماء "الحياة السياسية")، وهو واعٍ بأن هذين الوجهين للحياة الاجتماعية لا يمكن فصمهما. ولكنه بدلاً من ذلك، كان يعيش أحياناً بوصفه "إنساناً اقتصادياً" (هومو إيكونوميكوس)، تاركاً لما سماه "السوق" مهمة التنظيم التلقائي "للحياة الاقتصادية"، وأحياناً بوصفه "مواطناً" يضع في صندوق، البطاقات التي يختار عن طريقها أولئك المكلفين بوضع قواعد اللعب "لحياته السياسية".

وتمحورت جميع الأزمات التي حدثت قرب نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين، والتي خرجنا منها نهائياً لحسن الحظ، اليوم، حول الارتباكات والطرق المسدودة

التي ترتبت على هذا الانفصام في الشخصية، فقد نجح الرشاد ـ الحقيقي لا الأميركي ـ في التغلب عليه في نهاية الأمر. واستمرت جميع الشعوب على قيد الحياة، بمن فيها الأوروبيون، والآسيويون، والأفريقيون، والأميركان، وحتى أهل تكساس الذين تغيروا كثيراً بعدها، وعادوا بشراً أسوياء مثل الباقين. وقد اخترت هذه النهاية السعيدة لا من باب التفاؤل العنيد، ولكن لأنه في حالة الفرض الثاني لم يكن سيبقى أحد ليحكي القصة، ولكانت نبوءة فوكوياما قد تحققت، فالليبرالية قد ترتب عليها نهاية التاريخ، وفنيت الإنسانية برمتها في المذبحة، وأما القلائل الناجين من أهل تكساس، فتحولوا إلى جماعات من البدو الرحل، ثم قُدِّموا بدورهم ذبائح بأمر زعيم طائفتهم الذي كانوا يعتقدون في قدرته على صنع المعجزات. وكان اسمه بوش هو الآخر!

وأعتقد أن هذه القصة تعبر بالتقريب عن تاريخ الحقبة الحالية، وعلى أية حال، فالتحليل الذي سأقدمه هنا لهذه الأزمات، سيستخدم نفس العبارات تقريباً.

أولاً. الرؤية "الليبرالية" للمجتمع

"الأفكار العامة" التي تحكم الرؤية الليبرالية بسيطة وتتلخص في الفروض الآتية:

1. ترتبط الفاعلية الاجتماعية بالكفاءة الاقتصادية، وترتبط

هذه الأخيرة بالربحية المالية لرأس المال. وتعبِّر هذه التبسيطات المتوالية عن سيطرة العامل الاقتصادي الخاص بالرأسمالية، ويتخذ الفكر الاجتماعي الضامر الناتج عنها طابعاً اقتصادياً للغاية. والغريب أن هذا اللوم ـ الذي يوجه خطأً للماركسية ـ يعبر في الواقع عن الفكر الليبرالي، وهو الفكر الأساسي للرأسمالية.

2. يقال رسمياً إن التوسع الكامل للسوق (مع أقل قدر من التقنين)، والتوسع في الديموقراطية يتكاملان الواحد مع الآخر. ولا تثار بالمرة قضية الصراع بين المصالح الاجتماعية التي تؤثر بتدخلها على السوق، وتلك التي تمنح الديموقراطية السياسية مغزاها ومداها. فالاقتصاد والسياسة لا يعتبران البعدين اللذين يكونان الواقع الاجتماعي، ولكل منهما كيانه المستقل، واللذان يتفاعلان جدلياً: والاقتصاد الرأسمالي يسيطر في الواقع على السياسة، ويلغي قدراتها الخاصة الخلاقة.

3. إن البلد الأكثر تطوراً كما يظهر، والذي توضع فيه السياسة وتطبق في خدمة الاقتصاد (الرأسمالي في الواقع) دون غيره ـ وهو الولايات المتحدة بالطبع ـ هو أفضل نموذج "للجميع". ويجب على من يرغبون في البقاء على المسرح العالمي، أن يقلدوا مؤسساته وممارساته.

4. لا يوجد بديل للنموذج المقترح المبني على الفروض الاقتصادوية، والتطابق بين السوق/ الديموقراطية، ووضع السياسة في خدمة الاقتصاد. والبديل الاشتراكي، الذي جُربَ

في الاتحاد السوفييتي والصين، قد تبين أنه غير كفوء اقتصادياً، ومعادٍ للديموقراطية سياسياً.

وبعبارة أخرى، فالفروض المذكورة أعلاه هي "حقائق أبدية" ("الرشاد")، كما تبين تطورات التاريخ المعاصر، وانتصارها محقق، خاصة بعد اختفاء التجارب البديلة "الاشتراكية"، فقد وصلنا فعلاً لنهاية التاريخ كما قيل. لقد انتصر "الرشاد" التاريخي، وهذا يعني أننا نعيش في أفضل عالم، على الأقل نظرياً، بمعنى أن ذلك سيتحقق عندما يعترف الجميع بالأفكار التي بنيت عليها هذه الافتراضات، وتطبق في كل مكان. وجميع العيوب الموجودة في الواقع اليوم، لا تعود إلا إلى حقيقة أن هذه المبادئ الأبدية "للرشاد" لا تطبق بعد، في المجتمعات التي تعاني من هذه العيوب، وخاصة مجتمعات الجنوب.

وهيمنة الولايات المتحدة، وهي التعبير الطبيعي عن وضعها كطليعة في تطبيق الرشاد (الليبرالي طبعاً)، هي لهذا السبب، أمر لا يمكن تجنبه، بل هي مفيدة للإنسانية جمعاء. الأمر لا يتعلق إذن "بإمبريالية أميركية"، بل بقيادة لطيفة ("حميدة" ـ أي غير مؤلمة ـ كما يصفها المثقفون الليبراليون الأميركان).

وفي الواقع، وكما سنرى فيما يلي، فإن هذه "الأفكار" تدعو للسخرية، وهي مبنية على شبه علم ـ وهو الاقتصاد

المسمَّى "بالمجرد" ـ وأيديولوجية مصاحبة، هي "ما بعد الحداثة".

والاقتصاد "المجرد" ليس نظرية تتعلق بالعالم الحقيقي ـ أي بالرأسمالية القائمة بالفعل ـ ولكن برأسمالية خيالية، بل هي حتى ليست نظرية مُحكمة لهذه الأخيرة، يمكن وصف أسسها، وعرض حججها، بالتماسك. إنها مجرد شبه علم، اقرب في الواقع إلى أعمال السحر منها إلى "علوم الطبيعة" التي تدعي أنها تتبع نموذجها.

أما ما بعد الحداثة، فلا تعدو أن تكون خطاباً مصاحباً يدعو للتحرك داخل إطار النظام الليبرالي و"التكيف" معه.

وإعادة بناء سياسة للمواطنين تقتضي من حركات المقاومة، والاحتجاج، والنضال، ضد الآثار الحقيقية لتطبيق هذه النظام، أن تتخلص من الفيروس الليبرالي.

ثانياً. الأسس الأيديولوجية وشبه النظرية لليبرالية

1. الرأسمالية الخيالية وشبه نظرية الاقتصاد "المجرد"

– لا يقتصر مفهوم الرأسمالية على فكرة "السوق المعمم"، وإنما يركز جوهرها في السلطة فيما وراء السوق. وتختزل المراجع السائدة تحليل الرأسمالية القائم على العلاقات الاجتماعية والسياسة التي تعبر عن طريقها هذه السلطة فيما وراء السوق، وتضع مكانه نظرية نظام خيالي

تتحكم فيه "قوانين اقتصادية" (وهو السوق)، تعمل، عندما تترك لذاتها، على تحقيق "التوازن الأفضل". أما في حالة الرأسمالية القائمة بالفعل، لا يمكن الفصل بين صراع الطبقات، والسياسة، والدولة، ومنطق التراكم الرأسمالي. فالرأسمالية إذن بطبيعتها نظام تتكرر فيه حالات الاختلال بسبب المواجهات الاجتماعية والسياسية الواقعة فيما وراء السوق. والمفهومات التي يقدمها التعبير الاقتصادي الشائع لليبرالية، مثل الأسواق "غير المقننة" المزعومة، ليست حقيقية. فهذه الأسواق "غير المقننة"، هي في الواقع، أسواق تقننها سلطات الاحتكارات القائمة فيما وراء السوق.

والانحراف السلعي هو الشكل الخاص من الرأسمالية الذي يتحكم في إعادة إنتاج المجتمع بكامله وليس مجرد نظامه الاقتصادي. فقانون القيمة لا يتحكم فقط في الحياة الاقتصادية الرأسمالية، وإنما في كل الحياة الاجتماعية لهذا المجتمع، وهذه الصفة هي التي تفسر لماذا يتخذ الاقتصاد في إطار الرأسمالية شكل "العلم"، أي أن القوانين التي تحكم حركته تفرض نفسها على المجتمعات الحديثة (وعلى البشر الذين يكونونها)، بوصفها "قوانين للطبيعة". وبعبارة أخرى، يُمحى من الوعي الاجتماعي حقيقة أن هذه القوانين ليست ذات طبيعة عابرة للتاريخ (الأمر الذي يحدد "الكائن البشري" أمام تحدي "الندرة")، وإنما لها طبيعة تاريخية خاصة (أي علاقات اجتماعية معينة مرتبطة بالرأسمالية). وهذا ـ في رأيي ـ تعريف

ماركس للاقتصادوية" (الانحراف الاقتصادي)، وهي صفة خاصة بالرأسمالية.

وفضلاً عن ذلك فهذا المجتمع يتحرك بشكل غير مستقر كامن في طبيعته، كما أبرز ماركس، بمعنى أن إعادة إنتاج النظام الاقتصادي لا يتجه أبداً نحو وضع ما للاتزان العام، وإنما ينتقل من وضع غير متزن إلى وضع آخر غير متزن بشكل لا يمكن التنبؤ به مقدماً، وإنما يمكن تقييمه بعد حدوثه. "فالمنافسة" بين رؤوس الأموال ـ المجزأة بطبيعتها في النظام الرأسمالي ـ تلغي إمكانية تحقيق توازن عام من أي نوع، وتجعل أي تحليل مبني على افتراض وجود مثل هذا الاتجاه، أمراً خيالياً. فالرأسمالية ترادف إذن حالة من عدم التوازن الدائم. إن التداخل بين أنواع المنطق الذي تنتجه هذه المنافسة بين رؤوس الأموال، وتلك التي تنتج عن تطور علاقات القوى الاجتماعية (بين الرأسماليين، أو بينهم وبين الطبقات المسودة أو المستغَلة، أو بين الدول التي يتكون منها النظام الرأسمالي العالمي)، ينتج حركة النظام من حالة عدم اتزان إلى حالة عدم اتزان أخرى، يمكن تقديرها بعد حدوثها. وبهذا المعنى لا يمكن تصور قيام الرأسمالية خارج إطار صراع الطبقات، أو الصراع بين الدول، أي السياسة. إن فكرة قيام منطق اقتصادي (يمكن لعلم الاقتصاد اكتشافه) يتحكم في تطور الرأسمالية مجرد وهم. فلا توجد نظرية للرأسمالية متميزة عن تاريخها،

فنظرية الرأسمالية وتاريخها لا يمكن فصمهما، كما لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة.

لقد أبرزت هنا هذين البعدين الراديكاليين لنقد ماركس للرأسمالية بالدقة لأنهما البعدان من الواقع اللذان يتجاهلهما الفكر الاجتماعي البرجوازي، فهذا الفكر، في الحقيقة اقتصادوي منذ نشأته أيام عصر التنوير. "فالرشاد" الذي يستدعيه، ينسب للنظام الرأسمالي، الذي يحل محل "النظام القديم"، شرعية عابرة للتاريخ، تجعل منه "نهاية التاريخ". وهذا الانحراف الاقتصادي الموجود من الأصل، ازداد حدة في محاولة الرد على انتقادات ماركس؛ فالاقتصاد المجرد ابتداءً من فالراس، يعبر عن هذه المغالاة في "الاقتصادوية" للفكر الاجتماعي للبورجوازية. وبدلاً من تحليل أسلوب العمل الفعلي للرأسمالية، يقدم أسطورة السوق ذاتي التنظيم، الذي يعمل تحت تأثير منطقه الداخلي الذاتي، على تحقيق التوازن العام. ولا يُعتبر عدم الاستقرار أو اللاتوازن صفة كامنة في هذا المنطق، وإنما نتيجة لعيوب الأسواق الحقيقية. وهنا يصير الاقتصاد مجرد خطاب لا يهتم بمعرفة الواقع، وتصبح وظيفته مجرد إضفاء الشرعية على الرأسمالية بادعاء صفات كامنة فيها لا وجود لها في الواقع، ويصبح الاقتصاد المجرد نظرية عالم خيالي.

- تسيطر القوى السائدة لأنها نجحت في فرض لغتها على ضحاياها، وهكذا نجح "خبراء" الاقتصاد التقليدي في

الادعاء بأن تحليلاتهم، والنتائج التي يستخلصونها منها "علمية" أي أنها موضوعية، ومحايدة، ولا يمكن تجاوزها. وهذا غير صحيح، فالاقتصاد "المجرد" الذي يبنون تحليلاتهم عليه لا يمت للواقع بصلة، وهو يتعلق بنظام خيالي لا فقط لا يقترب من الواقع، وإنما هو على النقيض منه تماماً. فالرأسمالية القائمة بالفعل شيء مختلف تماماً.

وهذا الاقتصاد الخيالي يخلط المفاهيم، ويساوي بين التقدم والتوسع الرأسمالي، وبين السوق والرأسمالية. ولكي تنجح الحركات الاجتماعية في وضع استراتيجيات فعالة، عليها أن تتحرر من هذه التخليطات.

يؤدي الخلط بين مفهومين، وهما الحقيقة (التوسع الرأسمالي) من جهة، والأمر المرغوب فيه (التقدم في اتجاه معين) من الجهة الأخرى، كثيراً إلى خيبة الأمل لدى منتقدي السياسات التي يجري تنفيذها. والخطاب السائد يقوم بهذا الخلط في كثير من الأحوال: فهو يقترح وسائل تؤدي لتوسع رأس المال، ويسمي ما ينتج عنها، أو ما قد ينتج عنها، "تنمية". ولكن منطق توسع رأس المال لا يفترض أي شيء يمكن وصفه بالتنمية، فهو لا يفترض مثلاً، العمالة الكاملة، ولا جرعة مقدرة سلفاً من اللامساواة (أو المساواة) في توزيع الدخل. إن منطق هذا التوسع يسير وفقاً لرغبة الشركات في تحقيق الربح، وهو قد يؤدي في بعض الظروف إلى النمو، وفي ظروف أخرى إلى الركود، أو قد يؤدي للتوسع في العمالة

أو للحد منها، أو للتقليل من اللامساواة في توزيع الدخل، أو لزيادتها، حسب الأحوال.

وهنا أيضاً، يؤدي الخلط بين مفهومي "اقتصاد السوق"، و"الاقتصاد الرأسمالي"، إلى إضعاف الانتقاد الموجه للسياسات القائمة. فالسوق الذي يشير بطبيعته للمنافسة ليس "رأس المال" الذي يتحدد مضمونه بالضبط بالحد من المنافسة المتضمن في احتكار الملكية الخاصة، بما فيها الملكية الاحتكارية (للبعض وبالتالي باستبعاد الآخرين). و"السوق" والرأسمالية مفهومان متميزان، فالرأسمالية القائمة بالفعل، هي النقيض للسوق الخيالي، كما عبر عن ذلك بدقة، برودل.

وفضلاً عن ذلك، فالرأسمالية القائمة بالفعل، لا تعمل كنظام للمنافسة بين المستفيدين من احتكار الملكية ـ المنافسة بينهم، وضد الآخرين. فعمل النظام يقتضي تدخل سلطة جماعية تمثل رأس المال في مجموعه، فالدولة لا تنفصل إذن عن الرأسمالية. ولكن سياسات رأس المال، وبالتالي سياسات الدولة بصفتها ممثل رأس المال، وبقدر ما تكون كذلك، لها منطقها (الملموس) بمراحله الخاصة. وهذا المنطق هو الذي يفسر لماذا يؤدي توسع رأس المال في بعض الأوقات، لزيادة العمالة، وفي أوقات أخرى، لتراجعها. فهذا المنطق ليس إذن التعبير عن "قوانين السوق"، كما توضع كقوانين مجردة، وإنما التعبير عن متطلبات ربحية رأس المال في أوضاع تاريخية معيَّنة.

فلا توجد إذن "قوانين للتوسع الرأسمالي"، تفرض نفسها كما لو كانت قوى خارقة، لا توجد حتمية تاريخية سابقة على التاريخ. وتصطدم الاتجاهات الكامنة في المنطق الرأسمالي دائماً بمقاومة القوى التي لا تقبل نتائجها، فالتاريخ الفعلي هو إذن ناتج هذا الصراع بين منطق التوسع الرأسمالي، وبين مقاومة القوى الاجتماعية الرافضة لهذا التوسع. وفي هذا الخصوص، فالدولة نادراً ما تكون مجرد دولة رأس المال، فهي تقع عادة في قلب الصراع بين رأس المال والمجتمع.

وعلى سبيل المثال، فتصنيع بلدان التخوم في فترة ما بعد الحرب (1945-90)، لم يكن الناتج الطبيعي للتوسع الرأسمالي، وإنما نتيجة للأوضاع التي فرضها عليها انتصار حركات التحرر القومي التي فرضت هذا التصنيع، والذي تكيف معه رأس المال العالمي. وعلى سبيل المثال، فتدهور فاعلية الدولة الوطنية تحت تأثير العولمة الرأسمالية، ليس محدداً غير عكوس للمستقبل بل يمكن، بالعكس أن تؤدي ردود الأفعال الوطنية على هذه العولمة، إلى فرض اتجاهات غير متوقعة على التوسع العالمي للأفضل أو الأسوأ، حسب الظروف. وعلى سبيل المثال، فالمشاغل المتعلقة بالبيئة والراجعة للتناقض بينها وبين منطق رأس المال (حيث إنه بالضرورة منطق قصير المدى)، يمكن أن تفرض على رأس المال تغيرات كبيرة للتكيف معها. وتتعدد الأمثلة من هذا النوع.

ولا يمكن الوصول إلى الرد الفعال على التحديات إلا إذا فهمنا أن التاريخ لا تتحكم فيه قوانين الاقتصاد التي لا تحتمل الخطأ، بل هي تنتج عن ردود الأفعال الاجتماعية على الاتجاهات التي تشير إليها هذه القوانين، والتي تحدد بدورها العلاقات الاجتماعية التي تعمل هذه القوانين في نطاقها. والقوى "المعادية للنظام" ـ إذا ما أطلقنا هذه التسمية على الرفض المنظم، والمتماسك، والفعال، للخضوع الكامل لمتطلبات هذه القوانين المزعومة (وبالذات قانون الربح الخاص بالرأسمالية كنظام) ـ تشكل المستقبل الفعلي مثلها مثل المنطق "المجرد" للتراكم الرأسمالي. وهذه القوى تتحكم في إمكانيات وأشكال التوسع الرأسمالي التي تحدث عندئذ داخل الإطار الذي تفرضه هذه القوى.

والطريقة التي نعرضها هنا تستبعد وضع "وصفات" جاهزة مقدماً تسمح بتشكيل المستقبل، فالتاريخ ينتج عن التحولات في علاقات القوى الاجتماعية والسياسية، وهي بدورها تنتج عن الصراعات التي لا يمكن التنبؤ بنتائجها مقدماً. ولكن يمكن مع ذلك، التأمل فيها بهدف المساهمة في بلورة مشاريع متماسكة وممكنة، وبذلك مساعدة الحركة الاجتماعية على تجاوز "الحلول الخاطئة" التي يمكن لها الانزلاق إليها في غياب هذه التأملات.

إن مشروع الرد الإنساني على تحدي التوسع المعولم للرأسمالية، ليس "يوطوبياً"، بل هو بالعكس، المشروع

الواقعي الوحيد الممكن، بمعنى أن بداية تطور في اتجاهه، جذير باجتذاب قوى اجتماعية كبيرة قادرة على فرض منطقها. فإذا كانت هناك يوطوبيا بالمعنى السلبي الشائع للكلمة، فهو المشروع لإدارة النظام عن طريق تقنينه بوساطة السوق.

2. "ما بعد الحداثة"، المصاحب الأيديولوجي لليبرالية

خطاب ما بعد الحداثة هو خطاب أيديولوجي مصاحب، يحاول تأكيد مشروعية الليبرالية، ويدعو للخضوع لها.

والانتصار الظاهري لليبرالية ـ في شكلها الأميركي الأكثر بساطة ووحشية ـ لا يعبر عن حركة "عودة للشباب" للرأسمالية، تعيد لها حيويتها الأميركية، التي أضعفتها ممارسات دولة الرفاهية "لأوروبا العجوز". والمقابلة بين "أميركا الفتية" (التي لها المستقبل)، و"أوروبا العجوز"، هي النغمة المفضلة للخطاب الممالئ لأميركا.

وفي الواقع، فإن الهدف من الهجوم الليبرالي هو التغلب بالوسائل الوحشية، على التناقضات المتزايدة للرأسمالية، التي انقضى وقتها، ولم تعد لهذا، تقدم للإنسانية من مستقبل سوى التدمير الذاتي.

ولا يُعبَّر عن هذه الشيخوخة في مجالات إعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي وحدهما، بل يضاف فوق هذا الأساس التحتي الحاسم، مظاهر أخرى متعددة مثل تراجع الفكر العالمي البرجوازي (الذي يقدم الخطاب الجديد بدلاً منه،

المرقعات لما بعد الحداثة)، وتراجع ممارسات الإدارة السياسية (الأمر الذي يهدد التقاليد الديموقراطية للبورجوازية).

ويتغذى الخطاب الأيديولوجي لما بعد الحداثة على هذه التراجعات. فهو يجمع كل التحيزات الشائعة الناتجة عن الفوضى الخاصة بلحظات مثل التي نمر بها، دون الاهتمام بإضفاء أي تماسك عام على الدعوات للشك في مفاهيم التقدم والعالمية. ولكن عوضاً عن تعميق الانتقاد الجدي لمحدودية التعبير عن ثقافة التنوير، وتاريخ البورجوازية، وبعيداً عن تحليل تناقضاتها الفعلية التي تزيدها الشيخوخة، فإن هذا الخطاب يكتفي باستبدالها بالأفكار المحلية للفكر الليبرالي الأميركي، مثل "نعيش حياتنا"، و"التكيف"، و"الإدارة اليومية"، أي الامتناع عن التأمل في طبيعة النظام، وخاصة التساؤل حول اختياراته الآنية.

وتقديم المديح للتنوع الموروث بدلاً من بذل الجهد اللازم لتجاوز حدود العالمية البورجوازية، يتفق تماماً مع متطلبات مشروع العولمة للإمبريالية المعاصرة. وهو مشروع لا يمكن إلا أن يحقق نظاماً للأبارتهيد على المستوى العالمي، تغذيه الأيديولوجيات "الطائفية" الرجعية وفقاً لتقاليد أميركا الشمالية. وهذا الذي أعتبره تراجعاً "ثقافوياً"، ويحتل واجهة المسرح اليوم، لا يلبث أن يُفَعِّله سادة النظام ويتلاعبون به، كما أنه كثيراً ما تعيد الشعوب المقهورة استخدامه في ارتباكها (في شكل نوع من الأصولية المزعومة الدينية أو العرقية). وكما

يقول جيلبير أشقر، فهي "صدمة البربرية" التي تمنح نظرية هنتينجتون شكل التحقق الذاتي.

ويؤدي اجتماع عاملي الارتباك، مع التراجع بالنسبة للفكر البرجوازي السابق إلى تدهور في الممارسة السياسية. تقوم الديموقراطية على مبدأ إمكانية وجود اختيارات بديلة، ومجرد قبول الأيديولوجية لفكرة "لا يوجد بديل"، لأن الانصياع إلى فكرة قيام رشاد أعلى، ما بعد اجتماعي، يستبعد ضرورة الاختيار أو إمكانيته، يلغي أسس الديموقراطية. ويقوم المبدأ المزعوم عن رشاد "السوق" بهذه الوظيفة بالضبط في أيديولوجية الرأسمالية الشائخة، وهنا تُفرَّغ الممارسة الديموقراطية من أي مضمون، وينفتح الطريق أمام ما أسميه "الديموقراطية ذات المستوى المنخفض" حيث تحل الاستعراضات شبه العسكرية للفتيات محل برامج الأحزاب، وذات "مجتمعات المسرح". وتتآكل السياسة التي أفقدتها هذه الممارسات الشرعية، وتتخبط، وتفقد القدرة على إسباغ معنى وتماسك على المشروعات المجتمعية البديلة.

أليست البورجوازية ذاتها، بوصفها طبقة مسيطرة، في طريقها "لتغيير شكلها"؟ وطوال مرحلة الصعود من تاريخها، كانت البورجوازية تكون العنصر المحدد للمجتمع المدني، ولم يكن هذا يعني بالدرجة الأولى ثباتاً في رجالها (وكانت النساء قليلات في تلك الحقبة)، أو على الأقل في العائلات المرموقة من الرأسماليين/أصحاب المشاريع (فقد كانت المنافسة تؤدي

دائماً لقدر من الحركية داخل الطبقة، فالمفلسون وحديثو الثراء كانوا يتجاورون دوماً)، وإنما يعني ارتباطاً قوياً للطبقة حول نظم للقيم والسلوك. وكانت الطبقة تستطيع أيامها أن تستند إلى شرف أعضائها لتبرير شرعية المزايا التي تستحوذ عليها. وهذه الأوضاع تنحسر اليوم شيئاً فشيئاً، إذ يحل نموذج يقترب من طبيعة رجال المافيا سواء في مجال رجال الأعمال أو السياسيين محل النموذج القديم. كذلك تأخذ في الاختفاء الفوارق بين هذين المجالين، والتي كانت تفرق بينهما، بصفة عامة، في التاريخ السابق للرأسمالية. ولا يقتصر هذا النموذج على بلدان العالم الثالث، أو بلدان الشرق (الاشتراكي) السابق، بل إنه صار القاعدة في قلب المراكز الرأسمالية. وإلا فكيف نفسر ظهور شخصيات مثل بيرلوسكوني في إيطاليا، أو بوش في اميركا (الذي مسته فضيحة شركة إنرون).

ولكن النظام الشائخ لا يقضي أيامه الأخيرة في دعة وسلام، بل بالعكس، تدفعه الشيخوخة إلى مضاعفة العنف.

والنظام العالمي لم يدخل مرحلة جديدة "لا إمبريالية"، يمكن وصفها "بما بعد الإمبريالية"، ولكنه بالعكس يمر بمرحلة إمبريالية أشد عنفاً بكثير (امتصاص الثروات دون إعطاء شيء في المقابل). والتحليل الذي يقدمه نيجري وهاردت بالقول بقيام "إمبراطورية" (دون إمبريالية)، أو بعبارة أخرى، إمبراطورية تقتصر على الثالوث، وتتجاهل بقية العالم، يعود مع الأسف، لتقاليد الروح الغربية من جهة، وكذلك للخطاب

الخالي من المضمون. والفرق بين الإمبريالية الجديدة والقديمة يكمن في حقيقة أخرى، فالإمبريالية في الماضي كانت متعددة الأقطاب (الإمبرياليات المتصارعة)، أما الجديدة فجماعية (الثالوث، حتى إن سارت في ذيل الولايات المتحدة). ومن هنا فالصراعات بين الشركاء تتوارى إلى المستوى الخلفي، أما المستوى الأمامي فيحتله الصراع بين الثالوث وبقية العالم، ونجد هنا التفسير لتواري المشروع الأوروبي في مواجهة الهيمنة الأميركية. والتراكم في المرحلة الإمبريالية السابقة كان يقوم على أساس المزدوج مراكز مصنعة/تخوم غير مصنعة، في حين أنه في الظروف الجديدة للنظام تقوم المواجهة بين المستفيدين من الاحتكارات الجديدة للمركز (التكنولوجيا، والسيطرة على الموارد الطبيعية، والاتصالات، وأسلحة الدمار الشامل)، وبين التخوم المصنعة ولكنها تابعة لهذه الاحتكارات (بفضل ما للأخيرة من وسائل للسيطرة). وقد اضطر نيجري وهاردت إلى استخدام تعريف ضيق جداً للظاهرة الإمبريالية ليقدما فرضيتهما ("امتداد السلطة الوطنية إلى خارج الحدود")، دون أية إشارة إلى تراكم رأس المال أو إعادة إنتاجه. وهذا التعريف، وهو الشائع في العلوم السياسية الجامعية، خاصة في الولايات المتحدة، يفرغ القضايا الحقيقية من المضمون. والخطاب الذي يستخدمونه يتحدث عن "إمبراطورية" خارج التاريخ، ويخلط بذلك ببساطة بين الإمبراطوريات الرومانية، أو العثمانية، أو النمسوية المجرية،

أو الروسية، أو الاستعمار البريطاني أو الفرنسي، دون الاهتمام بأخذ الفروق بين هذه الأبنية التاريخية التي لا وجه للمقارنة فيما بينها، في الاعتبار.

وفي الواقع، فإن التوسع العالمي للرأسمالية، يعني دائماً بسبب طبيعته الاستقطابية، ضرورة تدخل السلطات المسيطرة، أي سلطات الدول (لمراكز النظام) في مجتمعات التخوم المسودة. فهذا التوسع لا يمكن أن يجري بقوة القوانين الاقتصادية وحدها، بل يحتاج إلى التأييد المكمل للدعم السياسي (والعسكري إذا لزم)، للدول الخادمة لرأس المال المسيطر. وبهذا المعنى، يكون هذا التوسع دائماً إمبريالياً حتى بمقتضى تعريف نيجري للكلمة ("امتداد السلطة الوطنية إلى خارج الحدود"، بشرط تحديد أن هذه السلطة هي سلطة رأس المال). وبهذا المعنى فإن التدخل المعاصر للولايات المتحدة لا يقل في إمبرياليته عن الغزو الاستعماري في القرن التاسع عشر. فهدف الولايات المتحدة من غزو العراق على سبيل المثال، هو إقامة دكتاتورية في خدمة رأس المال الأميركي (وليس إقامة "ديموقراطية") تسمح بنهب موارد البلاد ليس إلا. والنظام الاقتصادي الليبرالي المعولم يحتاج إلى الحرب الدائمة ـ أي تدخلات عسكرية الواحد تلو الآخر ـ وهي الوسيلة الوحيدة لإخضاع شعوب التخوم لمتطلباتها.

ويعرف النموذج الجديد للإمبراطورية بسذاجة على أنه "شبكة من السلطات" ذات مراكز متعددة ولكنها غير محددة

الموقع، وهذا يخفف من أهمية سلطة الدولة القومية. ويرجعون هذا التحول في الأساس إلى تطور قوى الإنتاج (الثورة التكنولوجية)، وهو تحليل تبسيطي يعزل سلطة التكنولوجيا عن إطار العلاقات الاجتماعية التي تعمل في نطاقها. ومرة أخرى نلتقي هنا مع معطيات الخطاب المسيطر الشائع على لسان رولز، وكاستلز، وتورين، وريفكين، وغيرهم من ممثلي الفكر السياسي الليبرالي لأميركا الشمالية.

وهكذا يجري التهرب من القضايا الحقيقية التي تنتج عن الارتباط بين السلطة السياسية (الدولة)، وحقيقة العولمة، والتي يجب أن تكون مركز التحليل لما هو "جديد" في تطور النظام الرأسمالي، بمجرد التأكيد، بدون أي أساس، بأن الدولة لم تعد موجودة تقريباً. وفي الواقع، فحتى في المراحل السابقة للرأسمالية المعولمة دائماً، لم تكن الدولة أبداً "كلية السلطة"، فقد كانت سلطتها دائما محددة طبقاً للمنطق السائد في المرحلة. بل قد بلغ الأمر بفالرشتاين أن يعزو للمحددات العالمية الدور الحاسم في تحديد مصير الدول. والأمر لم يتغير اليوم، فالفرق بين العولمة (الإمبريالية) اليوم، وتلك بالأمس يوجد في موضع آخر.

والإمبريالية اليوم لها في الواقع مركز ـ هو الثالوث ـ ومركز للمراكز يعمل على فرض هيمنته ـ الولايات المتحدة. وهو يفرض سيطرته الجماعية على مجموع التخوم في العالم

(أي ثلاثة أرباع الإنسانية)، عن طريق المؤسسات المخصصة لذلك والتي يديرها المركز. وبعض هذه المؤسسات مكلفة بإدارة النظام الإمبريالي العالمي، وأهمها منظمة التجارة العالمية، ومهمتها الرئيسية ليست ضمان "حرية السوق" كما تدعي، وإنما ضمان الحماية المفرطة للاحتكارات (للمراكز)، وتشكيل نظم الإنتاج في التخوم لتحقيق ذلك. وصندوق النقد الدولي، الذي لا يتدخل لتنظيم العلاقة بين العملات الأساسية الثلاث (الدولار، واليورو، والين)، يعمل كسلطة نقدية استعمارية جماعية (للثالوث). والبنك الدولي الذي يكاد يكون وزارة دعاية لجماعة السبعة الكبار. والمؤسسات الأخرى مخصصة للإدارة السياسية للنظام، وأهمها حلف الأطلنطي الذي يحل محل الأمم المتحدة للتحدث باسم الجماعة العالمية! ويعبر تزايد التحكم العسكري للولايات المتحدة في العالم، بمنتهى الوحشية عن هذه الحقيقة. ولا يناقش كتاب نيجري وهاردت القضايا المتعلقة بوظائف هذه المؤسسات، كما لا يذكر تعبدد الوقائع التي أثارت الفرضية الساذجة عن "شبكة السلطة"، وهي القواعد العسكرية، والتدخل بالقوة، ودور وكالة المخابرات المركزية.

وتكذب وحشية التدخل الأميركي في العراق، كل ما يحاول الخطاب حول "الإمبراطورية الخيرة للرأسمالية" الإقناع به.

وبنفس الطريقة، تفرغ القضايا الحقيقية التي تثيرها الثورة التكنولوجية بالنسبة لطبيعة الطبقات في النظام من مضمونها لمصلحة التعبير المبهم عن "الجمهور" المقابل لتعبير "الناس" لدى علم الاجتماع الشائع. أما القضايا الحقيقية فمختلفة: كيف تحطم الثورة التكنولوجية الحالية (وهي حقيقة لا يمكن الشك في وجودها)، مثلها مثل جميع الثورات التكنولوجية، بعنف الهياكل القديمة لتنظيم العمل والطبقات، وذلك قبل أن تتبلور الأشكال الجديدة لهذا التنظيم.

ولإضفاء شكل من الشرعية على الممارسات الإمبريالية للثالوث، ولهيمنة الولايات المتحدة، أنتج النظام خطابه الأيديولوجي الخاص المتسق مع المهمات العدوانية الجديدة. وهذا الخطاب عن "صراع الحضارات" موجه فعلاً لتدعيم العنصرية "الغربية"، وإقناع الرأي العام الغربي بنظام الأبارتهيد عل المستوى العالمي. وفي رأيي أن هذا الخطاب ذو أهمية تفوق بكثير الغنائيات الشعرية عن مجتمع الشبكات المزعوم.

ويعود القبول الذي تحظى به نظرية "الإمبراطورية" لدى أجزاء من اليسار الغربي، ولدى الشباب، في رأيي، إلى الحديث الصارم الذي توجهه للدولة والأمة. فالدولة (البورجوازية) والوطنية (الشوفينية) كانا دائما موضعاً للرفض بحق من اليسار الراديكالي، والمناداة بأن الرأسمالية الحديثة تعمل على اختفائهما، تلقى قبولاً حسناً. ولكن هذا الفرض

ليس صحيحاً مع الأسف، فالرأسمالية المتأخرة تضع فعلاً على جدول الأعمال الضرورة الموضوعية، وإمكانية فناء قانون القيمة، والثورة التكنولوجية تجعل من الممكن في هذا الإطار قيام مجتمع من الشبكات، وتعميق العولمة يتحدى فعلاً الأمم. ولكن الرأسمالية الشائخة تعمل عن طريق الإمبريالية المصاحبة على إلغاء جميع هذه الإمكانيات للتحرر. إن فكرة أن الرأسمالية قد تتأقلم مع تحولات تحريرية ـ أي أن تنتج، حتى دون رغبة في ذلك، تغيرات ديموقراطية، قد تصل للاشتراكية ـ هو أمر من صميم الأيديولوجية الليبرالية الأميركية، ومهمتها التخدير، وتغييب التقدير الصحيح للتحديات الحقيقية، والنضال اللازم لمواجهتها. والاستراتيجية المعادية للدولة التي يقترحها العمل تتسق تماماً مع استراتيجية رأس المال الذي يعمل على "الحد من تدخل السلطات" (أي إلغاء التقنين) لمصلحته الخاصة، وبذلك يحصر دور الدولة في مهامها البوليسية (دون إلغائها بالكامل، والاكتفاء بتصفية الممارسات السياسية التي تمنحها وظائف أخرى). وكذلك يقبل الخطاب المعادي للأمة دور الولايات المتحدة كقوة عظمى عسكرية، وشرطي عالمي.

وهناك حاجة لوضع آخر، وهو تقوية الممارسة الديموقراطية، ومنحها مجالها الكامل، وتعزيز الديموقراطية الاجتماعية والمواطنية، ومنح الشعوب والأمم هامشاً أكبر للتحرك في إطار العولمة. ومن المتفق عليه أن الأشكال

المطبقة في الماضي قد فقدت فاعليتها في الظروف الجديدة، وأن بعض خصوم الأوضاع النيوليبرالية والإمبريالية لا يرون ذلك حتى الآن، ويشعرون بالحنين للماضي، ولكن التحديات تبقى مع ذلك قائمة.

ثالثاً. النتائج: الليبرالية المعولمة القائمة بالفعل

تَعِد شبه النظرية الليبرالية، والخطاب الأيديولوجي المصاحب لها البشرية بأكملها بالخلاص، وهذا الوعد يتجاهل جميع دروس التاريخ. والليبرالية المعولمة القائمة بالفعل، لا يمكن أن تقدم سوى المزيد من اللامساواة بين الشعوب (زيادة في الاستقطاب العالمي)، وفي داخل الشعوب (سواء في الجنوب أو الشمال). وهذا الإفقار الشديد، وهو مرتبط بطبيعة التراكم الرأسمالي، يجعل الديموقراطية مستحيلة، ملغياً قدرتها على الابتكار في المراكز المتقدمة (فتحل ديموقراطية منخفضة المستوى محل التقدم في السيطرة الاجتماعية على التحول)، ويحوِّل تبني التخوم لأشكال سياسية ذات مظهر ديمقراطي، إلى مهزلة.

والاستقطاب يحتل مكاناً مركزياً في تاريخ التوسع العالمي للرأسمالية القائمة بالفعل.

وأعني بهذا، التعميق المستمر ـ على مستوى التنمية

المادية ـ للفجوة بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي وتخومه، وهي ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية، حيث بلغت هذه الفجوة خلال قرنين من الزمن أبعاداً لم تعرفها خلال الآلاف من السنوات من تاريخها السابق. وهي ظاهرة لا بد من العمل على اختفائها، عن طريق البناء التدريجي لمجتمع ما بعد الرأسمالية يكون أفضل فعلاً لجميع الشعوب.

لقد طورت الرأسمالية القوى الإنتاجية بمعدلات وبمستوى لم يسبق لهما مثيل في التاريخ، ولكنها خلقت في الوقت نفسه، فجوة بين ما يمكن أن يحققه هذا التطور، وبين كيفية استخدامه لم تحدث في أي نظام سابق. والمستوى الحالي للمعارف العلمية والتقنية يسمح بحل جميع المشاكل المادية للإنسانية جمعاء، ولكن المنطق الذي حول الوسيلة (قانون الربح، والتراكم) إلى هدف في حد ذاته، قد أدى إلى عملية تبديد خطيرة لهذه الإمكانية، وكذلك لامساواة لم يسبق لها مثيل في التاريخ في الوصول إلى هذه المنافع. وحتى القرن التاسع عشر، كانت الفجوة بين إمكانية التنمية التي تسمح بها المعارف، وبين مستوى التنمية المتحقق لا تذكر. ولا يعني هذا أي قدر من الحنين للماضي، فقد كانت الرأسمالية مرحلة سابقة ضرورية لتحقيق إمكانية التنمية التي تحققت اليوم، ولكن أوانها قد فات اليوم، بمعنى أنها لم تعد تنتج سوى التبذير واللامساواة. وفي هذا الصدد، يتأكد "قانون الإفقار" الذي

ينتجه التراكم الرأسمالي، والذي عرَّفه ماركس، على نطاق العالم كل يوم بشكل صارخ ومنذ قرنين. ولهذا لا يندهش المرء، عندما يجد أنه في الوقت الذي تبدو فيه الرأسمالية منتصرة على طول الخط، تصبح "الحرب ضد الفقر" ضرورة ملحة في خطاب الأجهزة المسيطرة.

وهذا التبذير، وهذه اللامساواة، يكونان الوجه الآخر للعملة، أو "الكتاب الأسود للرأسمالية"، وهما يذكراننا بأن الرأسمالية لا تعدو أن تكون مرحلة عابرة من التاريخ وليست نهايته. وإذا لم يجرِ تجاوزها ببناء نظام يضع حداً للاستقطاب العالمي، والانحراف الاقتصادي، فإنها لن تحقق إلا التدمير الذاتي للعالم.

إن بناء ديموقراطية المواطن، يعني ضمناً، بناء التقدم الاجتماعي على أساس الديموقراطية وليس على أساس السوق ـ الاستبعادي ـ والذي تُنتظر منه منافع لم يحققها أبداً.

1. النتيجة الأولى: الإملاق والاستقطاب العالمي الذي يجري تجاهله

هل هو إفقار وإملاق نتيجة لعملية التراكم الرأسمالي؟

الخطاب الشائع اليوم، عن "الفقر" وضرورة القضاء عليه، أو على الأقل التقليل من حجمه، هو خطاب الإحسان بأسلوب القرن التاسع عشر، الذي لا يتصدى للسؤال عن الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج "الفقر" في حقبة

يسمح فيها التقدم العلمي والتقني المتوفر لدى البشرية بالقضاء عليه نهائياً.

الرأسمالية والقضية الزراعية الجديدة

كانت جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية مجتمعات فلاحية، وكانت زراعتها تحكمها أشكال مختلفة من المنطق، ولكن جميعها تختلف عن منطق الرأسمالية (تحقيق أقصى ربح لرأس المال). وتستعد الزراعة الرأسمالية، ممثلة في أغنياء الفلاحين الجدد، أو الإقطاعيين الذين يستخدمون الأساليب الحديثة، أو المزارع الشاسعة للشركات متعددة الجنسية أو رأس المال الزراعي، للهجوم على الزراعة الفلاحية، وقد تلقت الضوء الأخضر لذلك من منظمة التجارة العالمية في الدوحة. ومع أن عالم الزراعة والفلاحين يضم اليوم نصف الإنسانية، إلا أن إنتاجه ينقسم بين جزأين يتميزان تماماً اقتصادياً واجتماعياً الواحد عن الآخر.

فالزراعة الرأسمالية التي تخضع لمبدأ ربحية رأس المال، والتي توجد بالكامل تقريباً، في أميركا الشمالية، وأوروبا، والمخروط الجنوبي لأميركا اللاتينية، وأستراليا، لا تستخدم سوى بضع عشرات الملايين من المزارعين، الذين لم يعودوا "فلاحين" تقريباً. ولكن إنتاجيتهم، بفضل استخدام الآلات (وهم يكادون يحتكرونها على مستوى العالم)، والمساحة

الراجعة لكل منهم، تتراوح ما بين 10 آلاف، و20 ألف قنطار مكافئ من الحبوب للفرد في العام.

وفي المقابل، تشمل الزراعة الفلاحية حوالى نصف الإنسانية ـ 3 مليارات من البشر. وتنقسم هذه الزراعات بدورها بين تلك التي انتفعت بالثورة الخضراء (الأسمدة، وقاتلات الآفات، والبذور المنتقاة)، ولكنها لا تستخدم إلا القليل من الآلات، وتتراوح إنتاجيتها ما بين 100، و500 قنطار مكافئ للفرد، وتلك التي لم تلحق بالثورة الخضراء، وتتراوح إنتاجية الفرد فيها حول 10 قنطار فقط.

وهكذا ارتفعت النسبة بين إنتاجية الزراعة الأفضل تجهيزاً وتلك الراجعة للفلاحين الفقراء، من 10 إلى 1 قبل عام 1940، إلى 2000 إلى 1 اليوم. وبعبارة أخرى، فإن معدل ارتفاع الإنتاجية في الزراعة قد فاق معدلها في الأنشطة الأخرى بمراحل، الأمر الذي أدى لتخفيض في الأسعار الحقيقية للمنتجات الزراعية بنسبة 5 إلى 1.

جمعت الرأسمالية دائماً، بين بعدها البناء (التراكم الرأسمالي، وتقدم قوى الإنتاج)، وبين أبعاد مدمرة تجعل من الإنسان مجرد الحامل لقوة العمل، والتي صارت بدورها سلعة، ودمرت بذلك في المدى الطويل، بعض القواعد الطبيعية لإعادة إنتاج القدرة الإنتاجية، والحياة، حيث دمرت أجزاء من المجتمعات السابقة عليها، وأحياناً شعوباً بأكملها

مثل هنود أميركا الشمالية. وكانت الرأسمالية على الدوام، "تضم" (العمال الذين أخضعتهم لمختلف أشكال الاستغلال الرأسمالي المتوسِّع عن طريق "التشغيل" المباشر)، وتستبعد (أولئك الذين فقدوا مكانهم في الأنظمة السابقة ولم يجدوا مكاناً في النظام الجديد). ولكنها في المرحلة الصاعدة، وبالتالي التقدمية من تاريخها كانت تضم أكثر مما تستبعد.

ولم يعد الوضع كذلك اليوم، كما يمكن أن نرى وبشكل مأساوي في حالة المسألة الزراعية الجديدة. ففي الواقع، إذا أُدخلت الزراعة ضمن قواعد "المنافسة" العامة وعوملت المنتجات الزراعية والغذائية "مثلها مثل بقية السلع"، كما قررت منظمة التجارة العالمية في مؤتمر الدوحة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2001)، فلا شك في نوع النتائج المؤكدة بالنظر للفوارق الخطيرة بين الزراعة الرأسمالية الكبيرة من جهة، وبين الإنتاج الفلاحي من الجهة الأخرى.

تستطيع حوالى العشرين مليوناً من المزارع الحديثة الإضافية، إذا ما حصلت على ما تحتاجه من الأراضي الإضافية (التي ستقتطع بالطبع من مزارع صغار الفلاحين، مع اختيار أجود الأراضي)، وإذا حصلت على رؤوس الأموال اللازمة لتزويدها بالمعدات الآلية الحديثة، أن تنتج ما يكفي لسد احتياجات جميع سكان المدن القادرين، والتي يحصلون عليها حالياً من إنتاج الريف. فماذا إذن سيكون مصير هذه المليارات من المنتجين الريفيين غير القادرين على المنافسة؟ لا

شك أنهم سيستبعدون خلال بضع عشرات من السنين. فماذا إذن سيحدث لهذه المليارات من البشر، وهم اليوم من أفقر الفقراء، ولكنهم يطعمون أنفسهم كيفما اتفق، وبشكل سيئ لما يقرب من ثلثهم تقريباً (ثلاثة أرباع من يعانون من سوء التغذية في العالم ريفيون)؟ أية تنمية صناعية منافسة بدرجة أو بأخرى، منتظرة خلال السنوات الخمسين القادمة، حتى مع افتراض معدل نمو خيالي مستمر قدره، 7% سنوياً لثلاثة أرباع الإنسانية، لا يمكن أن يستوعب حتى ثلث هذا الاحتياطي. وهذا معناه أن الرأسمالية بطبيعتها غير قادرة على حل المسألة الزراعية، وأن المستقبل الوحيد الذي تَعِد به هو تحول الكوكب إلى مجموعة من المدن العشوائية، وخمسة مليارات من البشر "فائضين عن الحاجة".

أي أننا وصلنا إلى مرحلة يؤدي فيها فتح مجال جديد للتوسع الرأسمالي ("تحديث الإنتاج الزراعي")، إلى القضاء على مجتمعات بأكملها من البشر. وهكذا يقف عشرون مليوناً من المنتجين الأكفاء الجدد (لنقل خمسين مليوناً مع عائلاتهم)، في مواجهة خمسة مليارات من المستبعدين. وهكذا لا يمثل البعد البناء للعملية، نقطة في المحيط من التدمير الذي ستحدثه. وأصل من هذا إلى أن الرأسمالية قد دخلت مرحلتها الشائخة الهابطة، حيث لم يعد المنطق الذي يتحكم في هذا النظام قادراً على ضمان مجرد العَيش لنصف الإنسانية. لقد صارت الرأسمالية بربرية، وتدفع مباشرة إلى الإبادة الجماعية،

وصار من الضروري أكثر من أي وقت مضى، أن يحل محلها منطق آخر للتنمية أرقى منها رشاداً.

ويجادل المدافعون عن الرأسمالية قائلين إن المسألة الزراعية في أوروبا قد وجدت الحل في الهجرة من الريف، فلماذا لا تكرر بلدان الجنوب هذا النموذج بفارق زمني قدره قرن أو قرنان؟ وهم ينسون أن الصناعة والخدمات الحضرية في القرن التاسع عشر كانت تحتاج إلى أيدٍ عاملة أكثر، وأن الفائض عن حاجتها قد هاجر إلى الأميركتين. والعالم الثالث اليوم لا يملك هذه الفرصة، وإذا كان عليه أن يكون منافساً كما يفرضون عليه، فإن عليه اللجوء إلى التقنيات الحديثة التي لا تحتاج لأيدي عاملة كثيرة. إن الاستقطاب الناتج عن التوسع العالمي لرأس المال، يمنع الجنوب من تكرار نموذج الشمال بفارق زمني.

لقد كان لهذه الحجة دائماً ـ وهي أن الرأسمالية قد تمكنت من حل المسألة الزراعية في مراكز النظام ـ جاذبية كبيرة بما في ذلك لدى الماركسية التاريخية، والشاهد على ذلك كتاب كاوتسكي الشهير "المسألة الزراعية"، الصادر قبل الحرب العالمية الأولى، والمرجع الأساسي للاشتراكية الديموقراطية في هذا المجال. وقد ورثت اللينينية هذا المفهوم وطبقته ـ بالنتائج المشكوك فيها المعروفة ـ عبر سياسة "تحديث" الزراعة الجماعية للمرحلة الستالينية. والواقع أن الرأسمالية، لأنها لا تنفصل عن الإمبريالية، وإن كانت قد

"حلت" المسألة الزراعية في مراكز النظام، قد خلقت مسألة زراعية جديدة ذات حجم هائل، لا تستطيع حلها (إلا بالإبادة الجماعية لنصف الإنسانية) في التخوم. وفي معسكر الماركسية التاريخية، كانت الماوية وحدها التي قدرت الحجم الصحيح لهذا التحدي. وهذا دليل على أن من يتهمون الماوية "بالانحراف الفلاحي"، إنما يثبتون بذلك أنهم لا يمتلكون الأساس لفهم ماهية الرأسمالية القائمة بالفعل (وهي إمبريالية دائماً)، لأنهم يكتفون بخطاب مجرد عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي في عمومه.

فما العمل إذن؟

لا مناص من قبول استمرار الزراعة الفلاحية طوال المستقبل المنظور في القرن الواحد والعشرين، لا بسبب الحنين الرومانسي للماضي، وإنما ببساطة لأن حل المسألة يكمن في تجاوز منطق الرأسمالية، ويندرج في مرحلة الانتقال الطويلة (القَرنية) نحو الاشتراكية العالمية. فيجب إذن، اكتشاف سياسات لتقنين العلاقات بين "السوق" والزراعة الفلاحية. وهذه التقنينات المختلفة والمتوافقة مع الظروف المحلية للبلدان أو الأقاليم المختلفة، يجب أن تحمي الإنتاج الوطني لضمان الأمن الغذائي الحيوي للأمم، ومقاومة السلاح الغذائي للإمبريالية. أي بعبارة أخرى، عزل الأسعار المحلية عن "السوق" المسمى بالعالمي ـ كما هو الواجب ـ لحين ما يسمح التقدم البطيء ولكن المستمر لإنتاجية الزراعة الفلاحية،

بالتحكم في انتقال سكان الريف إلى المدن. وعلى مستوى ما يسمى بالسوق العالمي، قد يكون التقنين المناسب هو إجراء اتفاقيات إقليمية بين أوروبا من جهة، وبين أفريقيا، والعالم العربي، والهند، والصين، من جهة أخرى، وبذلك تستجيب لمتطلبات تنمية تجمع بدلاً من أن تستبعد.

- المسألة العمالية الجديدة

يصل سكان الحضر في الوقت الحالي إلى حوالى نصف البشرية، أي ثلاثة مليارات من الأفراد، والنصف الباقي يضم الفلاحين. والأرقام الواردة بالجدول تسمح بتحديد تقسيم هؤلاء السكان إلى ما يمكن تسميته بالطبقات المتوسطة والطبقات الشعبية.

وفي المرحلة الحالية من تطور الرأسمالية، لا تمثل الطبقات المسيطرة، أي المالكين لأدوات الإنتاج الرئيسية، وكبار المديرين القائمين على تشغيلها، سوى جزء صغير من مجموع السكان، وإن كانوا يستحوذون على أغلبية الدخل المتاح لمجتمعاتهم. ويضاف لذلك الطبقات المتوسطة بالمعنى التقليدي، أي غير الأجراء، المالكين للمنشئات الصغيرة (ومتوسطي الموظفين)، وهي ليست طبقات في انخفاض بالضرورة.

ولكن الكتلة العظمى من العاملين في قطاعات الإنتاج الحديثة، تتكون من الأجراء الذين تزيد نسبتهم عن أربعة أخماس سكان المدن في المراكز المتقدمة. وتنقسم هذه الكتلة

إلى قسمين على الأقل، يظهر الفرق بينهما للمراقب الخارجي، كما يعيشها كل قسم، ويعيها بوضوح.

فهناك قسم يمكن أن يوصف بأنهم "ذوي الأوضاع المستقرة" بمعنى أنهم مستقرون نسبياً في أعمالهم، بفضل مؤهلاتهم الفنية (ضمن أشياء أخرى) التي تعطيهم قدرة على التفاوض مع أصحاب العمل، وتسمح لهم بالتنظيم في نقابات قوية، في بعض البلدان على الأقل. وفي جميع الحالات تمثل هذه الكتلة وزناً سياسياً كبيراً يزيد من قدرتها التفاوضية.

وتتكون بقية الطبقات الشعبية "غير المستقرة" من الأجراء ذوي الأوضاع الضعيفة لضعف قدرتهم التفاوضية (لضعف مؤهلاتهم الفنية، أو وضعهم كغير مواطنين، أو نوعهم الاجتماعي كنساء)، أو من غير الأجراء (العاطلين رسمياً، أو العاملين في القطاع غير الرسمي الفقير). ونصف هذا الجزء الثاني من الطبقات الشعبية "بغير المستقرين" بدلاً من التعبير "غير المنتمين" (ومن باب أولى "المهمشين")، لأنهم يكونون جزءاً منتمياً تماماً لمنطق النظام الذي يتحكم في تراكم رأس المال.

وبتجميع البيانات المتوفرة من البلدان المتقدمة، وبعض بلدان الجنوب (مع استكمال البيانات بالاستقراء)، يمكن الوصول إلى النسبة بين حجم كل من الطبقات التي عددناها أعلاه إلى مجموع سكان الحضر، كما تظهر في الجدول التالي الذي يمثل النسب المئوية لسكان الحضر:

	العالم	التخوم	المراكز
25	13	11	الطبقات الغنية والمتوسطة
75	54	24	الطبقات الشعبية
(25)	(11)	(13)	المستقرة
(50)	(43)	(9)	غير المستقرة
100	67	33	الإجمالي
3000	2000	1000	عدد السكان (بالمليون)

وعلى الرغم من أن المراكز لا تضم سوى 18% من سكان العالم، فإن سكان الحضر منهم يكونون ثلث سكان الحضر في العالم، لأن 90% منهم يسكنون المدن.

وإذا كانت الطبقات الشعبية تضم ثلاثة أرباع سكان الحضر في العالم، فغير المستقرين منهم يكونون اليوم، 40% في المراكز، و80% في التخوم، أي حوالى ثلثي الطبقات الشعبية على مستوى العالم. كما يمكن القول بعبارة أخرى، إن الطبقات الشعبية غير المستقرة، تكون اليوم نصف (على الأقل) عدد سكان الحضر في العالم، أكثر من 80% منهم في التخوم، حيث يكونون الثلثين من سكان الحضر في التخوم، والربع من سكان الحضر في المراكز.

وعند المقارنة مع سكان الحضر منذ نصف قرن، أي عند

نهاية الحرب العالمية الثانية، يتبين أن تغيراً كبيراً قد أصاب تركيب الطبقات الشعبية بالمقارنة بوضعها اليوم.

فالعالم الثالث لم يكن يومها يحتوي سوى نصف سكان الحضر في العالم (وكانوا يبلغون أيامها حوالى المليار نسمة). ولم تكن توجد حينئذ مدن عظمى مثل التي نراها اليوم في أغلب بلدان الجنوب. فلم يكن هناك سوى بعض المدن الكبرى في الصين، والهند، وأميركا اللاتينية.

وفي المراكز، استفادت الطبقات الشعبية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من وضع خاص ترتب على الحل الوسط التاريخي الذي فرضته الطبقات العاملة على رأس المال، مما سمح بتثبيت أغلبية العمال العاملين تحت الأشكال المسماة بالفوردية في المصانع الكبرى. أما في التخوم، فلم تتجاوز نسبة غير المستقرين نصف الطبقات الشعبية (في مقابل أكثر من 70% اليوم)، وكان النصف الباقي من هذه الطبقات يتكون جزئياً من الأجراء المستقرين في الأشكال الجديدة من الاقتصاد الاستعماري، والمجتمع الحديث، وجزئياً في الأشكال التقليدية من النشاط الحرفي.

والتحول الرئيسي الذي ميَّز النصف الثاني من القرن العشرين يعبّر عنه رقم واحد ذو مغزى، وهو أن نسبة الطبقات الشعبية غير المستقرة قد زادت من أقل من الربع لأكثر من النصف من سكان الحضر في العالم. وعادت ظاهرة الإفقار هذه إلى الظهور بنسب ذات مغزى في المراكز المتقدمة ذاتها.

وزاد عدد هؤلاء السكان الحضريين غير المستقرين من أقل من رُبع مليار من الأفراد، إلى اكثر من مليار ونصف خلال نصف قرن، وهي زيادة تفوق أية زيادة في معدلات التوسع الاقتصادي، أو الزيادة السكانية، أو زيادة سكان الحضر.

ولا توجد صفة تعبِّر عن الاتجاه العام طويل المدى أكثر من تعبير "الإفقار".

وهذه حقيقة صارت معترفاً بها في الحديث الجديد السائد، فقد صار "تخفيض الفقر" السائد بين الأهداف التي تدعي السلطات العمل على تحقيقها. ولكن "الفقر" المعني لا يقدم إلا كظاهرة تقدر جزافياً إما عن طريق توزيع الدخل ("عتبة الفقر")، أو عن طريق المؤشرات المركبة عن التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دون أية إشارة للمنطق أو الآليات التي تنتج هذا الفقر.

أما عرضنا لذات الظاهرة فيتجاوز ذلك لأنه يسمح بالتعرف على تفسير الظاهرة وتطورها. والفئات المتوسطة، والفئات الشعبية المستقرة، والفئات الشعبية غير المستقرة، تساهم جميعاً في نفس نظام الإنتاج الاجتماعي، ولكن كل منها تقوم بدور متميز. فبعضها "يُستبعد" إذن، من منافع "الوفرة"، ولكن هذا لا يعني أنها مُهمشة بمعنى أنها ليست داخلة وظيفياً في صلب النظام.

إن الإفقار ظاهرة حديثة (والواجب الحديث لا عن الفقر، وإنما عن "تحديث الفقر")، لا تُختصر في "عدم كفاية الدخل

للإبقاء على الحياة" ، ولها آثار مدمرة على جميع أبعاد الحياة الاجتماعية. ففي حالة المهاجرين الذين اندرجوا في الطبقات الشعبية المستقرة (فقد عملوا في المصانع) خلال السنوات الثلاثين المجيدة (1945-75)، ولكن أبناءهم والوافدين الجدد، يبقون على هامش الأنظمة الإنتاجية الرئيسية، وهذا يخلق بدوره ظروفاً تجعل التضامن على أساس العلاقات "الفئوية" تحل محل الوعي الطبقي. كذلك لها تأثير على النساء اللاتي يتعرضن لعدم الاستقرار اكثر من الرجال، فتزيد من تدهور أوضاعهن المادية والاجتماعية. وإذا كانت الحركات النسائية قد حققت الكثير من التقدم في مجالات الفكر والتصرفات، فإن المنتفعات من هذا التقدم في الغالب من الطبقات المتوسطة، وهنَّ لسن بالتأكيد من الطبقات الشعبية الفقيرة. ولها تأثير كذلك على الديموقراطية، التي تتأثر مصداقيتها، وبالتالي شرعيتها، بعجزها عن منع التدهور في أوضاع أجزاء متزايدة من الطبقات الشعبية.

والإفقار ظاهرة لا تنفصل عن الاستقطاب على المستوى العالمي، وهو الناتج الكامن في توسع الرأسمالية القائمة بالفعل، والتي يجب وصفها لهذا السبب، بأنها إمبريالية بطبيعتها.

إن إفقار الطبقات الشعبية في الحضر، مرتبط تماماً بالتطورات التي تحدث لمجتمعات الفلاحين بالعالم الثالث، وخضوع هذه المجتمعات لمتطلبات توسع الأسواق الرأسمالية،

يعزز أشكالاً جديدة من الاستقطاب الاجتماعي تستبعد نسبة أكبر من الفلاحين من حق الانتفاع بالأرض. وهؤلاء الفلاحون الفقراء حديثاً، أو المحرومون من الأرض، يغذون ـ بدرجة أكبر من النمو السكاني ـ الهجرة نحو المدن العشوائية. وتزداد جميع هذه الظواهر سوءاً طالما لم يُطعن في المعتقدات الليبرالية، وأية سياسة تصحيحية لن تنجح في وقف سريانها.

والإفقار يتحدى نظريات الاقتصاد، واستراتيجيات النضال الاجتماعي في الوقت نفسه.

ونظرية الاقتصاد الشائعة التقليدية، تفرغ القضايا الحقيقية التي يثيرها توسع الرأسمالية من مضمونها، لأنها تستبدل بتحليل الرأسمالية القائمة بالفعل البناء النظري لرأسمالية خيالية تُعتبر امتداداً بسيطاً ومباشراً لعلاقات التبادل (السوق)، في حين أن النظام يعمل، ويعيد إنتاج نفسه على أساس علاقات الإنتاج والتبادل الرأسمالية (وليست التجارية فحسب). ومع هذا الاستبدال تأتي ببساطة بدهية لا يؤيدها لا التاريخ ولا التفكير المنطقي، تقول بأن السوق بطبيعته ينظم ذاته، وينتج الوضع "الأفضل اجتماعياً". وهنا لا يمكن تفسير الفقر إلا بأسباب خارجية بالنسبة للمنطق الاقتصادي، مثل زيادة السكان أو "أخطاء" السياسات. وتستبعد العلاقة بينها وبين منطق التراكم الرأسمالي من النظرية الاقتصادية. وهذا الفيروس الذي يلوث الفكر الاجتماعي المعاصر، ويلغي قدرته على فهم العالم، ومن باب أولى القدرة على تغييره، قد تغلغل بعمق في مجموع

"اليسار التاريخي" لما بعد الحرب العالمية الثانية. ولن تتمكن الحركات المشاركة حالياً في النضال من أجل عالم جديد (أفضل)، وعولمة بديلة، من تحقيق تقدم اجتماعي ذي مغزى، إلا إذا تخلصت من هذا الفيروس، لتفتح الباب أمام حوار نظري جاد. وطالما لم تتخلص من هذا الفيروس، فإن الحركات الاجتماعية ذات أحسن النوايا، لن تخرج من أسر الفكر الأحادي، وتبقى لهذا أسيرة الاقتراحات "التصحيحية" غير الفاعلة، النابعة من الطنطنة حول "تخفيض الفقر".

ويجب أن يساهم التحليل الذي رسمنا خطوطه العامة أعلاه، في فتح هذا الحوار، لأنه يؤكد العلاقة بين التراكم الرأسمالي من جانب، وظواهر الإفقار الاجتماعي من الجانب الآخر، وهو ارتباط بدأ ماركس في تحليل آلياته منذ 150 عاماً، ولكن أحداً لم يتابعه منذ ذلك الوقت.

2. النتيجة الثانية: الديموقراطية منخفضة الدرجة الجماعية عن طريق السوق أو طريق الديموقراطية؟

الديموقراطية أحد الشروط الحتمية للتقدم الاجتماعي، ويقتضي الأمر تفسير ضرورة تلك الحتمية، وبيان شروط ذلك، إذ لم يتم قبول هذه الفكرة بصفة عامة إلا منذ وقت قريب. فمنذ وقت ليس ببعيد، كان الاعتقاد السائد في الغرب، والشرق، وكذلك في الجنوب، هو أن الديموقراطية نوع من الرفاهية لا يأتي إلا بعد أن تحل "التنمية" المشاكل المادية

للمجتمع. وكان هذا المبدأ السائد في الدوائر الحاكمة في العالم الرأسمالي (الأمر الذي برَّر تأييدهم للدكتاتوريات العسكرية في أميركا اللاتينية، وللأنظمة الاستبدادية في أفريقيا)، وفي العالم الثالث (فقد عبرت عنه صراحة نظرية الإحلال محل الواردات الأجنبية في أميركا اللاتينية، ولم يكن نظام الحزب الواحد وقفاً على الدول الاشتراكية)، وفي دول النظام السوفييتي.

وها هي النظرية قد انقلبت ظهراً على عقب، في يوم وليلة، فقد أصبحت الديموقراطية هدف الخطاب الرسمي اليومي للجميع تقريباً، وصارت الشهادة الرسمية بممارسة الديموقراطية، "شرطاً" لاستمرار معونة الديمقراطيات الكبيرة الثرية. وهو خطاب تعوزه المصداقية عندما نلاحظ كيف يطبق مبدأ "الكيل بمكيالين" بشكل مكشوف يفضح الأولوية الحقيقية لأهداف أخرى غير معترف بها، والتي تحرك أساليب التلاعب المفضوحة.

والديموقراطية مفهوم حديث بمعنى أنه يحدد معنى الحداثة إذا قصدنا بها أن البشر كأفراد وجماعات (أي المجتمعات) مسؤولون عن تاريخهم. وللوصول لهذا المفهوم، كان من الضروري التحرر من الانحرافات الخاصة بأنظمة السلطة السابقة على الرأسمالية، سواء أكانت ذات طبيعة دينية، أو "تقليدية" من نوع آخر، أي أنها دائمة وعابرة للتاريخ. فالحداثة نشأت إذن، مع الرأسمالية، والديموقراطية التي

أنتجتها محدودة مثلها، وهي لا تُكوِّن في أشكالها التاريخية البورجوازية ـ وهي الوحيدة المعروفة والممارَسة حتى اليوم ـ سوى مرحلة. فلم تصل الحداثة، ولا الديموقراطية لنهاية تطورهما الممكن، وهما لا تمثلان حالة اجتماعية مستقرة، بل هما عملية مستمرة لا تنتهي بطبيعتها. ولهذا فمن الأفضل التحدث عن الدمقرطة ـ وبذلك نؤكد الطبيعة الديناميكية لعملية لا تنتهي ـ بدلاً من الديموقراطية، وهو التعبير الذي يوحي بوهم أن هناك وصفة نهائية تعبر عنها.

يقوم الفكر الاجتماعي البرجوازي منذ بداياته، أي منذ عصر التنوير، على الفصل بين المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية، بما في ذلك الفصل بين إدارتها الاقتصادية وإدارتها الاجتماعية، واتخاذ مبادئ متميزة تعبر عن متطلبات "الرشاد" في كل من هذه المجالات.

وبهذه الروح فإن الديموقراطية هي المبدأ المعقول للإدارة السياسية الجيدة، لأن الرجال (ولم يكن أحد يذكر النساء في تلك الأيام)، أو بتعبير أكثر دقة بعضهم (على درجة معقولة من العلم والثروة)، راشدون، ويجب أن يكون من حقهم أن يضعوا القوانين التي تحكم حياتهم، ويختارون (بالانتخاب) من يتولون مسؤولية تنفيذ تلك القوانين. أما الحياة الاقتصادية فتحكمها، في المقابل، مبادئ أخرى، تعتبر هي الأخرى من متطلبات الرشاد (المرادف للطبيعة الإنسانية) وهي: الملكية الخاصة، وحق إقامة المشروعات، والمنافسة في الأسواق.

وهنا نجد مجموعة من المبادئ هي مبادئ الرأسمالية، ولكنها في حد ذاتها، لا علاقة لها بمبادئ الديموقراطية، وخاصة إذا تذكرنا أن هذه الأخيرة تعني ضمناً المساواة، بين الجميع رجالاً ونساء (مع تذكر أن الديموقراطية الأميركية نسيت العبيد حتى عام 1865، وأبسط الحقوق المدنية لأحفادهم حتى عام 1960!) من الملاك وغير الملاك (ونلاحظ هنا أن الملكية الخاصة لا توجد إلا عندما تكون استبعادية، أي عندما يكون هناك من لا يملكون!)

ويثير الانفصال بين المراجع الاقتصادية والسياسية قضية الالتقاء أو الابتعاد بين ناتج المنطق الخاص الذي يحكم كل منهما.

وتؤكد الفرضية التي تقدم كحقيقة واضحة بدرجة تجعل من مناقشتها أمراً غير ضروري، والتي على أساسها يقوم الخطاب السائد في ذلك العصر، الالتقاء بين المنطقين. فالديموقراطية والسوق يتداخلان معاً، فالديموقراطية تقتضي وجود السوق، وبالعكس. ولا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا التأكيد، كما يثبت التاريخ الفعلي.

وكان المفكرون في عصر التنوير أكثر تشدداً من المفكرين الشائعين في أيامنا، فقد فحصوا السؤال المزدوج المتعلق بأسباب هذا الالتقاء، وشروط حدوثه. وكانت إجابتهم على السؤال الأول مأخوذة من إدراكهم لمفهوم "الرشاد" بوصفه القاسم المشترك لأسلوبي الإدارة هنا وهناك. فإذا كان الرجال

راشدين، فإن اختيارهم السياسي لا بد أن يتوافق مع الاختيارات التي ينتجها السوق من جانبه، بشرط أن تقتصر ممارسة الحقوق الديموقراطية طبعاً على الأفراد الذين يمتلكون الرشاد، أي بعض الرجال، وليس النساء (فالمعروف أنهن عاطفيات ولا يمتلكن الرشاد)، ولا العبيد بالطبع، ولا الفقراء، ولا من لا يملكون (البروليتاريون) فهؤلاء لا يتبعون إلا غرائزهم. والديموقراطية لذلك، لا يمكن إلا أن تكون مقصورة على من يدفعون الحد الأدنى من الضرائب، أي على المواطنين وأرباب الأعمال، وهنا يصبح مفهوماً أن اختيارهم الانتخابي سيكون دائماً، أو في الأغلب، متسقاً مع مصالحهم كرأسماليين. ولكن هذا معناه أن تفقد السياسة استقلالها بالنسبة للاقتصاد في هذا الالتقاء، إن لم نقل خضوعها له. وهنا يلعب الانحراف الاقتصادي دوره الكامل لإخفاء هذا الغياب لاستقلال السياسة.

والتوسع التالي للحقوق الديموقراطية لتشمل من ليسوا مواطنين/أرباب عمل، لم ينتج عن التطور التلقائي للرأسمالية، ولا التعبير عن متطلباتها. بل بالعكس، فقد اكتسبه بالتدريج ضحايا النظام، أي الطبقة العاملة، وبعدها النساء، وكان نتيجة لنضال طويل ضد النظام. لأن هذا التوسع يكشف، وفقاً لطبيعة الأشياء، التباين بين إرادة الأغلبية ـ وهم بالطبع من يستغلهم النظام ـ كما تعبر عنها نتيجة التصويت الديمقراطي، وبين المصير الذي يحدده لهم السوق. وهنا يتعرض النظام لعدم

الاستقرار بل لقابلية الانفجار، أو على الأقل، يتعرض لمخاطرة بل لإمكانية، أن يخضع السوق للتعبير عن مصالح اجتماعية لا تلتقي مع الأولوية التي يضفيها الاقتصاد على تحقيق أقصى ربح لرأس المال. أو بعبارة أخرى، يتعرض البعض (رأس المال) لمخاطرة، والآخرون (العمال/المواطنون)، لفرصة أن يجري تقنين السوق بوسائل غير تطبيق منطقه الأحادي الخاص. وهذا الأمر ممكن، وقد حدث فعلاً، في دولة الرفاهية لما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن هذه ليست الطريقة الوحيدة لإخماد صوت التباين الديموقراطية/السوق،فإذا كانت الأوضاع التاريخية الملموسة سمحت في لحظة معينة بتفتت الانتقاد الاجتماعي، وبالتالي عجزه مما يوحي بألّا بديل هناك للأيديولوجية السائدة، فهنا يمكن تفريغ الديموقراطية من مضمونها الضار والمهدد للسوق، وتتحول ممارستها إلى "ديموقراطية منخفضة الدرجة". فيمكنكم أن تنتخبوا من تشاءون: الأبيض، أو الأزرق، أو الأخضر، أو الوردي، أو الأحمر، ولكن هذا لن يكون له أي تأثير، فمصيركم يتحدد في مكان آخر، في السوق، خارج البرلمان. ويجد خضوع الديموقراطية للسوق (وليس التقاؤهما)، التعبير عنه في "تداول السلطة"، أي تغيير الأشخاص في الحكومة (وليس في السلطة)، الذين يقومون بتنفيذ نفس السياسة (الخضوع للسوق)، الذي حل محل تبادل السلطة، أي الاختيار الواعي بين اختيارات ورؤى مجتمعية مختلفة. وجميع

ما قيل أو كتب بشأن الضياع المزدوج للمواطنة والوعي الطبقي في مسرحية المهزلة السياسية، والاستهلاك للسلع، متضمن في هذا الانفصال السياسة/ الاقتصاد.

وقد بلغنا هذه المرحلة اليوم، والموقف خطير لأنه يحتمل، مع تآكل مصداقية ومشروعية الممارسات الديموقراطية، أن يؤدي لتراجعات أكثر عنفاً في اتجاه إلغائها ببساطة، ليحل محلها توافق آراء وهمي مبني على الدين أو الشوفينية الإثنية مثلاً. وفي تخوم النظام حيث تكون الديموقراطية عاجزة لخضوعها لمتطلبات رأس المال المتوحشة، تصبح مهزلة مأساوية، أو ديموقراطية مزيفة (فيحل محل موبوتو مائتا حزب مثل موبوتو!)

ويحمل الفكر الاجتماعي البرجوازي الأساسي ـ الذي يفترض الالتقاء "الطبيعي" الديموقراطية/ السوق ـ منذ ظهوره، خطر التدهور الذي بلغناه اليوم، فهو يفترض مجتمعاً في وفاق مع ذاته دون صراعات من التي تتوقعها بعض التفسيرات لما بعد الحداثة. ويصبح الالتقاء عقيدة، لا يمكن التشكيك فيها، ولا تواجهنا حينئذ محاولة لفهم السياسة في العالم الواقعي بأكبر قدر من العلمية، وإنما في مواجهة نظرية سياسية خيالية. وهذه هي المقابل في مجالها، "للاقتصاد المجرد" وهو ليس نظرية الرأسمالية القائمة بالفعل، وإنما نظرية اقتصاد خيالي. وبمجرد التخلي عن فرضية "الرشاد" كما تشكلت في عصر التنوير، وإحلال النسبية التاريخية للمنطق

الاجتماعي مكانها، يصبح من المتعيّن رفض المبدأ السائد اليوم بشأن الالتقاء الديموقراطية/ الرأسمالية.

وبالعكس، سنعي إمكانية الاستبداد الكامنة في الرأسمالية، فإجابة الرأسمالية على التحدي الكامن في العلاقة الجدلية الفرد/الجماعة (الاجتماعية)، تحمل بالفعل هذه الإمكانية الخطيرة.

لقد أمكن التغلب على التناقض الفرد/الجماعة، الكامن في جميع المجتمعات على جميع مستويات حقيقتها، في جميع المجتمعات السابقة على الحداثة، بنفي الشطر الأول من التناقض، أي بتدجين الفرد على يد الجماعة. وبذلك لم يعد الفرد يُعرف إلا عن طريق وضعه في العائلة، أو العشيرة، أو المجتمع. وينعكس النفي في أيديولوجية العالم الحديث (الرأسمالي)، فالحداثة تتأكد بحقوق الفرد، حتى لو كان ذلك ضد المجتمع. وهذا الانقلاب هو الشرط المسبق لعملية تحرير، أو لبدايتها، لأنها تحرر إمكانيات العدوانية الدائمة في العلاقات بين الأفراد. وتعبر الأيديولوجية الرأسمالية عن تلك الحقيقة بشعارها الأخلاقي الملتبس: "لتحيا المنافسة، ولينتصر الأقوى". وفي بعض الأحيان يجري تحجيم النتائج المدمرة لهذه الأيديولوجية، بوجود مبادئ أخلاقية أخرى إلى جانبها، غالباً ما تكون دينية، أو موروثة من الأشكال الاجتماعية السابقة، فإذا ما انهارت هذه السدود، فلن تفرز أيديولوجية حقوق الفرد الأحادية سوى الأهوال. وهنا نلاحظ تبايناً كاشفاً

بين الأيديولوجية الأميركية التي تعطي الأولوية المطلقة لحرية الفرد على المساواة الاجتماعية (وبذلك تقبل اللامساواة المفرطة)، والأيديولوجية الأوروبية في المقابل، التي تحاول الجمع بين الاثنتين، دون أن تتمكن ـ في إطار الرأسمالية ـ من حل هذا التناقض. ويعبر تمسك مواطني الولايات المتحدة بحرية حمل السلاح ـ بما يؤدي إليه ذلك من النتائج المدمرة المعروفة ـ عن هذا الإدراك لمفهوم الحرية المتوحشة في أحدِّ صوره .

فكيف إذن، يمكن للتأليف الجدلي، فيما بعد الرأسمالية، أن يحل هذا التناقض بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة؟ وكيف يمكن لهذا الحل في المستقبل أن يمنح مزيداً من الشفافية للحياة الفردية وحياة المجتمع؟

لقد اتخذت الجتمعة، بمعنى حل التناقض الفرد/ المجتمع، عبر التاريخ، أشكالاً متميزة ومختلفة. وفي المجتمعات السابقة على الرأسمالية، قامت على الارتباط، رضاءً أو قسراً، بمعتقدات دينية مشتركة دينية الطابع، مثل الولاء الشخصي للعائلات الإقطاعية أو الملكية. أما الجتمعة في العالم الحديث فتقوم على أساس التوسع في العلاقات الرأسمالية السلعية، التي تستولي تدريجياً على جميع مجالات الحياة الاجتماعية، وتلغي، او على الأقل تسيطر على جميع أشكال التضامن الأخرى (الوطنية، أو العائلية، أو الطائفية). وهذا الشكل من الجتمعة "عن طريق السوق"، قد سمح بتنمية

جبارة لقوى الإنتاج، ولكنها زادت من طبيعتها المدمرة. وهي تعمل على تحويل البشر إلى "أناس" دون أية هوية سوى أنهم "مستهلكون" سلبيون بوصفهم كائنات اقتصادية، أو متفرجون، سلبيون كذلك (وليسوا مواطنين) بوصفهم كائنات سياسية. والديموقراطية، التي لا يمكن إلا أن تكون جنينية في ظل هذه الظروف، تستطيع، ويجب أن تصير الأساس لجتمعة من نوع مختلف تماماً، قادرة على إعادة المسؤولية للفرد المتكامل في إدارة مجموع أوجه الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

وإذا كانت الاشتراكية، وهي التعبير عن هذه الرؤية المستقبلية، لا يمكن تصورها بدون الديموقراطية، فإن الدمقرطة بدورها تعني أن صراعها مع المنطق الرأسمالي، يعني التقدم في إطار رؤية اشتراكية. لا توجد اشتراكية دون الديموقراطية، ولا يوجد تقدم ديمقراطي إلا في إطار رؤية اشتراكية.

ولا بد أن يلاحظ القارئ التشابه ـ وليس التناقض ـ بين تفعيل العلاقة الليبرالية اليوطوبية/ الإدارة البراجماتية في حالة الرأسمالية التاريخية، وتفعيل العلاقة الأيديولوجية الاشتراكية/ الإدارة الفعلية للمجتمع السوفيتي. والأيديولوجية الاشتراكية التي نتحدث عنها هي البلشفية، التي تتبع (ولا تختلف حول هذه النقطة الحيوية) الاشتراكية الديموقراطية قبل عام 1914، فلا تشكك في الالتقاء "الطبيعي" بين منطق المرجعيات

المختلفة للحياة الاجتماعية، وتعطي "معنى للتاريخ" في تفسير مستقيم واضح لمساره "الحتمي". ويجري التعبير عن الالتقاء هنا بنفس الشكل: إدارة الاقتصاد عن طريق الخطة (البديل عن السوق) تحقق طبعاً، وفقاً لهذه الرؤية الدوغماطيقية، الاحتياجات، والديموقراطية لا يمكن إلا أن تخدم قرارات الخطة، ومعارضتها أمر غير عقلاني. وهنا أيضا، تصطدم الاشتراكية الخيالية مع متطلبات إدارة الاشتراكية القائمة بالفعل، التي تواجهها مشاكل حقيقية وخطيرة، مثل تنمية قوى الإنتاج "للحاق". وتلجأ السلطة للوصول لذلك لإجراءات لا يصح الاعتراف بها، ولا يُعترف بها. وهكذا نجد الشمولية مشتركة بين النظامين، ويجري التعبير عنها بنفس الطريقة، أي الكذب المنتظم. وإذا كانت هذه الظواهر قد اتخذت شكلاً أكثر عنفاً في الاتحاد السوفييتي، فالسبب واضح، وهو التأخر الكبير في التنمية الواجب تعويضه، في حين إن تقدم بلدان الغرب يعطي هذه المجتمعات قدراً من الفرصة لالتقاط الأنفاس (ومن هنا فشموليتها كثيراً ما تكون "لينة" كما في مجتمعات الاستهلاك في مراحل النمو المنتظم).

يستحيل بناء مجتمع من المواطنين، أو سياسة مواطنية قادرة على منح الديموقراطية معنى حقيقياً، دون الانفصال عن عقيدة الليبرالية. فالتخلص من الفيروس الليبرالي هو الشرط الحتمي وإلا تصبح الديموقراطية مهزلة، الأمر الذي تتمناه دكتاتورية رأس المال.

إن التخلي عن نظرية الالتقاء، أو "ما فوق الحتمية"، والقبول بالصراع بين منطق المرجعيات، أو ما تحت الحتمية، هو الشرط لا فقط، لتفسير للتاريخ يسمح بالتقاء النظرية والواقع، وإنما لاختراع استراتيجيات تعطي التحرك فاعلية حقيقية، أي تسمح بالتقدم الاجتماعي في جميع أبعاده.

رابعاً . البحث عن جذور الليبرالية

1. أيديولوجية الحداثة: الصورة الأوروبية الأصلية

ـ نشأت الأيديولوجية الليبرالية، والحداثة التي تنتظم فيها، والرأسمالية التي تواكب تبلورها، في أوروبا خلال القرون الثلاثة الممتدة بين النهضة والثورة الفرنسية.

والحداثة هي ناتج الانقطاع الذي حدث في تاريخ الإنسانية، والذي حدث في أوروبا خلال القرون السادس عشر حتى الثامن عشر، ولكنها لم "تُنجز" أبداً لا في أوروبا، ولا في أي مكان آخر. والأوجه المتعددة للحداثة تمثل مجموعاً متماسكاً مع متطلبات إعادة إنتاج طريقة الإنتاج الرأسمالي، ولكنها تسمح في الوقت نفسه بتجاوزها.

وتقوم الحداثة على مطلب تحرير البشر، انطلاقاً من تحريرهم من نير الحتمية الاجتماعية في أشكالها التقليدية السابقة. ودعا هذا التحرر للتخلص من الأشكال المسيطرة لمنح الشرعية للسلطات ـ في العائلة، أو في الجماعة التي تنظم في

إطارها أساليب الحياة والإنتاج داخل الدولة ـ والتي كانت حتى ذلك الوقت، تقوم على أساس ميتافيزيقي ذي تعبير ديني في المعتاد. والحداثة لذلك، تعني ضمناً الفصل بين الدولة والدين، والعلمانية الراديكالية، وهي الشرط لممارسة الأشكال الحديثة للسياسة.

وليس من قبيل الصدفة تواكب ظهور الحداثة والرأسمالية، وتطورهما معاً. فالعلاقات الاجتماعية المرتبطة بنظام الإنتاج الجديد وهو الرأسمالية، كانت تعني ضمناً حرية المشروع، وحرية الوصول إلى الأسواق، وإعلان الحق في المِلكية الخاصة (المقدسة). وهكذا فالحياة الاقتصادية التي تحررت بهذه الطريقة من وصاية السلطة السياسية التي ميزت الأنظمة السياسية السابقة على الحداثة، تقف كمجال مستقل من الحياة الاجتماعية، لا تحركها إلا قوانينها الخاصة. فالرأسمالية تستبدل بالأسلوب القديم لتحديد الثروة عن طريق السلطة، علاقة سببية معاكسة تتمثل في جعل الثروة مصدر السلطة. ولكن الحداثة القائمة بالفعل حتى اليوم، أي تلك المحصورة في إطار الرأسمالية، تظل ملتبسة بشأن قضية العلاقة السلطة/ الثروة. فهي تقوم في الواقع، على أساس الفصل بين مجالين من الحياة الاجتماعية، وهما مجال إدارة الاقتصاد، التي تتركها للمنطق الخاص بتراكم رأس المال (الملكية الخاصة، وحرية المشروع، والمنافسة)، ومجال إدارة سلطة الدولة

بممارسة الديموقراطية عن طريق المؤسسات (حقوق المواطن، ومبدأ التعدد الحزبي، الخ.). وهذا الفصل الاعتباطي يفرغ الإمكانية التحريرية التي تدعيها الحداثة من أي مضمون.

وهكذا تقع الحداثة الواقعة تحت قيود الرأسمالية في تناقض، حيث تعد بأكثر مما تستطيع أن تحقق، وبهذا تخلق آمالاً محبَطة.

والحداثة تبدأ إمكانية ضخمة للتقدم الاجتماعي، تتلخص في مفهوم التحرير، ويشهد على ذلك التقدم الذي حققته الديموقراطية السياسية، مهما كان محدوداً. لقد منحت الشرعية لنضال الطبقات المسودة، والمستغَلة، والمضطهدة، وسمحت لهذه الطبقات بأن تنتزع تدريجياً، من رأس المال المسيطر حقوقاً ديموقراطية لم يفرزها تلقائياً منطق التوسع والتراكم الرأسمالي. لقد حررت إمكانية التحول السياسي الذي سمح بازدهار صراع الطبقات، وأقام بين التعبيرين، السياسة وصراع الطبقات، التناظر الذي أعطاهما القوة الكامنة. ولكنها خلقت في نفس الوقت، وطورت الوسائل التي سمحت لها بإضعاف القوة المحتملة للديموقراطية المحررة.

وفي الوقت نفسه، فالرأسمالية التي واكبت الحداثة، قد أنتجت تنمية لقوى الإنتاج بمعدلات لم يعرفها التاريخ من قبل. وخلقت هذه التنمية إمكانية حل جميع المشاكل المادية الكبرى للبشرية بأسرها، ولكن المنطق الذي يحكم التراكم الرأسمالي

يمنع ذلك، فيزيد باستمرار من عمق استقطاب الثروة بمعدلات لم يعرفها تاريخ العالم.

وهكذا تواجه الشعوب اليوم التحديات التي تمثلها الرأسمالية، والحداثة القائمة بالفعل، والأيديولوجية السائدة تعمل جهدها على تجاهل هذا التحدي. ويعبر المنظرون الأميركان لليبرالية عن هذا التجاهل بشكل ساذج، وإن كانوا يستخدمون عبارات طنانة للتعبير عن ذلك. وهذا الخطاب لا يعترف إلا بقيمة إنسانية واحدة وهي الحرية الفردية التي يختصر فيها الحداثة. وقي مقابل ذلك، يتجاهل أن هذه الحرية هي التي تسمح، في إطار الرأسمالية للأقوى أن يفرضوا قوانينهم على الآخرين، وأن هذه الحرية وهم كامل للأغلبية الساحقة (تدعي النظرية الليبرالية أن أي فرد يمكنه أن يصبح روكفلر، كما كانوا يقولون إن أي جندي يحمل في كيس معداته عصا الماريشالية)، وأنها تصدم مباشرة الأمل في المساواة، وهو أساس الديموقراطية.

ويشترك جميع المدافعين عن النظام في تبني هذه الأيديولوجية الأساسية، وهم يرون في الرأسمالية الأفق الذي لا شيء وراءه، أي "نهاية التاريخ". والأكثر تطرفاً منهم، يقبلون ببساطة أن المجتمع عبارة عن غابة من "الأفراد"، ويتخلون عن الدور المهدئ للدولة، لمصلحة أساليب إدارة تضع السلطات العامة في خدمة الطرف "المنتصر" لا غير. ويحاول آخرون إعطاء وجه إنساني لهذه الدكتاتورية، ويعملون

على تخفيف تطرف مبدأ الحرية الفردية المنفرد، بأن يضيفوا إليه بعض الاعتبارات العملية الخاصة بالعدالة الاجتماعية، و"الاعتراف بالاختلافات" بما فيها الاختلافات بين الطوائف. وتعمل ما بعد الحداثة باستعدادها "لقبول" الواقع المعاصر، و"التأقلم" معه، وإدارته على قدر الإمكان في حدود الاحتياجات المباشرة، في إطار نفس هذه الرؤية التي تنفي وجود التحدي.

أما بالنسبة للأغلبية العظمى، فهذه الحداثة كريهة بكل بساطة، فهي منافقة، وتكيل بكيلين، وهي لذلك ترفضها بعنف، وهو أمر مبرر تماماً. فالرأسمالية القائمة بالفعل، والحداثة التي تواكبها، لا يقدمان أي شيء لهذه الأغلبية.

تعتري الرأسمالية منذ نشأتها، وباستمرار، تناقضات لا يمكن التغلب عليها، الأمر الذي يدفع إلى البحث في ضرورة تجاوزها.

وقد ظهرت هذه الحاجة الاجتماعية مبكراً جداً في تاريخها، وفي جميع اللحظات الفاصلة في التاريخ الحديث، وظهرت بشكل عملي في الثورات الكبرى الثلاث، الفرنسية، والروسية، والصينية. وتحتل الثورة الفرنسية من هذه الناحية، موقعاً فريداً في التاريخ الحديث، فقد أحس الجناح اليعقوبي الراديكالي مبكراً بالتناقضات في المشروع البرجوازي، وعبر عن طبيعتها بوضوح، وهي أن الليبرالية الاقتصادية هي عدو الديموقراطية. وحاول هذا الجناح تحقيق انتصار مفهوم للثورة

الشعبية يتجاوز "المتطلبات الموضوعية" للحظة، أي تحقيق الأهداف البورجوازية الصرفة. وهكذا خرج من هذا التيار أول جيل من النقاد الشيوعيين للرأسمالية البازغة (البابوفيين). وبنفس الطريقة، تجاوزت الثورتان الروسية والصينية الأهداف المباشرة التي كانت تواجه مجتمعيهما، ووضعتا أمامهما هدف الشيوعية الذي يتجاوزها بكثير. ولذلك فليس من قبيل الصدفة أن كلاً من هذه الثورات الكبرى تبعتها رِدة، بعكس الثورات الأخرى. ومع ذلك، تبقى الإنجازات التي تحققت في اللحظات المجيدة لكل منها، رموزاً حية للمستقبل، حيث وضعت في قلب مشروعها المساواة بين البشر، وتحريرهم من الانحراف السلعي، وكان ذلك مبكراً جداً فيما يختص بالثورة الفرنسية.

وبصفة عامة، فقد ساعدت الظروف التاريخية التي واكبت تطور الرأسمالية في أوروبا، على إنضاج الوعي الطبقي السياسي لدى الطبقات المسودة. وظهر هذا الوعي مبكراً، خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، تحت تأثير المنجزات الراديكالية للثورة الفرنسية، وعند نهاية القرن، أدت لقيام الأحزاب العمالية الكبيرة التي أرغمت رأس المال خلال القرن العشرين، على "التأقلم" مع مطالب اجتماعية لا تنتج عن المنطق الخاص بتراكم رأس المال. وهنا تقف قيمة "المساواة" كمكمل في تصارع مع قيمة "الحرية".

والانحراف السلعي يعطي أولوية للحرية من بين القيم الإنسانية، ويقصد بها الحرية لجميع الأفراد طبعاً، ولكن بصفة

خاصة، حرية صاحب المشروع الرأسمالي، وهي تحرر طاقته، وتضاعف قدرته الاقتصادية. وفي المقابل، فالمساواة لا تنتج مباشرة من متطلبات الرأسمالية، إلا في بعدها المباشر المتعلق بالمساواة (الجزئية) في الحقوق، التي تسمح من جهة، بازدهار حرية المشروع، ومن جهة أخرى، وبخضوع العامل الحر لوضع الأجير، الذي يبيع قوة عمله التي صارت سلعة. وعند المستوى الأعلى، تدخل قيمة "المساواة" في صراع مع قيمة "الحرية". ولكن في تاريخ أجزاء من أوروبا، وفرنسا بصفة خاصة، تعامل القيمتان على قدم المساواة، كما هو ظاهر على نقود الجمهورية، وهذه ليست صدفة. وأساس هذه الازدواجية مركب، فهناك بالتأكيد حدة صراع الطبقات الشعبية، التي تحاول أن تستقل بالنسبة لطموحات البورجوازية (وفي حالة فرنسا، الأمر واضح)، فالجبليون يعبرون عن هذا التناقض بوضوح وصراحة، الذين يقولون بحق، بأن "الليبرالية الاقتصادية" (أي الليبرالية بالمفهوم الأميركي الكامل للكلمة) هي عدو الديموقراطية (إذا كانت هذه تعني شيئاً للطبقات الشعبية).

وبناءً على هذه الملاحظة، يمكننا تفسير أحد أوجه الاختلاف التي تبدو ظاهرة اليوم، بين المجتمع والثقافة الأميركية من جانب، ونظيرتها الأوروبية من الجانب الآخر. ولعل مصالح رأس المال المسيطر في الولايات المتحدة وأوروبا، وأسلوب عمله، ليست مختلفة بالدرجة التي قد تشير

إليها المواجهة الشائعة بين "الرأسمالية الأنجلوساكسونية" و"رأسمالية نهر الراين". والارتباط بين هذه المصالح يؤكد متانة الثالوث (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان). ولكن هناك اختلافات بين تقديرات المجتمع، والمشروعات المجتمعية التي تمر بالخواطر، حتى بشكل ضمني. ففي الولايات المتحدة تسيطر قيمة الحرية على جميع المجالات دون تردد، في حين أن هذه القيمة توازنها في أوروبا باستمرار قيمة المساواة.

والمجتمع الأميركي يحتقر المساواة، وهو لا يكتفي بالتسامح مع اللامساواة في أقصى أشكالها، بل إنه يعتبرها رمز "النجاح" الذي تحققه الحرية، مع أن الحرية دون المساواة تعني الوحشية. والعنف بجميع أشكاله الذي تنتجه هذه الأيديولوجية الأحادية ليس من قبيل الصدفة، ولا يدفع إلى الراديكالية، بل بالعكس. أما الثقافة السائدة في المجتمعات الأوروبية فقد وازنت حتى اليوم بقدر من النجاح بين قيمتي الحرية والمساواة، وهذه الموازنة هي التي قام عليها الحل الوسط التاريخي للاشتراكية الديموقراطية. ومن المؤسف أن التطور الحالي لأوروبا المعاصرة، يميل نحو التقريب بين مجتمعات هذه القارة وثقافتها، وبين نظيراتها في الولايات المتحدة، التي يُنظر إليها كنموذج يحظى بالإعجاب ودون انتقاد.

ويؤدي التاريخ الأوروبي المعقد، في نهاية المطاف، إلى مفهوم مزدوج يربط بين الاقتصاد من جانب، والسياسة من

الجانب الآخر، في علاقة جدلية تحترم استقلال كل من المفهومين.

ولكن الأيديولوجية الأميركية لا تقدر هذه الاختلافات الدقيقة في الرؤية.

2. الأيديولوجية الأميركية: الليبرالية دون منازع

- ليس هنا مجال لدراسة العلاقات المعقدة بين الديانات وتفسيراتها من جهة، وبين تطورات الحداثة والديموقراطية، والعلمانية، من الجانب الآخر، والتي شرحناها في مواضع أخرى. لذا سنكتفي هنا بإيجاز النتائج الرئيسية المستخلصة في الفرضيات الأربع التالية:

● الحداثة، والعلمانية، والديموقراطية، ليست نتيجة تطور التفسيرات الدينية (ولا ثورتها)، بل بالعكس، لقد اضطرت هذه الأخيرة إلى التأقلم مع متطلباتها بدرجة أو بأخرى من النجاح. وهذا التأقلم لم يجر في حالة البروتستانتية وحدها، فقد حدث في العالم الكاثوليكي، بأسلوب آخر بالتأكيد، ولكن بفعالية مشابهة. وخلق في جميع الحالات، روحاً دينية جديدة، متحررة من العقائد الجامدة.

● وبهذا المعنى، "فالإصلاح الديني" لم يكن الشرط لازدهار الرأسمالية، رغم ما تلقاه هذه الفرضية (الفيبير) من قبول في المجتمعات التي تمتدحها (في أوروبا البروتستانتية).

بل إن الإصلاح لم يكن الشكل الأكثر راديكالية للانفصال الأيديولوجي عن الماضي الأوروبي وأيديولوجياته "الإقطاعية"، ومن بينها تفسيره السابق للمسيحية، وبالعكس، كان الشكل الأكثر إبهاماً وبدائية.

● كانت هناك "إصلاحات للطبقات المسيطرة" انتهت بخلق كنائس وطنية (الأنجليكانية، واللوثرية)، تخضع لهذه الطبقات، وتعبر عن الحل الوسط بين البورجوازية البازغة، والمَلَكية، وكبار الملاك الزراعيين، لاستبعاد التهديد الصادر عن الطبقات الشعبية، والفلاحين المستغَلين. وهذا الحل الوسط ـ الذي عبَّر عنه لوثر، ووصفه ماركس وإنجلز بالرجعية ـ قد سمح لبرجوازيات البلدان المعنية بتجنب ما حدث في فرنسا، أي الثورة الراديكالية. ولهذا بقيت العلمانية التي نشأت في هذه البلدان، جبانة حتى يومنا هذا. لقد أدى تراجع فكرة العالمية الكاثوليكية الذي ترتب على قيام كنائس وطنية، إلى شيء واحد، وهو تدعيم سلطة المَلَكية، ودورها كحَكَم بين قوى النظام السابق، وبين البورجوازية الصاعدة، وإلى تقوية الشعور الوطني، وتأخير تقدم الأشكال الجديدة للعالمية التي اقترحتها الاشتراكية الدولية فيما بعد.

● كذلك كانت هناك حركات إصلاحية استولت على الطبقات الشعبية التي تضررت من التحولات الاجتماعية التي نتجت عن ظهور الرأسمالية. وهذه الحركات التي كررت أساليب قديمة للصراع ـ منقولة عن الألفيين في العصور

الوسطى ـ لم تكن متقدمة بالنسبة لعصرها، وإنما متأخرة عن متطلباتها. ولذلك كان لا بد من انتظار الثورة الفرنسية ـ بتعبئتها الشعبية العلمانية والديموقراطية الراديكالية ـ ثم الاشتراكية، لكي تتعلم الطبقات المضطهدة كيف تعبر عن نفسها بفاعلية في الظروف الجديدة. أما الطوائف البروتستانتية فقد أغرقت نفسها في أوهام ذات طابع أصولي، وخلقت الأرضية التي تسمح بتكرار الطوائف ذات الرؤية المرتبطة بالنهاية المأساوية للعالم كالتي نراها تزدهر في الولايات المتحدة.

ـ والثقافة السياسية في الولايات المتحدة ليست تلك التي ظهرت في فرنسا بعد عصر التنوير، وخاصة بعد الثورة الفرنسية، والتي أثرت بدرجات متفاوتة على تاريخ الجزء الأكبر من القارة الأوروبية. والاختلافات بين هاتين الثقافتين أكثر من واضحة، وهي تنفجر في أوقات الأزمات على شكل مواقف متعارضة بعنف (في صف أو ضد الشرعية الدولية، بشأن حرب العراق، مثلاً).

والثقافة السياسية هي نتاج التاريخ على المدى الطويل، لكل بلد بالطبع، وهي في حالة الولايات المتحدة، ذات سمات تختلف بوضوح عن تلك الخاصة بالقارة الأوروبية. ومنها قيام نيو إنجلاند على يد طوائف بروتستانتية متطرفة، والإبادة الجماعية للهنود الأميركيين، واستعباد السود، وظهور

الطائفية المرتبطة بموجات الهجرة المتتالية خلال القرن التاسع عشر.

والطوائف البروتستانتية التي اضطرت للهجرة من إنجلترا في القرن السابع عشر، كانت قد طورت تفسيراً خاصاً جداً للمسيحية، لا يتفق معها فيه لا الكاثوليك، ولا الأرثوذكس، ولا حتى ـ على الأقل بنفس درجة التطرف ـ البروتستانت الأوروبيين، بمن فيهم الأنجليكان المسيطرين على الطبقات الحاكمة في إنجلترا. والإصلاح قد أعاد بصفة عامة، العهد القديم، الذي كانت الكاثوليكية والأرثوذكسية قد همشاه في تفسير للمسيحية لا يعتبر المسيحية امتداداً لليهودية، وإنما انفصالاً عنها. وأحيل هنا إلى ما كتبته في أماكن أخرى بشأن الاختلافات الحقيقية أو المزعومة بين المسيحية والإسلام واليهودية. والاستخدام الشائع اليوم، للتعبير "اليهودي-المسيحي" الذي ذاع بفضل الخطاب الأميركي البروتستانتي، يدل على الانقلاب الذي حدث في رؤية العلاقات بين هاتين الديانتين الموحدتين، والذي انضم إليه الكاثوليك (ولكن ليس الأرثوذكس) بدون اقتناع كبير، ولكن من باب الانتهازية السياسية أساساً.

والإصلاح، كما هو معروف، قد رُبِط بالرأسمالية بعلاقة سببية تُفسر بطرق مختلفة في الفكر الاجتماعي الحديث. وقد تقدم فيبير بفرضية أصبحت مشهورة جداً، وسائدة بالتأكيد في العالم الأنجلو ساكسوني البروتستانتي، تقول بأن الإصلاح هو

الذي سمح بظهور الرأسمالية. وهي فرضية تتعارض ـ بوعي كما أظن ـ مع ماركس الذي يعتبر الإصلاح نتيجة للتحولات التي نتجت عن ظهور الرأسمالية. ومن هنا تنوع الطوائف البروتستانتية حسبما تكون معبرة عن الطبقات الشعبية ضحية الرأسمالية البازغة، أو عن استراتيجيات الطبقات السائدة.

ومن جهة أخرى، فإن أجزاء الأيديولوجية، ونظم القيم التي يُعبر عنها في هذا المجال الديني، تحتفظ بجميع علامات الأشكال البدائية لردود الأفعال المتحدية للرأسمالية. وكانت النهضة أكثر تقدماً من بعض جوانبها (ومكيافللي أحد الشهود الأكثر صراحة على ذلك). ولكن النهضة كانت تجري على أرضية كاثوليكية (إيطاليا)، وإدارة بعض المدن الإيطالية كشركات تجارية تديرها نقابات المساهمين الأكثر غنى (وكانت فينيسيا المثال الأول على ذلك)، تدل على علاقة مع الرأسمالية اكثر صراحة من العلاقة البروتستانتية/ الرأسمالية. وفيما بعد، يرتبط التنوير، الذي يجري في بلدان كاثوليكية (فرنسا)، وأخرى بروتستانتية (إنجلترا، وهولندا، وألمانيا)، بالتقاليد العلمانية للنهضة، أكثر من ارتباطه بالإصلاح الديني. وأخيراً، أعطت الثورة الفرنسية بطبيعتها الراديكالية، للعلمانية قوتها الكاملة، تاركة بوعي، أرضية التفسيرات الدينية، لترتكز على أرضية السياسة الحديثة، وهي التي كانت من اختراعاتها أساساً.

ولكن الشكل الخاص للبروتستانتية التي زُرِعت في نيو

إنجلاند قد فرضت طابعها القوي على الأيديولوجية الأميركية حتى يومنا هذا. فقد كانت الوسيلة التي اتبعها المجتمع الأميركي الجديد في سعيه لغزو القارة، مستخدماً تعبيرات مأخوذة من الكتاب المقدس لإسباغ الشرعية على هذا الغزو (فيتكرر باستمرار في الخطاب الأميركي، الحديث عن استيلاء بني إسرائيل على الأرض الموعودة بالعنف). وفيما بعد، يحاول الأميركيون توسيع المهمة التي "أمرهم الله" بالقيام بها لتشمل الكرة الأرضية بأسرها. فشعب الولايات المتحدة يعتبر نفسه "شعب الله المختار"، وهو ما يساوي في الواقع تعبير "الشعب السيد" الذي اتخذه النازيون في ظروف مماثلة. لقد وصلنا لهذا اليوم، ولهذا السبب فالإمبريالية الأميركية (وليس الإمبراطورية)، مدعوة لاتخاذ مواقف أكثر توحشاً من سابقاتها (التي لم تدعِ لنفسها مأمورية إلهية).

ومن المفهوم أن الأيديولوجية الأميركية المعنية ليست هي السبب في التوسع الإمبريالي للولايات المتحدة، فهذه الأيديولوجية تسير وفق منطق تراكم رأس المال الذي تخدم مصالحه (المادية أساساً)، ولكنها تناسبه تماماً، فهي تخلط الأوراق.

ويتميز المجتمع الأميركي حتى يومنا هذا بسيطرة هذه البروتستانتية الطائفية. وهذا المجتمع المتدين جداً كما يلاحظ جميع المراقبين، وحتى بشكل ساذج في بعض الحالات، لم يستطع أن يرتفع، لهذا السبب، إلى مستوى مفهوم العلمانية

القوي، والذي ينحدر لديه إلى مجرد "التسامح مع جميع الأديان".

ـ ولست ممن يعتقدون بأن الماضي يؤدي بطبيعة الأشياء إلى "ارتداد صفات الأسلاف"، فالتاريخ يغير الشعوب، وهذا هو ما حدث في أوروبا. ولسوء الحظ، فتاريخ الولايات المتحدة، بدلاً من أن يمحو الوحشية الأصلية، قد ساعد على استمرار التعبير عنها، وكذلك دوام نتائجها، سواء تعلق ذلك "بالثورة الأميركية"، أو بموجات الهجرة المتتالية التي تكون منها شعبها.

"والثورة الأميركية" التي قدرها الكثير من ثوار 1789، والتي يتغنى بها البعض حتى اليوم، لم تزد عن أن تكون حرب استقلال محدودة بلا نتائج اجتماعية. فالمستعمرون الأميركان عندما هبوا ضد العرش الإنجليزي لم يكونوا يريدون إحداث أي تغيير في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وإنما مجرد رفض مشاركة الطبقة الحاكمة في الوطن الأم المكاسب التي يحققونها. لقد كانوا يريدون الاستئثار بالسلطة، لا ليعملوا أي شيء يختلف عما كانوا يفعلونه في المرحلة الاستعمارية، ولكن ليستمروا في فعله لحسابهم الخاص. لقد كان هدفهم الاستمرار في التوسع في اتجاه الغرب بما يعنيه ذلك من إبادة الهنود. كذلك لم يُثر على الإطلاق في هذا الإطار، موضوع استعباد السود. وكان آباء الثورة الأميركية الكبار جميعهم تقريباً من ملاك العبيد، وكانت تحيزاتهم في هذا المجال بعيدة عن أن تُمس.

ودخلت مهمة إبادة الهنود بشكل طبيعي في سياق المهمة الإلهية لشعب الله الجديد، ولا يعتقدن أحد أن الأمر يتعلق بماضٍ عفا عليه الزمن، فحتى ستينيات القرن العشرين، كانت هذه الإبادة تُذكَر بفخر (حيث كانت أفلام هوليوود تقدم "الكاوبوي" رمز الخير، في مواجهة الهندي المتوحش، رمز الشر)، وتكوِّن عنصراً مهماً في "تعليم" الأجيال المتتالية.

وينطبق نفس الوضع في حالة العبيد، فقد مر ما يقرب من قرن كامل قبل إلغاء الرق، ولم يجرِ ذلك لأسباب أخلاقية مثلما حدث في الثورة الفرنسية، وإنما لمجرد أن ذلك لم يكن يناسب التوسع الرأسمالي. ومرَّ قرن آخر قبل أن يُعترف للأميركيين السود بحد أدنى من الحقوق المدنية، وذلك دون المساس بالعنصرية المطلقة للثقافة السائدة. فحتى الستينيات من القرن الماضي كانت الاغتيالات الجماعية تحدث علناً، وتخرج العائلات لقضاء وقت ممتع في المشاركة فيها، وتبادل الضحكات والصور التذكارية. ويستمر نفس الشيء اليوم ولكن بقدر من التخفي، أو بشكل غير مباشر، عن طريق "العدالة" التي ترسل الآلاف للإعدام، وأغلبهم من السود، ومن المعروف أن نصفهم على الأقل، أبرياء، ولكن الرأي العام لا يهتز لذلك.

ولعبت الموجات المتتالية من الهجرة دورها في تقوية الأيديولوجية الأميركية. والمهاجرون لم يكونوا مسؤولين عن البؤس والاضطهاد الذي تعرضوا له ودفعهم للهجرة، بل كانوا

الضحايا له. ولكن الظروف ـ أي هجرتهم ذاتها ـ دفعتهم للتخلي عن النضال الجماعي لتغيير الأوضاع المشتركة لطبقتهم أو طائفتهم في بلدهم الأصلي، والتمسك بأيديولوجية النجاح الفردي في المهجر. والنظام الأميركي يشجع هذا التمسك الذي يخدمه تماماً، فهو يؤخر نمو الوعي الطبقي، الذي ما يكاد يقترب من النضج، حتى يفاجأ بموجة تالية من الهجزة تجهض تبلوره السياسي. وفي الوقت ذاته، تشجع الهجرة تدعيم "الطائفية" في المجتمع الأميركي، لأن النجاح الفردي لا يستبعد الاندماج في طائفة تنتمي لأصل ما (كالإرلنديين، أو الإيطاليين)، فبدون ذلك تكون العزلة الفردية عبئاً لا يطاق. وهنا أيضاً، نجد أن هذه الهوية، التي يشجعها النظام الأميركي، تتعزز على حساب الوعي الطبقي، وتكوين المواطن.

وفي حين كان الشعب في فرنسا يستعد للهجوم على السماء (في كومونة باريس عام 1871)، كانت العصابات التي تنتمي لموجات المهاجرين المختلفة، تتقاتل فيما بينها، لحساب الطبقات المسيطرة التي تتلاعب بها بأعصاب باردة.

وهنا يكمن الفرق بين أيديولوجية الولايات المتحدة، وتلك الخاصة بإنجلترا أو كندا مثلاً.

وكانت بلدان أوروبا البروتستانتية، كإنجلترا، وألمانيا، وهولندا، والبلدان الإسكندينافية، تشترك في بعض مكونات أيديولوجية مشابهة لتلك الأميركية، وإن لم تكن بدرجة التطرف التي كانت عليه الطوائف التي هاجرت لنيو إنجلاند. ولكن في

هذه البلدان، تمكنت الطبقة العاملة من أن ترتفع بنفسها لدرجة من الوعي الطبقي الثابت، بعكس الولايات المتحدة حيث قضت موجات الهجرة المتتابعة على الوعي الطبقي. وحدث الاختلاف بظهور حزب الطبقة العاملة، فقد أدى ظهوره في أوروبا إلى فرض توليف الأيديولوجية الليبرالية مع نظام للقيم (من بينها المساواة) ليس غريباً عنها فحسب، بل متصادماً معها. وكان لهذه التوليفات تاريخها الخاص، الذي يختلف من بلد لآخر، ومن عصر لآخر. ولكنها حافظت على استقلالية السياسة في مقابل الاقتصاد المسيطر.

وإذا كانت كندا، وهي بلد جديد من المهاجرين أيضاً، لا تشارك الولايات المتحدة (أو ليس بعد) أيديولوجيتها، فذلك لأنها لم تعرف موجات متتالية من الهجرة بدرجة قادرة على خنق الوعي الطبقي.

ولا يوجد في الولايات المتحدة حزب عمالي، ولم يظهر هناك أبداً مثل هذا الحزب. والنقابات العمالية القوية هناك لا سياسية، وذلك بكل معاني الكلمة، فهي لا ترتبط بحزب يكون قريباً منها بطبيعته، كما لم تستطع أن تنتج لنفسها في غياب هذا الحزب، أيديولوجية اشتراكية. وهي تشارك المجتمع بكامله الأيديولوجية الليبرالية التي تسيطر بلا منافس، وتستمر في النضال في الميدان المحدود للمطالب التي لا تمس الليبرالية. وهي تعتبر بشكل ما مؤمنة "بما بعد الحداثة"، وكانت دوماً كذلك.

ـ والأيديولوجيات الطائفية لا يمكن أن تحل محل غياب الأيديولوجية الاشتراكية للطبقة العاملة وحتى أكثرها راديكالية، وهي الخاصة بالسود، وذلك لأن الطائفية تندرج بطبيعتها في إطار العنصرية الموسعة التي تحاول مصارعتها فوق أرضها الخاصة ليس إلا.

ـ وأدت التركيبة التاريخية الخاصة لمجتمع الولايات المتحدة ـ الأيديولوجية الدينية "الكتابية" المسيطرة، وغياب الحزب العمالي ـ لوضع ليس له مثيل، وهو، بحكم الأمر الواقع، وجود حزب وحيد، هو حزب رأس المال.

ويتقاسم المكونان لهذا الحزب الوحيد، نفس الليبرالية الأساسية، وكل منهما يتجه لنفس الأقلية ـ 40% من الناخبين ـ التي تشارك في هذه الديموقراطية المنقوصة والعاجزة التي تُقدم لها. وكل منهما له جمهوره الخاص ـ من الطبقات المتوسطة، حيث إن الطبقات الشعبية لا تدلي بصوتها ـ وقد وفق خطابه بما يرضي هذا الجمهور. وكل منهما يبلور في داخله مجموعة من المصالح الرأسمالية القطاعية (اللوبي)، أو تأييد بعض "الطوائف".

وتمثل الديموقراطية الأميركية النموذج المتقدم لما أدعوه "الديموقراطية المنخفضة المستوى". وهي تعمل على أساس الفصل التام بين إدارة الحياة السياسية، القائمة على أساس الديموقراطية الانتخابية، وإدارة الحياة الاقتصادية، التي تتحكم فيها قوانين تراكم رأس المال. وعلاوة على ذلك، فهذا

الانفصال ليس محل أي تساؤل جذري، بل هو جزء مما يسمى التوافق العام. وهذا الانفصال يلغي بالكامل أية إمكانية خلاقة للديموقراطية السياسية، وهو يلغي فاعلية المؤسسات النيابية (البرلمانات وأمثالها)، التي تقف عاجزة في مواجهة "السوق" الذي تقبل ما يفرضه. ولا يعني التصويت للديمقراطيين أو الجمهوريين فرقاً كبيراً، ما دام المصير لا يتوقف على نتيجة الاقتراع، وإنما على ظروف السوق.

وكما هو واضح فأوروبا ليست بمنأى عن التخبطات المماثلة، وقد أخذت هذا الطريق فعلاً بتحول أحزابها الاشتراكية إلى الليبرالية، والأزمة التي يعاني منها عالم العمل. ولكنه من الممكن لها أن تتخلص من هذا الوضع.

والدولة الأميركية لهذا مخصصة لخدمة الاقتصاد دون غيره (أي رأس المال، فهي خادمه الأمين، ولا تهتم بأية مصالح اجتماعية أخرى). وهي قادرة على ذلك لأن التكوين التاريخي للمجتمع الأميركي قد أوقف ـ لدى الطبقات الشعبية ـ نضج الوعي الطبقي السياسي.

وفي المقابل، كانت الدولة في أوروبا (ويمكنها أن تعود ثانية) نقطة التقابل الإجبارية للمصالح الاجتماعية، وبالتالي تسمح بالوصول للحل الوسط التاريخي الذي يعطي معنى للممارسة الديموقراطية، ويوفر لها حيزاً حقيقياً. وإذا لم يفرض صراع الطبقات، وكذلك الصراع السياسي المستقل عن المنطق

الأحادي لتراكم رأس المال، على الدولة أن تؤدي هذه الوظيفة، تصير الديموقراطية مسخاً هزيلاً، وهو الحال في الولايات المتحدة.

وعلينا أن ندرس في هذا الإطار كيفية عمل هذه "الديموقراطية" العجيبة، التي يُزعَم أنها "الأقدم" (!)، والأكثر "تقدماً" (!!).

ـ لقد اخترعت الولايات المتحدة النظام الرئاسي، ولعل هذا كان أمراً طبيعيا في تلك الحقبة، فقد كان وجود ملك (حتى لو كان منتخباً) يبدو أمراً ضرورياً. ومع ذلك فقد استغنت الثورة الفرنسية عنه دون مشاكل في الفترة من 1793 إلى 1798. وقد تبين أن النظام الرئاسي كان كارثياً بالنسبة لتجذير الديموقراطية، والأمر كذلك اليوم أكثر من البارحة.

ويساهم النظام الرئاسي في حرف الجدل السياسي، وإضعافه لاستبداله بمناقشة الأفكار ـ أو البرامج ـ الأفراد، حتى لو افترضنا أن هؤلاء الأفراد "يجسدون" هذه الأفكار/البرامج. وفضلاً عن ذلك، فتركيز الاختيار بين فردين، وهو أمر شبه حتمي، يفرض على كل منهما الجري وراء أكبر توافق ممكن (المعركة لكسب الوسط من المترددين، والأقل تسيساً)، لغير مصلحة تجذير الاختيارات، وهذا يعطي ميزة للاتجاهات المحافظة.

وقد صدرت الولايات المتحدة هذا النظام الرئاسي المحافظ بطبيعته، إلى جميع بلدان أميركا اللاتينية دون

صعوبة، لأن هذه البلدان كانت قد عرفت في أوائل القرن التاسع عشر، ثورات سياسية محدودة المدى ذات طبيعة مشابهة، ناسبها النظام الرئاسي تماماً. وقد امتد هذا النظام ليشمل بلدان أفريقيا والكثير من بلدان آسيا، لنفس الأسباب التي تعود للطبيعة المحدودة لحركات التحرر الوطني اليوم.

ولكن هذا النظام في طريقه ليغزو أوروبا، مع أنه يرتبط في أذهان الديمقراطيين بالديماجوجية الشعبوية للبونابارتية. وقد قادت فرنسا مع الأسف، الحركة بإقامة جمهورية ديجول، التي لم تمثل خطوة للأمام في طريق الديموقراطية، وإنما تراجعاً يبدو أن المجتمع الفرنسي قد استقر فيه. والحجج التي قُدمت عن "عدم استقرار الحكومات" في النظام البرلماني لم تكن سوى نوع من الانتهازية.

والنظام الرئاسي يعطي ميزة لبلورة المصالح المختلفة ـ ويا حبذا إن كانت اثنتان ترتبطان بالمتنافسين الممكنين ـ ضد تبلور أحزاب سياسية حقيقية، (من بينها الأحزاب الاشتراكية) التي يمكن أن تعبر عن مشروعات مجتمعية بديلة فعلاً. وهنا أيضاً نجد النظام الأميركي معبراً جيداً، فلا توجد به أحزاب ديموقراطية وجمهورية وكما قال جوليوس نيريري ضاحكاً إنهما "حزبان واحدان"، وهو تعريف مناسب للديموقراطية منخفضة المستوى. وهو ما تشعر به الطبقات الشعبية في الولايات المتحدة، التي لا تشارك في الانتخابات التي تعرف، وبحق، أنها لا تؤدي لأية نتيجة.

وبعيداً عن مؤازرة الراديكالية الاجتماعية، فإن الديموقراطية الأميركية كانت، ولا تزال، الشكل الأكثر مناسبة للمحافظة.

وفي ظل هذه الظروف، تتحول الأبعاد الأخرى للديموقراطية الأميركية، التي كثيراً ما تعتبر إيجابية، إلى نقيضها.

فاللامركزية مثلاً، بما يرتبط بها من تعدد المرجعيات التي تعود إلى سلطات محلية منتخبة، تساعد على تقوية سلطة الأعيان المحليين، وتعزز روح "الطائفية". ومن المعروف أنه في فرنسا كذلك، اتجهت سلطات المناطق الجديدة، في أغلب الأحيان إلى اليمين من تلك التي يُعبر عنها على المستوى القومي، وذلك ليس من قبيل الصدفة.

وغياب بيروقراطية أميركية دائمة، والتي يعتبرها الليبراليون ميزة في مواجهة البيروقراطية القوية الجذور في أوروبا، تصير الوسيلة التي تستخدمها السلطة السياسية المحافظة لتنفيذ برامجها عن طريق عملاء مؤقتين لا يشعرون بالمسؤولية، ومختارين في الأغلب مباشرة من بين دوائر الأعمال (وبذلك يكونون الخصم والحَكَم في الوقت ذاته). فهل هذه ميزة حقيقية؟ وما القول في خريجي مدرسة الإدارة العليا في فرنسا ـ والكثير من النقد الموجه إليهم في محله ـ أليست البيروقراطية المختارة بطريقة ديموقراطية حقاً، أفضل (أو أقل

سوءاً) لحين الوصول (ربما) إلى المثل الأعلى البعيد وهو مجتمع لا يحتاج إلى البيروقراطية؟

والانتقاد دون روية "للبيروقراطية" الذي شاع هذه الأيام، هو الذي يغذي الحملات المنتظمة ضد فكرة خدمة القطاع العام ذاتها، ويريد أن يستبدل بها خدمة القطاع الخاص التجارية. والنظرة الموضوعية إلى العالم الحقيقي، تدل على أن خدمة القطاع العام المدعى ببيروقراطيتها، ليست على هذه الدرجة من عدم الكفاءة كما يدعون، كما تبين بوضوح تام المقارنة بين الخدمات الصحية بين الولايات المتحدة وأوروبا. فالخدمات الصحية (وهي خاصة في الأغلب) تكلف الولايات المتحدة 14% من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل 7% من الناتج المحلي الإجمالي تتكلفها الخدمات الصحية في أوروبا (وهي تتبع القطاع العام بصفة غالبة)، ومقارنة النتائج (الحالة الصحية) تأتي في صالح أوروبا. ولكن الأرباح التي تحققها احتكارات الأدوية وشركات التأمين في الولايات المتحدة تفوق بكثير ما تحققه نظيراتها الأوروبية بالطبع. وفضلاً عن ذلك، ففي البلدان الديموقراطية، تكون هناك فرص أكبر للشفافية، أما خدمة القطاع الخاص، فتبقى في حماية السرية التي تميز "قطاع الأعمال". واستبدال خدمة القطاع الخاص (أي الخدمة الجماعية عن طريق السوق)، بخدمة القطاع العام (أي الخدمة الجماعية عن الطريق الديمقراطي)، يعني تعزيز الوفاق الذي

يقول بالفصل الكامل بين السياسة والاقتصاد بوصفهما مجالين منفصلين تماماً الواحد عن الآخر. ولكن هذا الوفاق يقضي على أية إمكانية لتجذير الديموقراطية.

أما العدالة "المستقلة"، ومبدأ انتخاب القضاة، فقد ساعدا كذلك على تعزيز التحيزات، المحافظة بل الرجعية، ووقفا عثرة في سبيل الراديكالية. والمؤسف أن هناك محاولات لتقليد هذا النظام في أماكن أخرى (فرنسا مثلاً)، ولن أعلق على النتائج المباشرة لهذه المحاولات.

وملف العدالة الأميركية قائم ليثبت الطبيعة الهزلية للديموقراطية المفروض أنها تخدمها. فالعدالة الأميركية مرتفعة التكلفة جداً، وهي عدالة حسب الطلب، تفسر "القانون العام" الذي ورثته عن النظام الإنجليزي على هوى مبادئ الليبرالية (أي لمصلحة الأغنياء). وهي عدالة عنصرية بشكل جوهري (50% من السود يُحكم عليهم رغم براءتهم دون أن يهتم أحد)، وهي عدالة قاسية للغاية (فنسبة نزلاء السجون في الولايات المتحدة هي الأعلى في العالم).

لقد حركت قضية دريفوس المجتمع الفرنسي وعالم السياسة بها، وقسمتهما، أما في الولايات المتحدة، فإعدام ساكو وفانزيتي، أو آل روزنبرج، والكثير ممن أقل شهرة، لم يحرك الرأي العام. ولا تعاد أية محاكمة، ولا يحق لأحد أن يشكك ـ ولا أن يفكر ـ في نزاهة القضاة "المستقلين عن

الدولة"، وإن كانوا خاضعين لناخبين يسهل التلاعب بهم. وفضلاً عن ذلك، فالقضاة غير ملزمين بتطبيق قوانين محددة مكتوبة، كما هو الحال في أوروبا، وفي بقية دول العالم، نظرياً على الأقل. فالقضاة هم الذين "يصنعون القانون" وهو مبدأ مستمد من "القانون العام"، الذي يميز العدالة في المجتمعات البدائية التي عفا عليها الزمن. وفي هذه الظروف، يمكن التنبؤ بقرارات المحاكم في أغلب الحالات، وقد كان من المعروف أن المحكمة العليا ستقر التزوير الانتخابي الذي أتى ببوش الابن إلى رئاسة الولايات المتحدة، لأن أغلبية أعضائها كانت من الجمهوريين "الذين يُحكّمون ضمائرهم" (!) دون أن تكون هناك نصوص قانونية تفرض عليهم مراجعة عد الأصوات بعد اكتشاف صناديق جديدة في أثناء المعركة الانتخابية! ومثل هذه الممارسات في "العدالة"، توصف بأنها محاباة عندما تحدث في الأنظمة التي لا تنتسب للديموقراطية.

فما الذي يحسد المرء هذا النظام عليه؟

ـ ويعطي تجمع التدين المبالغ فيه، واستغلال الدين لحساب الخطاب الأصولي، وغياب الوعي السياسي لدى الطبقات المسودة، مجالاً واسعاً للمناورة أمام السلطات في الولايات المتحدة لا مثيل له، يلغي أية فرصة للممارسات الديموقراطية، ويحولها إلى طقوس تافهة (سياسة العروض شبه المسرحية، وافتتاح المعارك الانتخابية باستعراضات الفتيات، الخ.)

ولكن حذار من إساءة فهم الأوضاع، فالأيديولوجية الأصولية الدينية ليست هي المتحكمة في أصحاب القرار الحقيقيين ـ رأس المال وخدمه في الدولة ـ وتفرض عليهم منطقها. فرأس المال هو الذي يتخذ جميع القرارات التي تناسبه، ثم يعبئ الأيديولوجية الأميركية المعنية ليضعها في خدمة مصالحه. والوسائل المتبعة بهذا الشأن ـ تزوير الإعلام بشكل منتظم لا مثيل له ـ فعالة تماماً، وتعزل جميع المنتقدين وتعرضهم لابتزاز كريه ومستمر. وهنا تنجح السلطة في التلاعب بسهولة "بالرأي العام" الغارق في أكاذيبها.

وفي ظل هذه الظروف، تظهر الطبقة الحاكمة الأميركية قدراً كبيراً من التبجح المغلف بالنفاق الذي يكشفه أي مراقب أجنبي، ولكن الشعب الأميركي لا يشعر به أبداً! ويستخدم العنف في أشكاله المفرطة عندما يحتاج الأمر لذلك، ويعرف المناضلون الراديكاليون أن الخيار الوحيد أمامهم هو أن يبيعوا أنفسهم أو يقتلوا.

وتتعرض الأيديولوجية الأميركية كغيرها لعوادي الزمن، ففي المراحل الهادئة من التاريخ، التي تميزها مراحل نمو اقتصادي وافر، ينتج مكاسب اجتماعية معقولة، يخف ضغط الطبقة الحاكمة الأميركية على شعبها. ولكن الأمر يحتاج من وقت لآخر لإعادة تنشيط الأيديولوجية الأميركية بوسائل لا تتغير: فيجري تخصيص عدو (خارجي طبعاً، فالمجتمع

الأميركي خيِّر بطبيعته)، مثل إمبراطورية الشر، أو محور الشر، مما يسمح "بالتعبئة الكاملة" لكل القوى من أجل إبادته. وكان هذا العدو بالأمس الشيوعية، الذي قامت الحرب الباردة باستخدام المكارثية (التي ينساها أصدقاء الولايات المتحدة اليوم) لمحاربته، واضعة أوروبا في دور التابع. واليوم يقوم "الإرهاب" كمبرر واضح (و11 أيلول/سبتمبر يذكرنا كثيراً بحريق الرايخستاغ) لتغطية الهدف الحقيقي للطبقة الحاكمة الأميركية، ألا وهو السيطرة العسكرية على الكوكب.

والهدف المعلن لاستراتيجية الهيمنة الجديدة للولايات المتحدة هو عدم السماح بوجود أية قوة قادرة على الوقوف أمام رغبات واشنطن. وفي هذا السبيل، محاولة تفكيك أية دولة يُنظر إليها أنها "أكبر مما يجب"، وخلق أكبر عدد من الدول التابعة التي يسهل إقامة قواعد أميركية فيها "لحمايتها". فهناك دولة واحدة مسموح لها بأن تكون "عظمى"، وهي الولايات المتحدة، وذلك على حد قول آخر ثلاثة رؤساء (بوش الأب، وكلينتون، وبوش الابن).

وليس من العسير معرفة أهداف مشروع واشنطن، ووسائل تحقيقه، فهي محل استعراض واسع النطاق، يتميز بالصراحة، ويُغرق في خطاب أخلاقي المظهر على الطريقة الأميركية في محاولة لإسباغ الشرعية على أهدافه المعلنة. وتعمل الاستراتيجية الكوكبية الأميركية على تحقيق خمسة أهداف: 1)

تحييد وإخضاع شركائها في الثالوث (أوروبا واليابان)، والتقليل من قدرة هذه الدول على التحرك خارج نطاق الحضانة الأميركية؛ 2) تعزيز التحكم العسكري لحلف شمال الأطلنطي، وفرض علاقات لاتينية أميركية على أجزاء العالم السوفييتي السابق؛ 3) التحكم دون شريك في الشرق الأوسط، وبلدان وسط آسيا، ومواردها البترولية؛ 4) تفكيك الصين، وفرض التبعية على البلدان الكبيرة الأخرى (الهند والبرازيل)، ومنع تكوين كتل إقليمية تستطيع التفاوض على شروط العولمة؛ 5) تهميش مناطق الجنوب التي لا تتمتع بقيمة استراتيجية.

وهكذا فهيمنة الولايات المتحدة ترتكز أساساً على التفوق الكاسح لقوتها العسكرية، لا على "مزايا" نظامها الاقتصادي. ولذلك سأكتفي بتلخيص الاستنتاجات التي يؤدي إليها العرض الذي قدمته لهذه القضية، بالتركيز على الميزة السياسية الحقيقية التي تتمتع بها الولايات المتحدة، وهي: إنها دولة واحدة بعكس أوروبا، وهي تستطيع لذلك أن تفرض نفسها كالزعيم بلا منافس للثالوث، مستفيدة من قوتها العسكرية، ومن قوة حلف الأطلنطي الذي تسيطر عليه، بوصفها "القبضة الحديدية" الظاهرة التي تهدد كل من يجرؤ على معارضة النظام الإمبريالي الجديد.

ومنذ 1945، بنت الولايات المتحدة قوتها العسكرية التي باتت تغطي الكوكب الذي قسمته إلى قيادات تتبع القيادة

العسكرية للولايات المتحدة. وحتى عام 1990، كانت هذه القوة المهيمنة مضطرة لقبول التعايش السلمي الذي فرضته عليها القوة العسكرية السوفييتية، ولم يعد الأمر كذلك اليوم. ولا يسعنا هنا إلا إبراز التباين بين الدور الكوكبي للاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة منذ عام 1945، وإقامة حلف الأطلنطي، وبين الاستراتيجية الدفاعية للاتحاد السوفييتي، التي لم تكن هجومية في يوم من الأيام، تعمل على "غزو العالم لنشر الشيوعية"، كما حاولت الدعاية الغربية أن تقنع به الجميع، ونجحت في ذلك لحد كبير، مع الأسف.

ـ وهكذا فالوضع اليوم يتميز بتراجع الديموقراطية، لا تقدمها.

وعلى المستوى الكوكبي، فمنذ الثمانينيات عندما بدا واضحاً قرب انهيار النظام السوفييتي، استحوذت فرصة الهيمنة على مجموع الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة. وتحت تأثير نشوة قوتها العسكرية التي أصبحت بلا منافس، اختارت الولايات المتحدة أن تؤكد سيطرتها بتبني استراتيجية عسكرية صِرفة "للسيطرة على العالم".

وكان على الاستراتيجية السياسية المواكبة لها أن تجد المبررات، سواء أكانت الإرهاب، أم محاربة تجارة المخدرات، أم الاتهام بصناعة أسلحة الدمار الشامل.

و"الحرب الاستباقية" التي تدعي واشنطن "الحق" في

القيام بها، تلغي القانون الدولي من أساسه، فميثاق الأمم المتحدة يمنع الالتجاء إلى الحرب إلا في حالة الدفاع الشرعي، وتخضع تدخلها العسكري عند الضرورة لشروط قاسية، إذ يجب أن يكون هذا التدخل في أضيق الحدود، ومؤقتاً. وأي متخصص في القانون يعرف أن جميع الحروب التي حدثت بعد عام 1990، كانت غير شرعية، وأن من قاموا بها يُعتبرون، بالتالي، مجرمي حرب. وتعامل الولايات المتحدة فعلاً، الأمم المتحدة كما كانت الدول الفاشية تعامل عصبة الأمم، ولكن الآخرين يعطونها الفرصة لتفعل ذلك.

وإلغاء حق الشعوب، الذي صار حقيقة واقعة، يضع مكان المساواة بين الشعوب، تمييز "الشعب السيد" (وهو شعب الولايات المتحدة، وإلى جانبه شعب إسرائيل)، الذي من حقه الحصول على "المجال الحيوي" الذي يرى نفسه بحاجة إليه، أما الآخرون، فإن وجودهم نفسه لا يُسمح به إلا بقدر ما لا يتعارض مع تحقيق مشروعات من يُنظر إليهم على أنهم "سادة العالم". وهكذا صرنا جميعاً، من وجهة نظر حكام واشنطن، هنوداً حمر، أي شعوباً ليس لها الحق في الحياة إلا بقدر عدم إعاقتها لتوسع رأس المال متعدي الجنسية للولايات المتحدة.

فما هي إذن تلك المصالح "القومية" التي يمكن للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة أن تلجأ إليها كلما ارتأت ذلك؟

وفي الواقع، لا تعرف تلك الطبقة لنفسها سوى هدف واحد، وهو "كسب الأموال"، فهي قد وضعت نفسها صراحة في خدمة متطلبات القطاع المسيطر لرأس المال للشركات متعدية الجنسية للولايات المتحدة.

وهذا المشروع بالتأكيد مشروع إمبريالي بالمعنى الأكثر وحشية للكلمة، ولكنه ليس مشروع إمبراطورية، بالمعنى الذي يعطيه نيجري لهذا التعبير، لأن الأمر لا يتعلق بإدارة جميع مجتمعات الكوكب لضمها في نظام رأسمالي متماسك، وإنما مجرد نهب مواردها. والمسؤول عن هذا التوجه المتوحش لرأس المال، هو اختزال الفكر الاجتماعي في المبادئ الأساسية لفكر الاقتصاد الشائع، والاهتمام المركز بالكامل نحو تعظيم الربحية المالية في المدى القصير، مع تدعيم ذلك بالوسائل العسكرية المعروفة، في الوقت الذي يتخفف فيه رأس المال من أية نظم للقيم الإنسانية، بعد أن وضع مكانها الخضوع المطلق لقوانين السوق المزعومة.

والمشروع لا يهتم بالمرة بالتوسع في الديموقراطية (حتى في شكلها الأميركي) إلى بقية العالم، كما تحاول وسائل الإعلام المسيطرة إقناعنا به، والأمر لا يتعلق بإقامة الديموقراطية لا في العراق، ولا في أي بلد آخر في المنطقة (وهو الأمر الذي لا تريده إسرائيل). والولايات المتحدة تحتل الكويت منذ اثني عشر عاماً، فهل ساعدت على قيام

الديموقراطية هناك؟ لقد كانت المبادرة التشريعية الوحيدة للكويت الأميركي هي مزيد من التضييق على حرية التعبير بمنع أي انتقاد للولايات المتحدة، بكل بساطة!

ولا يتضمن المشروع الأميركي للبلدان العربية أي تقدم على طريق الديموقراطية، بل على العكس، استبدال أنظمة "إسلامية" بالأنظمة القائمة حالياً، وهي أنظمة لن تقل عنها عنفاً، ولكنها ستكون أنظمة صديقة وخاضعة. أو بشكل ما، التوفيق بين المشروع السعودي وواشنطن. وقد تقوم هذه الأنظمة بدورها بمحاولة كسب بعض الشعبية بتأييد بعض الأعمال الإرهابية، ولكن الموجهة في الاتجاه الصحيح (ضد فرنسا أو روسيا مثلاً).

ويعرف الجميع أن هذه الاستراتيجية تخدم مصالح إسرائيل التي ترفض قيام ديمقراطيات عربية حقيقية، تؤيدها شعوبها، لأن وجود بلدان عربية ديموقراطية سيغير من توازنات القوى في المنطقة لصالح القضية الفلسطينية. أما بالنسبة لوعود بوش الابن "بحل القضية الفلسطينية، بعد الانتصار في العراق" فتذكرنا بوعود مشابهة من بوش الأب، عام 1991، ولا يمكن أخذها بأية جدية.

وتراجع الديموقراطية في الداخل ليس أقل وضوحاً، فالمباحث الفدرالية/ المخابرات المركزية/ الجستابو مسموح لها

اليوم بانتهاك أبسط حقوق الإنسان في مراكز الاعتقال والتعذيب في جوانتانامو وبَرمَك، وغداً في غيرها.

وفي لحظات مثل التي نعيشها حالياً، يغوص مجتمع الولايات المتحدة في تقاليده ذات الرؤى عن قرب نهاية العالم، فتزدهر "الفرق" التي نعرف خطابها، وممارساتها التي تعبئ الجماهير على الطريقة الفاشية، "فجمعية الوطنيين" التي تضم قرابة 30 مليون عضو هي أقوى تنظيم في "المجتمع المدني الأميركي". وهنا تتكامل الأصولية الدينية مع الأصولية المتعلقة بالسوق بكل بساطة، بربط الهوس الديني بالهوس بالسوق.

ـ ولكن لا هذا المشروع للطبقة الحاكمة الأميركية، ولا الأيديولوجية الأميركية، "لا يُقهران".

ولو استمر هذا المشروع لبعض الوقت، فإنه سينتج ولا شك حالة من الفوضى المتزايدة، التي ستقود إلى إدارة متزايدة الوحشية، من ضربة لأخرى، دون رؤية استراتيجية بعيدة المدى. وفي النهاية لن تبحث واشنطن عن حلفاء أقوياء (الأمر الذي يفرض دائماً بعض التنازلات)، وستكتفي بحكومات ألعوبة من عينة حكومة قرضاي في أفغانستان، طالما استمر الافتتان بالقوة العسكرية، يوحي بأن الولايات المتحدة "لا تُقهر". وهتلر كان يفكر بنفس الطريقة.

وبتعبير أكثر دقة، نقول إن إحدى نقاط الضعف الرئيسية

في "الفكر الأميركي" الناتجة عن تاريخها وأيديولوجيتها، هي أنه غير مجهز للنظر في المدى البعيد، فهذا الفكر يغوص في الحاضر المباشر الذي يجمع له كميات مهولة من "المعطيات". وهو يتصور أنه من الممكن تحديد الاختيارات العاجلة بتحليل "الحاضر" فحسب، باعتبار أن "الماضي" هو شيء بلا اعتبار (والتعبير أن هذا الشيء يخص "الماضي" يعني أنه "بلا أهمية"). وفي هذه الظروف، يعتبر المستقبل مجرد امتداد للحاضر، وهذا يفسر نجاح أعمال ساذجة مثل "صراع الحضارات" لهنتينغتون. وأي كاتب عاش في القرن السادس عشر، أيام الحروب الدينية في أوروبا، كان يمكن له، بنفس الأدوات الفكرية، أن يصل إلى الاستنتاج بأن أوروبا ستفني نفسها، إلا إذا نجح أحد المعسكرين الكاثوليكي أو البروتستانتي، في فرض سيطرته على القارة بأكملها.

أما فكرة أن التاريخ يمر بنقاط انفصال تنتج عن تفاقم التناقضات التي تحركه، وانه ابتداءاً من هذه النقاط، يسير التاريخ في اتجاهات تختلف عن مجرد الامتداد للماضي/ الحاضر، فهي غريبة عن الفكر الأميركي.

ولهذا السبب، ستكون الإمبريالية الأميركية أكثر وحشية بكثير من سابقاتها من الإمبرياليات الأوروبية. والبريطانيون والفرنسيون، كان لديهم، إلى جانب خدمة مصالح رأس المال التي أخذتها دولهم على عاتقها عند القيام بمغامرة الإمبريالية،

من الأدوات ما سمح لهم "بالتفكير في الإمبراطورية على المدى البعيد". والمقارنة بين ما بنوه ، على مستوى قارة ـ بغض النظر عن رفضنا لما قاموا به ـ والفشل الكامل لواشنطن في إدارة مستعمرة صغيرة مثل ليبيريا، يبين بؤس الفكر السياسي الأميركي. والمبدأ الوحيد الذي تعرفه واشنطن لتوجيه سياستها الإمبريالية الجديدة، هو النهب المباشر. وإذا خُيرت بين كسب إضافي مباشر قدره 15 مليار دولار (من نهب بترول أحد البلدان مثلاً)، وبين البؤس الذي سيحل بثلاثمائة مليون من البشر وما سينتج عن ذلك في المدى البعيد، فإن اختيارها سيكون، ولا شك، الكسب المباشر.

ـ والأيديولوجية والفكر الأميركيان لا يصلحان للتصدير، فعلى الرغم من نجاح "الأمركة" يبدو أن الفكر الأوروبي كان له رد فعل صحي، تحت تأثير العنف غير المبرر، الذي لا هدف له للمشروع الأميركي الحالي ("الحرب الدائمة").

والخيار العسكري للولايات المتحدة يهدد جميع الشعوب، وهو ينبع من نفس المنطق الذي تبناه في يوم ما أدولف هتلر، وهو تغيير موازين القوى الاقتصادية والاجتماعية، بالعنف العسكري، لصالح "الشعب السيد" في أيامه. وهذا الخيار، بوقوفه في واجهة المسرح، يحدد مقدماً جميع الأوضاع السياسية، لأن تنفيذ هذا المشروع سيهدد جميع ما تحققه الشعوب بنضالها الاجتماعي .والديمقراطي. وعندها

يصير الواجب الأول للجميع هو إفشال المشروع العسكري للولايات المتحدة، وهو مسؤوليتهم الرئيسية.

والواقع، كما يقول وليام بلوم، إن الولايات المتحدة هي الأولى بين "الدول المارقة"، فقد تنكرت لكل تعهداتها باحترام الشرعية الدولية، وحقوق الآخرين، معلنة تمسكها بمبدأ واحد هو "سيادة القوة فوق الحق". وكون الذي يتبنى هذا المبدأ، الذي كان النازيون يفخرون به، نظام يسير وفقاً لآليات السياسة الديموقراطية، لا يعتبر ظرفاً مخففاً، بل بالعكس، ظرفاً مشدداً.

وتتخذ المعركة لإفشال مشروع الولايات المتحدة الكثير من الأشكال، فهي تشمل الأوجه الدبلوماسية (الدفاع عن القانون الدولي)، والعسكرية (يقتضي الأمر تسلح بقية دول العالم لمواجهة العدوان المحتمل للولايات المتحدة ـ ولا ننسى أن الولايات المتحدة استخدمت السلاح النووي عندما كانت تحتكره، وتخلت عنه عندما فقدت هذا الاحتكار)، والسياسية (وخاصة فيما يتعلق بالبناء الأوروبي، وإعادة إحياء جبهة عدم الانحياز).

ونجاح هذه المعركة يتوقف على القدرة على التحرر من الأوهام الليبرالية، فلن يكون هناك أبداً اقتصاد معولم "ليبرالي حقيقة"، ومع ذلك يحاولون بكل الطرق إقناعنا بذلك. وخطاب

البنك الدولي، الذي يعمل كنوع من وزارة الدعاية لواشنطن، بشأن "الديموقراطية"، و "الحكم الجيد"، و"تخفيف الفقر"، لا هدف له سوى ذلك. وكذلك الدعاية الإعلامية لجوزيف ستيغليتز، الذي كشف بجرأة السلطة، بعض الحقائق الأولية، دون أن يستخلص منها أقل تشكيك في التحيزات العنيدة للاقتصاد الشائع. كذلك، تمر إعادة إحياء جبهة الجنوب، القادرة على منح تضامن شعوب آسيا وأفريقيا، وتضامن القارات الثلاث، القدرة على التحرك على المستوى العالمي، هي الأخرى بالتحرر من أوهام قيام نظام ليبرالي معولم لا يعاني من "اللاتماثل"، ويسمح لبلدان العالم الثالث بالتغلب على "التخلف". أليس من المضحك أن نرى بلداناً من الجنوب تطالب "بتطبيق مبادئ الليبرالية، ولكن دون أي تمييز"، فيصفق لها البنك الدولي بحرارة؟ منذ متى صار البنك الدولي المدافع عن العالم الثالث في مواجهة الولايات المتحدة؟

ولا شك أن الكثير من حكومات العالم الثالث كريهة، ولكن الطريق نحو الديموقراطية الضرورية، لا يمر عبر أنظمة ألعوبة تأتي في أعقاب الغزاة، وتسلم ثروات بلادها للشركات متعدية الجنسية الأميركية.

والنضال ضد إمبريالية الولايات المتحدة، واختيارها

العسكري، هي معركة جميع الشعوب: معركة ضحاياها الأساسيين في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وشعوب أوروبا واليابان الموعودين بالتبعية، وأيضاً شعب أميركا الشمالية. ونحيي هنا شجاعة أولئك الذين، "في قلب الوحش"، يرفضون الخضوع، كما فعل رفاقهم السابقون الذين رفضوا الخضوع للمكارثية في خمسينيات القرن الماضي. ولن يتحرر شعب الولايات المتحدة من هذه الأيديولوجية إلا إذا وُضع حد لمشروع الطبقة الحاكمة هناك.

هل تستطيع الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة التراجع عن المشروع الإجرامي الذي التفت حوله؟ سؤال تصعب الإجابة عنه، ولكن من المفهوم أن بعض حالات الفشل السياسية، والدبلوماسية، بل ربما حتى العسكرية، قد تشجع الأقلية داخل المؤسسة الحاكمة الأميركية التي تقبل التخلي عن المغامرات الحربية التي دخلتها بلادهم.

ـ وقد شجعت اختيارات الحكومات الأوروبية خلال عقد التسعينيات كثيراً اندفاع الولايات المتحدة. وبدلاً من أن يكون انهيار الاتحاد السوفييتي الفرصة لليسار الأوروبي الحائز للأغلبية (كان الاشتراكيون يسيطرون على المسؤولية في كل بلدان الاتحاد الأوروبي تقريباً)، لكي يقيم نموذجه الاجتماعي الخاص، فقد انجرف هذا اليسار في الهوس الليبرالي، والسير في ذيل مشروع واشنطن للهيمنة. ولهذا السبب، تتحمل هذه

الحكومات مسؤولية ثقيلة أمام التاريخ. لقد دعموا اختيارات واشنطن بجعل حلف شمال الأطلنطي أداتهم العدوانية؛ وقدموا لها، على طبق من فضة، البوسنة، وكوسوفا، ومقدونيا، ومن ورائها بقية بلدان شرق أوروبا، وذلك بمشاركتها في انتهاك القانون الدولي. وهكذا، فطوال ذلك العقد، أيدوا تنفيذ المشروع الأميركي للسيطرة العسكرية على الكوكب، بداية من منطقة البلقان/ الشرق الأوسط/آسيا الوسطى.

وشجع هذا النجاح، اليمين المتطرف الأميركي على الإمساك بزمام السيطرة في واشنطن. واليوم، صار الخيار واضحاً، فإما القبول بهيمنة الولايات المتحدة، والفيروس الليبرالي القوي، الذي تحول إلى مجرد "الجري وراء الربح"، أو رفضهما معاً. والاختيار الأول، يعطي واشنطن المسؤولية الرئيسية "لإعادة تشكيل العالم" على صورة تكساس، أما الاختيار الثاني، فهو وحده الذي يساهم في إعادة بناء عالم متعدد الأقطاب، وديمقراطي، ومسالم.

ولو كان الأوروبيون قد تحركوا في عام 1935، أو 1937، لكانوا قد أوقفوا الهوس الهتلري، ولكن تأخرهم حتى أيلول/سبتمبر 1939، كلفهم عشرات الملايين من الضحايا. فلنتحرك حتى تكون الوقفة أمام التحدي النازي الجديد لواشنطن أكثر تبكيراً.

خامساً. التحدي الليبرالي اليوم

تمثل الليبرالية اليوم تحدياً خطيراً للبشرية جمعاء، حيث تهددها بالإفناء الذاتي. وفي الوقت نفسه، لا تستطيع الليبرالية المعولمة إلا تدعيم سيطرة الإمبريالية الأميركية على مجموع الكوكب، باستتباع أوروبا، وإخضاع بقية العالم بوسائل وحشية لم يسبق لها مثيل في التاريخ، للنهب، دون استبعاد الإبادة الجماعية، إذا لزم.

وسنعرض فيما يلي الأوجه الثلاثة الرئيسية لهذا التحدي.

1. التحدي الأول: إعادة تعريف مشروع الأوروبيين (أو البعض منهم)

تلتف جميع الدول الأوروبية حتى اليوم حول المفاهيم الليبرالية.

وهذا الالتفاف من جانب الدول الأوروبية لا يعني أقل من التخلي عن المشروع الأوروبي، حيث يتعرض للذوبان المزدوج اقتصادياً (فتذوب المزايا الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في العولمة الاقتصادية)، وسياسياً (باختفاء الاستقلال السياسي والعسكري الأوروبي). ولم يعد هناك اليوم، مشروع أوروبي، فقد استبدل به مشروع الأطلنطي الشمالي (أو الثالوث في المستقبل)، تحت القيادة الأميركية. فهذا المشروع، الذي كان

قد اقترحه المقوض الأوروبي ليون بريتان، وأثار في حينه ضجة استنكار (في فرنسا على الأقل)، هو الوحيد الذي يجري تنفيذه اليوم.

واختفاء المشروع الأوروبي والعودة للأطلنطية التي تعني الهيمنة الأميركية، كان من المفترض أن تثير المشاكل، على الأقل، لبعض قطاعات الرأي العام، وبعض قطاعات الطبقات السياسية في بعض البلدان الأوروبية، خاصة فرنسا. لقد ارتبط مشروع البناء الأوروبي بأحلام الثروة، والقوة، والاستقلال، إلى الحد الذي يجعل من الصعب قبول ابتلاع الدواء المر، ألا وهو أن الحماية "العسكرية" للولايات المتحدة تبقى ضرورية اليوم أكثر مما كانت بالأمس!

وبالتأكيد، أثارت الحروب "صناعة أميركية"، يقظة الرأي العام ـ في جميع أرجاء أوروبا، بالنسبة لآخرها وهي حرب العراق ـ وحتى بعض الحكومات، خاصة فرنسا، ولكن معها ألمانيا وروسيا ومن ورائهما الصين كذلك. ومع ذلك، فهذه الحكومات ذاتها لم تتخلَّ عن انصياعها الأمين لمتطلبات الليبرالية. ويجب التغلب على هذا التناقض الرئيسي بطريقة أو بأخرى، وذلك إما بالخضوع لرغبات واشنطن (الأمر الذي يمكن لقادة آخرين غير فرقة بوش الابن أن "ييسروه" باتباع سياسات أقلّ غطرسة)، أو بانفصال حقيقي يضع حداً للأطلنطية. فهل يمكن تحقيق ذلك على نطاق المجموع

الأوروبي؟ أو هل سيؤدي لإعادة التفكير في المشروع بشروط تسمح للدول/الأمم التي تتكون منها القارة بالاحتفاظ باستقلالها السياسي (أي "أوروبا الأمم" بتعبير الجنرال ديجول)؟ وقيام أشكال من الدبلوماسية المتغيرة تربط ما بين فرنسا وألمانيا وروسيا (ومن ورائهم الصين)، يمكن أن تنشئ كياناً يسمح بوجود هامش أوسع للاستقلال الاقتصادي للمجموع الأوروبي. وطالما لم يجرِ التعبير بشكل اكثر صراحة عن هذه الاختيارات، فستبقى شعوب أوروبا أسيرة لما أدعوه "الرمال المتحركة للمشروع الأوروبي".

والنتيجة السياسية الرئيسية التي استخلصها من التحليل الذي رسمت هيكله الرئيسي أعلاه، هي أن أوروبا لا تستطيع أن تتخذ اختيارات مختلفة طالما استمرت التحالفات السياسية التي تحدد الكتل الممسكة بالسلطة، متمركزة حول رأس المال متعدي الجنسية المسيطر. ولن تستطيع أوروبا الابتعاد عن واشنطن بما يسمح بتجديد المشروع الأوروبي المحتمل، ما لم ينجح النضال الاجتماعي والسياسي في تغيير طبيعة هذه الكتل، وفرض حلول وسط تاريخية جديدة بين رأس المال والعمال. وفي ظل هذه الظروف، تستطيع أوروبا (بل يجب) أن تتبع، في علاقاتها مع الشرق والجنوب، طريقاً يختلف عن ذلك الذي ترسمه متطلبات الإمبريالية الجماعية دون غيرها، وتشارك بهذا بنصيبها في المسار الطويل "لما بعد الرأسمالية". وبعبارة

أخرى، على أوروبا أن تكون يسارية (بالمعنى الجاد للكلمة)، أو لا تكون على الإطلاق.

ولا زالت بعض أجزاء الطبقات السياسية الأوروبية المهتمة بالمحافظة على مواقف رأس المال الكبير، تهدف إلى الجمع بين التمسك بالليبرالية، وتأكيد الاستقلالية السياسية لأوروبا أو لدولها، فهل ستتمكن من تحقيق ذلك؟ أشك في ذلك كثيراً.

وفي المقابل، هل تستطيع الطبقات الشعبية في أوروبا، في بعض البلدان على الأقل، أن تتغلب على الأزمة التي تحيق بها، والتي رسمنا خطوطها أعلاه؟ أعتقد أن ذلك ممكن، بالضبط للأسباب التي ذكرتها، والتي تعني أن بعض البلدان الأوروبية على الأقل، والتي تختلف عن الولايات المتحدة، تستطيع أن تعيد إحياء اليسار. وشرط ذلك طبعاً، هو تحرر ذلك اليسار من الفيروس الليبرالي.

ـ وأنا أستخدم هنا التعبيرات "أوروبا" و"المشروع الأوروبي" لأنها البادية في واجهة المسرح السياسي، ولكنها محل تساؤلات جدية. فما هو "المشروع الأوروبي"، ولحساب أية مصالح قام؟ وهل هو مشروع "ممكن"؟ وإذا لم يكن، فما هو البديل الممكن اقتراحه؟

لقد نشأ "المشروع الأوروبي" بوصفه الوجه الأوروبي للمشروع الأطلنطي، الذي قام في أعقاب الحرب العالمية

الثانية، وفي إطار "الحرب الباردة". وقد وضعته واشنطن، وانضمت إليه البرجوازيات الأوروبية ـ الضعيفة والخائفة في الوقت نفسه من طبقاتها العاملة ـ عملياً دون أية شروط. ويحتفظ هذا المشروع بطبيعته الأصلية تقريباً ضمن اختيارات الطبقات الحاكمة، وقوى اليمين السياسية، واليسار في السلطة، على الأقل في بعض البلدان الأوروبية، وخاصة بريطانيا، وذلك بصراحة معلنة. ويظهر البعض تردداً بشأن هذه الطبيعة، وربما كذلك في بلدان أوروبا الشرقية التي تحكمها طبقات سياسية تكونت في ظل ثقافة الخنوع.

ومع ذلك، فمجرد تنفيذ ذلك المشروع، رغم الشكوك التي تحيط بأصله، قد غير بالتدريج بعض المعطيات المهمة للمشكلة وكذلك التحديات. فقد نجحت أوروبا الغربية في "اللحاق" اقتصادياً وتكنولوجياً بالولايات المتحدة، أو امتلكت الوسائل لتحقيق ذلك. وفضلاً عن ذلك، "فالعدو السوفييتي" (وحليفه الشيوعي المحتمل داخل بعض البلدان الأوروبية) لم يعد موجوداً. وكذلك، أنهى هذا المشروع العداءات الرئيسية التي ميزت قرناً ونصف القرن من التاريخ الأوروبي، فقد جرى الصلح بين القوى الرئيسية الأوروبية الثلاث وهي فرنسا وألمانيا وروسيا. وفي رأيي أن هذه جميعاً تطورات إيجابية، وتحمل إمكانيات أكثر إيجابية. ومع أن تحقق هذا المشروع جرى على أسس اقتصادية تهتدي بمبادئ ليبرالية، ولكنها

ليبرالية كانت حتى الثمانينيات، يخفف من ضراوتها البعد الاجتماعي الذي أخذ في الاعتبار على أساس "الحل الوسط التاريخي الاشتراكي الديمقراطي" الذي فرض على رأس المال أن يتأقلم مع مطالبة الطبقات العاملة بالعدالة الاجتماعية. ولكن بعدها، يسير المشروع في إطار اجتماعي جديد يهتدي بالليبرالية المعادية للمجتمع على الطريقة الأميركية.

وهذا التحول الجديد أوقع المجتمعات الأوروبية في أزمة متعددة الأبعاد، فهناك أولاً الأزمة الاقتصادية، وهي لصيقة بالاختيار الليبرالي. وتزداد حدة هذه الأزمة بسبب سير بلدان أوروبا وراء المتطلبات الاقتصادية للقائد الأميركي، حيث توافق أوروبا على سد العَجز لهذا الأخير على حساب مصلحتها الخاصة. وهناك كذلك الأزمة الاجتماعية التي تزداد حدة تحت تأثير مقاومة ونضال الطبقات الشعبية ضد النتائج المدمرة للاختيار الليبرالي. وأخيراً، هناك بداية أزمة سياسية، برفض السير، دون شروط على الأقل، وراء اختيار الولايات المتحدة بالحرب الدائمة ضد الجنوب.

فماذا ستفعل الشعوب والدول الأوروبية تجاه هذا التحدي الثلاثي؟

ينقسم الأنصار المبدأيون لأوروبا إلى أربع مجموعات مختلفة:

1. أولئك الذين يدافعون عن الخيار الليبرالي، ويقبلون قيادة الولايات المتحدة دون شروط تقريباً

2. أولئك الذين يدافعون عن الخيار الليبرالي، ولكنهم يتمنون الاحتفاظ باستقلال أوروبا بعيداً عن السير وراء أميركا

3. أولئك الذين يتمنون (ويناضلون من أجل) "أوروبا اجتماعية"، أي رأسمالية يحد من ضراوتها حل وسط اجتماعي جديد رأس المال/عمل على المستوى الأوروبي، دون الاهتمام بموقف أوروبا بالنسبة لبقية العالم الخارجي

4. وأخيراً، أولئك الذين يربطون بين مطلب أوروبا الاجتماعية وبين أوروبا سياسية تمارس "علاقات مختلفة" (بمعنى أنها ودية وديموقراطية وسلمية) مع الجنوب ومع روسيا والصين

وبالطبع يوجد إلى جانب هؤلاء، "اللاأوروبيين" بمعنى انهم لا يريدون أياً من الأشكال أعلاه، أو لا يعتقدون بإمكانية حدوثها. وهؤلاء ما زالوا أقلية صغيرة، ولكنهم سيزدادون بالتأكيد، عبر أحد اختيارين أساسيين مختلفين:

1) اختيار "شعبوي" يميني يرفض تزايد السلطات فوق القومية السياسية ـ بل والاقتصادية ـ فيما عدا سلطة رأس المال متعدي الجنسية

2) اختيار شعبي يساري، وطني، ديمقراطي، اجتماعي، لمصلحة المواطنين.

فما هي القوى التي يستند إليها كل من هذه الاتجاهات، وما الفرص المتوافرة أمامها؟

رأس المال السائد بطبيعته ليبرالي، وتمشياً مع منطقه، يؤيد الاختيار الأول. ويمثل توني بلير التعبير الأكثر تماسكاً لما أسميه "الإمبريالية الجماعية للثالوث". وكما انتظمت بالأمس كتل بكاملها من الرأسمالية وراء هتلر خوفاً من الشيوعية، يعتقد المدافعون اليوم عن الإمبريالية الجماعية بضرورة الانتظام وراء بوش. وبهذا المعنى، لا يشبه توني بلير، تشرشل الذي رفض هتلر، ولكنه أقرب إلى نوع من تشامبرلين. وهذه الطبقة مستعدة عند الضرورة، "للتضحية بالمشروع الأوروبي" ـ أو على الأقل التخلي عن أية أوهام بشأنه ـ بإبقائه في ظل قيوده الأصلية، أي الوجه الأوروبي للأطلنطية. ولكن بوش، مثله مثل هتلر، لا يقبل حلفاءً إذا لم يكونوا تابعين دون شروط. وهذا هو السبب في أن قطاعات كبيرة من الطبقات السياسية، بما فيها اليمين ـ رغم أنها تدافع عن رأس المال المسيطر من ناحية المبدأ ـ ترفض السير وراء الولايات المتحدة، كما رفضت بالأمس السير وراء هتلر. ولو كان هناك تشرشل في أوروبا اليوم، فهو شيراك، فهل سيلعب هذا الدور؟

ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تتفق مع العداء اليميني للأوروبية، وهنا ستكتفي بالطنطنة الديماغوجية القومية (باستخدام موضوع المهاجرين، من الجنوب طبعا، مثلاً)، في

حين تخضع لمتطلبات ليبرالية غير "أوروبية" بالذات، بل عولمية. ويمثل أزنار وبيرلوسكوني عينات من هؤلاء الحلفاء لواشنطن، وكذلك الطبقات السياسية الخانعة لأوروبا الشرقية.

ومن هنا أعتقد أن من الصعب التمسك بالاختيار الثاني، ومع ذلك، فهو اختيار البلدان الأوروبية الرئيسية ـ فرنسا وألمانيا. فهل يعبر عن طموح رأسمال على درجة من القوة تسمح بالتحرر من التبعية للولايات المتحدة؟ وهو سؤال لا أمتلك الإجابة عنه. ولعله ممكن، ولكنني بداهة، أعتقد أنه قليل الاحتمال.

ومع ذلك، فهذا الاختيار يمثل الحلفاء الممكنين في مواجهة الخصم الأميركي الشمالي الذي يُعتبر العدو الرئيسي للإنسانية جمعاء. وأتحدث عن حلفاء بالفعل، لأنني مقتنع بأنهم إذا تمسكوا باختيارهم فسيتجهون إلى الخروج من دائرة التبعية للمنطق الأوحد لرأس المال (الليبرالية)، والبحث عن تحالفات مع اليسار (الجهة الوحيدة التي يمكن أن تمنح القوة لمشروع استقلالهم عن واشنطن). والتحالف بين المجموعات 2، و3، و4، ليس مستحيلاً، كما كان الحال مع التحالف الكبير ضد النازية.

فإذا تشكل هذا التحالف، هل من الضروري، والممكن، أن يعمل داخل الإطار الأوروبي دون غيره، حيث يستحيل على الأوروبيين أن يتخلوا عن أولوية هذا الإطار؟ لا أعتقد

ذلك، لأن هذا الإطار، كما هو عليه الآن، وفي المستقبل المنظور، لا يشجع سوى الاختيار الأول الممالئ للولايات المتحدة. فهل يجب عليه تفكيك أوروبا، والتخلي عن مشروعها نهائياً؟

لا أعتقد أن ذلك ضروري أو حتى مرغوب فيه، فهناك استراتيجية أخرى ممكنة، وهي ترك المشروع الأوروبي مجمداً في مستواه الحالي لفترة ما، وتطوير محاور لتحالفات أخرى موازية.

وأعطي الأولوية الأولى هنا لبناء تحالف سياسي واستراتيجي باريس/ برلين/ موسكو، يمتد إلى بيجين إن أمكن. وأركز هنا على الجانب السياسي الذي يهدف إلى إعادة إعطاء التعددية الدولية، والأمم المتحدة، كافة وظائفها، واستراتيجي، بمعنى بناء قوة عسكرية على مستوى التحدي الأميركي. وتمتلك هذه القوى الثلاثة أو الأربعة، جميع الوسائل التكنولوجية والمالية لتحقيق ذلك، بالإضافة لتقاليدها العسكرية التي تشحب أمامها الولايات المتحدة. ويفرض التحدي الأميركي بطموحاته الإجرامية هذا الاختيار. ولكن هذه الطموحات عالية جداً، ويجب إثبات جديتها. وإقامة جبهة ضد الهيمنة اليوم، يمثل أولوية أولى، كما كانت الجبهة ضد النازية بالأمس.

وهذه الاستراتيجية تجمع بين "الأوروبيين" من المجموعات 2، و3، و4، وبين "اللا أوروبيين" من اليسار.

وهي لذلك تخلق الظروف التي تسمح، في وقت لاحق، بإعادة مشروع أوروبي، قد يشمل حتى بريطانيا بعد تحررها من التبعية للولايات المتحدة، وأوروبا الشرقية التي تخلصت من ثقافة الخنوع. ولكن هذا سيستغرق الكثير من الوقت، فلنتحلى بالصبر.

وهناك عوائق خطيرة تقف في طريق هذه الاستراتيجية:

العقبة الأولى هي الفيروس الليبرالي، الذي يجب أن تتحرر منه المجموعة التي تتكون منها حالياً حكومات فرنسا، وألمانيا، وروسيا. ومن الممكن لها أن تعطي لسياساتها الاقتصادية الوطنية محتوى اجتماعياً مقبولاً، ويمكن لفرنسا وألمانيا أن تفرضا على الاتحاد الأوروبي قبول ذلك، فنصوص المعاهدة تسمح بذلك. وفضلاً عن ذلك، فاتخاذ هذين البلدين قراراً حاسماً بذلك سيقلب علاقات القوى داخل الكثير من بلدان أوروبا لصالحهما.

والعقبة الثانية هي اليورو. فوجود هذه العملة الموحدة دون وجود دولة موحدة، حتى بشكل جنيني، وهو أمر غير مرغوب فيه في الوقت الحالي (لأن أي تقدم في هذا الاتجاه في الظروف الحالية، سيدعم المعسكر الممالئ لأميركا)، يمثل بعداً قوياً للتحدي الوارد في العقبة الأولى المشار إليها أعلاه. لأن التحكم في اليورو حالياً يتم بشكل جماعي وليبرالي. ومن حسن الحظ أن بريطانيا لا تشارك فيه. ويمكن لفرنسا وألمانيا

أن تعيدا توجيه هذا التحكم إلى وجهة أخرى. ويسمح مشروع يهتدي بضريبة توبين بذلك، كما يسمخ بالتحرر من الجزية المالية التي يفرضها تنفيذ الاستراتيجية العدوانية للولايات المتحدة.

والعقبة الثالثة هي مشروع "الدستور الأوروبي" (الذي وضعه جيسكار ديستان). وهذا يجب رفضه ببساطة، لأن الظروف الحالية لا تسمح بقيام سلطة فوق قومية أوروبية، إلا أن تكون امتداداً لسلطة الولايات المتحدة. وأي تقدم الآن نحو بناء سياسي أوروبي، سيدعم سيطرة واشنطن على حلفائها التابعين، بدلاً من تدعيم استقلالية أوروبا. ولذلك يجب تأجيل هذا المشروع إلى مرحلة بعيدة من تقدم الوحدة الأوروبية، حيث تكون القوى الاجتماعية، والسياسية، وتعبيراتها الأيديولوجية على درجة من التقدم تسمح به.

والعقبة الرابعة التي تشمل الكل، هي أمركة الأفكار التي يجب محاربتها ودحرها، وقد تقدمت هذه الأمركة خلال نصف القرن الماضي بالتأكيد. وهي تشوه أوروبا، وتدفعها للوراء، وتجعلها تتخلى عن كل ما هو تقدمي ساهمت به في المرحلة الرأسمالية من تطور الإنسانية (وأتحدث هنا عن مرحلة، أي مجرد مرحلة وليست نهاية التاريخ)، أي الترياق الذي ساعدها على مقاومة الفيروس الليبرالي، ودفع الديموقراطية رغماً عنه.

"وأوروبا العجوز" ليس لديها ما تتعلمه من "أميركا

الفتية". ولا يمكن تحقيق أي تقدم لمشروع أوروبي دون هزيمة الاستراتيجية الأميركية.

2. التحدي الثاني: إعادة تضامن شعوب الجنوب

الخطوط التوجيهية للتحالف الكبير الذي يمكن، على أساسه، إعادة بناء تضامن شعوب ودول الجنوب.

يمكن أن نرى بداية رسم الخطوط التوجيهية لإمكانية إعادة "جبهة الجنوب"، على أساس الأفكار التي تظهر مجدداً، ومواقف بعض دول الجنوب. وهذه المواقف تمس المجال السياسي، وكذلك عملية الإدارة الاقتصادية للعولمة.

فعلى المستوى السياسي، نجد إدانة للمبدأ الجديد لسياسة الولايات المتحدة وهو "الحرب الاستباقية"، والمطالبة بإخلاء جميع القواعد العسكرية الأجنبية في آسيا، وأفريقيا، وأميركا اللاتينية.

وقد اختارت الولايات المتحدة لتدخلها العسكري الذي لم يتوقف منذ عام 1990، منطقة الشرق الأوسط العربية: العراق وفلسطين (لهذه الأخيرة، عن طريق الدعم غير المشروط لإسرائيل)، والبلقان (يوغوسلافيا، والتدخلات الجديدة للولايات المتحدة في المجر، ورومانيا، وبلغاريا)، وآسيا الوسطى والقوقاز (أفغانستان، وآسيا الوسطى، والقوقاز السوفييتي سابقاً).

ولأهداف الولايات المتحدة عدة أوجه، وهي: 1) وضع اليد على أهم مناطق وجود البترول في العالم، وعن طريق ذلك القدرة على فرض الضغوط على أوروبا، واليابان، والاحتفاظ بها في وضع الحليف التابع؛ 2) إقامة قواعد عسكرية أميركية دائمة في قلب العالم القديم (تقع آسيا الوسطى على مسافات متساوية من باريس، وجوهانسبرج، وموسكو، وبيجين، وسنغافورة)، والتحضير بذلك لحروب استباقية قادمة، موجهة بالدرجة الأولى إلى البلدان الكبرى التي يمكن أن تكون شركاء "يتوجب التفاوض معها" (الصين أولاً، ولكن روسيا والهند كذلك). وتحقيق هذه الأهداف يعني ضمناً إقامة حكومات ألعوبة في البلدان المعنية، تفرضها الولايات المتحدة بالقوة المسلحة. ويتأكد لدى بيجين، وموسكو، ودلهي كل يوم، أن الحروب الأميركية، تمثل، في نهاية المطاف، تهديداً للصين، وروسيا، والهند، أكثر منه للضحايا المباشرين مثل العراق.

واليوم، أصبح على جدول الأعمال، العودة إلى مواقف باندونغ ـ لا قواعد عسكرية أميركية في آسيا أو أفريقيا ـ حتى وإن كانت دول عدم الانحياز قد تغاضت عن تحويل دول الخليج إلى محميات أميركية.

وفي هذا المجال، اقتربت دول عدم الانحياز إلى المواقف التي دافعت عنها فرنسا وألمانيا في مجلس الأمن،

فساهمت بذلك في العزلة الدبلوماسية، والأخلاقية، للمعتدي. ومن جانبها، ساهمت القمة الفرنسية الأفريقية في دعم التحالف الممكن الذي بدأ يرتسم بين أوروبا والجنوب، فحضور البلدان الأفريقية الناطقة بالإنجليزية لهذه القمة، جعلها تختلف عن القمم الفرنسية/الأفريقية.

● وفي مجال الإدارة الاقتصادية للنظام العالمي، بدأت ترتسم كذلك، الخطوط التوجيهية لبديل يمكن للجنوب الدفاع عنه بشكل جماعي، لأنه يمثل نقطة التقاء لمصالح جميع بلدانه.

1. لقد عادت فكرة التحكم في التحركات الدولية لرؤوس الأموال إلى الظهور. وفي الواقع، فإن حرية الحسابات الرأسمالية التي فرضها صندوق النقد الدولي كعقيدة جديدة "لليبرالية" ليس لها إلا هدف واحد، وهو تسهيل انتقال رؤوس الأموال بكثافة للولايات المتحدة لتغطية العجز الأميركي المتزايد، والناتج عن نقاط الضعف في اقتصاد الولايات المتحدة، إلى جانب استراتيجيتها للتحكم عسكرياً في العالم.

ولا مصلحة لبلدان الجنوب في أن تسهل بذلك نزيف رؤوس أموالها، ولا التدمير الناشئ عن المضاربات المحتملة. وعليه فلا بد من مراجعة مخاطر "حرية تحويل رؤوس الأموال" الناتجة عن تطبيق منطق حرية الحسابات الرأسمالية، وبدلاً منها يمكن النظر، بين الدول غير المنحازة، ومجموعة

السبعة والسبعين، في نظام للمؤسسات الإقليمية التي يمكن أن تحقق قدراً من الاستقرار النسبي لحرية التحويل. ونُذَكِّر بأن ماليزيا قد اتخذت المبادرة، إبان الأزمة المالية الآسيوية عام 1977، بفرض القيود على التحويلات، وكسبت المعركة، حيث اعترف صندوق النقد الدولي بحقها في ذلك.

2. كذلك عادت فكرة تقنين الاستثمارات الأجنبية. وبالتأكيد لا تفكر بلدان العالم الثالث، أن تغلق أبوابها أمام جميع الاستثمارات الأجنبية، كما كان البعض منها يعمل في الماضي، وبالعكس، فهي تسعى وراء الاستثمارات الأجنبية، ولكن شروط استقبالها أصبحت من جديد، محل الانتقاد، وبعض الأوساط الحكومية في العالم الثالث تشعر بوجاهة ذلك.

وفي ارتباط وثيق مع هذا التقنين، يجري الآن التشكيك في حقوق الملكية الفكرية والصناعية، التي تعمل منظمة التجارة العالمية على فرضها. فقد صار واضحاً أن هذه الفكرة بدلاً من تعزيز المنافسة "الشفافة" في أسواق حرة، تعمل بالعكس، على تدعيم احتكارات الشركات متعدية الجنسية.

3. تشعر الكثير من بلدان العالم الثالث من جديد، بأنها لا تستطيع الاستغناء عن سياسة وطنية للتنمية الزراعية، تأخذ في الاعتبار ضرورة حماية الفلاحين من النتائج المدمرة لتسارع انهيارهم أمام "المنافسة الجديدة" التي تعمل منظمة التجارة

العالمية على تعزيزها في هذا المجال، وعلى ضمان الأمن الغذائي الوطني في الوقت نفسه. وفي الواقع، فإن انفتاح أسواق المنتجات الزراعية التي تسمح للولايات المتحدة، وأوروبا، وبعض البلدان النادرة من الجنوب (بلدان المخروط الأميركي الجنوبي)، بأن تصدر فائضها في العالم الثالث، تهدد بذلك أهداف الأمن الغذائي الوطني دون مقابل، في حين تواجه منتجات الفلاحين في العالم الثالث منافسة لا يمكن التغلب عليها في الشمال. وهذه الاستراتيجية الليبرالية التي تدمر الفلاحين وتعجل بالهجرة من الريف إلى المدن العشوائية في الحضر، تثير من جديد صراعات الفلاحين في الجنوب، الأمر الذي يثير قلق السلطات.

وكثيراً ما تناقش المشكلة الزراعية في منظمة التجارة العالمية، ولكن فقط فيما يتعلق بالدعم الذي توجهه أوروبا والولايات المتحدة، لا فقط لمنتجات فلاحيها، وإنما لصادراتها الزراعية كذلك. وهذا التركيز على قضايا التجارة العالمية في المنتجات الزراعية دون غيرها، يلغي الشواغل الأساسية التي ذكرناها أعلاه، بل إنه يؤدي لبعض الالتباسات حيث يدفع بلدان الجنوب إلى الدفاع عن مواقف أكثر ليبرالية في الواقع من مواقف حكومات الشمال، الأمر الذي ينال استحسان البنك الدولي (ومنذ متى يدافع البنك الدولي عن مصالح الجنوب في مواجهة الشمال؟) ولا شيء يمنع من

الفصل بين دعم حكومات الشمال للفلاحين (وبالطبع فما دمنا ننادي بإعادة توزيع الدخل لدينا، فلا بد أن نسمح بنفس الحق لبلدان الشمال!) وبين الدعم الموجه للإغراق بالنسبة للمنتجات الزراعية.

4. لم تعد الديون مجرد عبء لا يمكن احتماله، بل أصبحت شرعيتها ذاتها محل شك. وهكذا بدأت تظهر المطالبة بإلغاء الديون الكريهة، وغير الشرعية، من جانب واحد، وكذلك صياغة قانون دولي ـ جدير بهذا الاسم ـ بشأن الديون، وهو أمر غير موجود حالياً. وإجراء عملية مراجعة محاسبية للديون ستبين أن نسبة ذات مغزى من الديون إما غير شرعية، أو كريهة. وقد وصلت الفوائد المدفوعة مبلغاً يجعل المطالبة ـ ذات الأساس القانوني ـ باعتبارها قد سُددت، مشروعة تماماً، وتكشف عملية النهب البدائي التي تجري بهذا الشأن.

ولتحقيق ذلك، يجب القيام بحملة لوضع تشريع دولي يخضع الديون الأجنبية للتقنين مثل الديون الداخلية، وتتسق هذه الحملة مع هدف تدعيم شرعية القانون الدولي. ومن المفهوم أن سكوت القانون الدولي عن هذه القضية هو الذي يجعل موضوع تسوية الديون يخضع لعلاقات القوى الوحشية. وهذه العلاقات هي التي تسبغ الشرعية على ديون دولية، كان من الممكن لو كانت داخلية (أي أن كلاً من الدائن والمدين

ينتميان لجنسية واحدة)، لكانت تدخل تحت باب "الاتفاق الجنائي".

3. التحدي الثالث: إعادة بناء التضامن الدولي بين الشعوب

الرؤى الدولية الجديدة

يختلف النظام العالمي اليوم كثيراً في أساسياته عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بما لا يسمح بمجرد "تكرار" باندونغ مرة أخرى.

لقد وجدت دول عدم الانحياز في عالم ثنائي القطبية عسكرياً، الأمر الذي منع من أي تدخل فظ من جانب البلدان الإمبريالية في شؤونها. وفضلاً عن ذلك، فتلك القطبية الثنائية ربطت بين الشركاء في المراكز الرأسمالية ـ الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ـ في معسكر موحد. وهكذا قام الصراع السياسي والاقتصادي من أجل التحرر والتنمية، بين آسيا وأفريقيا، وبين معسكر إمبريالي موحد. وكان تصور التنمية المعتمدة على الذات، وفك الارتباط، والاستراتيجيات المبنية عليها تقابل ذلك التحدي في تلك الظروف.

والعالم اليوم أحادي القطبية العسكرية، وفي الوقت نفسه بدأت تظهر بعض الشروخ بين الولايات المتحدة وبعض البلدان

الأوروبية فيما يختص بكيفية الإدارة السياسية لنظام عولمي منتظم في مجموعه حول مبادئ الليبرالية، نظرياً على الأقل. فهل هذه الشروخ مؤقتة وذات مدى محدود، أو هل تعبر عن تغيرات بعيدة المدى؟ ولا بد من تحديد الفروض التي تنبني عليها الاستراتيجيات المقترحة في هذا الإطار، بطريقة تسمح بمناقشة صحتها المحتملة.

الفرض الأول: أصبحت الإمبريالية الآن جماعية (إمبريالية الثالوث)

في المراحل السابقة من العولمة الرأسمالية، كانت المراكز دائماً متعددة، وكانت بينها باستمرار علاقات تنافس عنيفة لدرجة أن الصراع بين الإمبرياليات احتل دائماً مكاناً مركزياً على مسرح التاريخ. وتفرض العودة إلى الليبرالية المعولمة منذ عام 1980، إعادة النظر في تركيب المركز المعاصر للنظام، لأنه في مستوى إدارة العولمة الاقتصادية على الأقل، تبدو دول الثالوث المركزي على شكل كتلة متماسكة ظاهرياً.

وعلى ذلك فالسؤال الذي لا بد من الإجابة عنه هو معرفة ما إذا كانت التطورات المعنية ذات طبيعة كيفية دائمة ـ أي أن المركز لم يعد متعدداً، بل أصبح "جماعياً" ـ أو أنها مؤقتة.

ويمكن إرجاع هذا التطور إلى التغير في ظروف المنافسة، فمنذ بضعة عقود قليلة كانت الشركات الكبرى تمارس معاركها

التنافسية أساساً على الأسواق القومية، سواء أكان ذلك في الولايات المتحدة (أكبر سوق قومي في العالم)، أو في البلدان الأوروبية (رغماً عن حجمها المحدود، الأمر الذي جعلها في وضع أسوأ بالنسبة للولايات المتحدة). والمنتصرون في "المباراة" القومية، يحصلون على وضع أفضل بالنسبة للسوق العالمي. واليوم، صار حجم السوق الواجب خوض المرحلة الأولى من المباراة فيه يتراوح بين 500، و600 مليون من "المستهلكين المحتملين". وهنا أصبح من الضروري خوض المعركة، وكسبها، على هذه الأرضية، ومن ينتصرون في هذا السوق، يكسبون فوق ذلك، سوقهم القومي. وهكذا فالعولمة العميقة هي الإطار الأول لنشاط الشركات الكبرى. وبعبارة أخرى، انقلبت أوضاع السببية في المزدوج قومي/عالمي، ففي السابق، كانت القوة القومية تحقق الوجود العالمي، وما يحدث اليوم هو العكس. ومن هنا فالشركات متعدية الجنسية، مهما كانت جنسيتها، لها مصالح مشتركة في إدارة السوق العالمي. وهذه المصالح المشتركة تأتي فوق الصراعات التجارية الدائمة، التي تميز جميع أشكال المنافسة المرتبطة بالرأسمالية مهما كانت.

الفرض الثاني: في نظام الإمبريالية الجماعية، لا تملك الولايات المتحدة أفضلية اقتصادية حاسمة

يقول الرأي السائد إن القوة العسكرية للولايات المتحدة،

ما هي إلا قمة جبل الجليد، وإن هذه القمة هي امتداد لتفوق ذلك البلد في جميع المجالات، الاقتصادية بالأساس، ولكن السياسية والثقافية كذلك. وبذلك يكون الخضوع للهيمنة التي تعمل على فرضها أمراً لا يمكن نجنبه.

وفي الواقع، فإن النظام الإنتاجي للولايات المتحدة أبعد من أن يكون "الأكثر كفاءة في العالم"، وبالعكس، فإن أياً من قطاعاته تقريباً، لن يضمن التفوق على منافسيه في سوق حر بمعنى الكلمة كما يتصوره الاقتصاديون الليبراليون. والشاهد على ذلك العجز التجاري الذي يزداد من عام لآخر، فارتفع من 100 مليار دولار في عام 1989 إلى 450 مليار دولار في عام 2000. وفضلاً عن ذلك، فهذا العجز يشمل جميع قطاعات النظام الإنتاجي، وحتى الفائض الذي كان يتمتع به قطاع سلع التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة، وبلغ 35 مليار دولار عام 1990، قد تحول إلى عجز اليوم. والمنافسة بين صواريخ آريان وناسا، وكذلك بين إيربوس وبوينغ، تدل على هشاشة الأفضلية الأميركية على أوروبا أو اليابان لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة. ونفس الوضع في مواجهة الصين وكوريا، وبقية الدول الصناعية في آسيا وأميركا اللاتينية، بالنسبة للمنتجات العادية، وكذلك في مواجهة أوروبا وبلدان المخروط الجنوبي لأميركا اللاتينية، بالنسبة للمنتجات الزراعية. ولعل الولايات المتحدة لن تكسب المعركة دون

الالتجاء لوسائل "تتخطى الاقتصاد"، وتخرق مبادئ الليبرالية التي تفرضها على منافسيها!

والواقع، أن الولايات المتحدة لا تتمتع بأفضلية نسبية مؤكدة سوى في قطاع إنتاج السلاح، وذلك بالدقة لأن هذا القطاع لا يخضع لقواعد السوق، ويستفيد من دعم الدولة. وبالطبع تعود بعض هذه المزايا للقطاع المدني (وأشهر مثال على ذلك هو الإنترنت)، ولكنه يتسبب كذلك، في تشويهات خطيرة تؤدي لتعويق الكثير من القطاعات الإنتاجية.

ويعيش اقتصاد أميركا الشمالية عالة على شركائه في النظام العالمي، متطفلاً عليها. "تعتمد الولايات المتحدة في استهلاكها من المنتجات الصناعية على 10% من المنتجات التي لا يغطيها إنتاجها القومي"، فالعالم ينتج، والولايات المتحدة (التي يصل معدل الادخار بها للصفر تقريباً) تستهلك. "والميزة" التي تتمتع بها الولايات المتحدة هي ميزة السلاب الذي يغطي العجز لديه بما ينتزعه من الآخرين رضاءً، أو عنوة. وتتنوع طبيعة الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة لتغطية العجز لديها: الانتهاكات المتكررة، من جانب واحد لمبادئ الليبرالية، وتصدير السلاح، وتحقيق ريع مضاعف من النفط (باستغلال المنتجين، وهو الدافع الحقيقي وراء حرب آسيا الوسطى أو العراق). ولكن أغلب العجز الأميركي يُغطى برؤوس الأموال الواردة من أوروبا، واليابان، ودول الجنوب

(بلدان النفط الغنية، والطبقات الكومبرادورية من جميع بلدان العالم الثالث بما في ذلك الأكثر فقراً)، ويضاف إلى ذلك الاستنزاف المستمر على شكل خدمة الديون المفروضة على جميع بلدان التخوم في العالم الرأسمالي تقريباً.

والتضامن بين القطاعات المسيطرة من رأس المال متعدي الجنسية لجميع الشركاء في الثالوث حقيقي، ويتمثل في انضمامها جميعاً للنيوليبرالية المعولمة. ويُنظر إلى الولايات المتحدة في هذا الإطار كالمدافع (عسكرياً إذا لزم) عن هذه "المصالح المشتركة". ويبقى أن الولايات المتحدة لا تنوي أن "تقتسم بعدالة" المكاسب المترتبة على قيادتها، ولكنها بالعكس تفرض التبعية على حلفائها، ومن هذا المنطلق، ليست مستعدة لإعطاء حلفائها التابعين سوى أقل التنازلات. فهل هذا التناقض في المصالح داخل رأس المال المسيطر مدعو للتزايد إلى درجة تؤدي لانفجار حلف الأطلنطي؟ هذا أمر غير مستحيل، وإن كان بعيدُ الاحتمال.

الفرض الثالث: الهدف من مشروع التحكم العسكري في الكوكب هو التعويض عن النقص في اقتصاد الولايات المتحدة. وهذا المشروع يهدد جميع شعوب العالم الثالث.

وهذا الفرض ينتج بشكل منطقي من الفرض السابق. فالقرار الاستراتيجي لواشنطن بالاستفادة من تفوقها العسكري الساحق، وفي إطار ذلك، القيام "بحروب استباقية" بقرارها

المنفرد، إنما يهدف إلى خنق أي أمل في وصول "أمة كبيرة" (مثل الصين أو الهند أو روسيا أو البرازيل)، أو تحالف إقليمي في العالم الثالث، إلى وضع الشريك الفاعل في تشكيل النظام العالمي، حتى لو كان رأسمالياً.

الفرض الرابع: على الجنوب أن يتحرر من أوهام الليبرالية، وهو يستطيع ذلك، وأن يبدأ في أشكال مجددة من التنمية المعتمدة على الذات.

لا شك أن حكومات الجنوب تبدو في الوقت الحالي، منشغلة بالصراع من أجل "نيوليبرالية حقيقية"، يقبل في إطارها الشركاء من الشمال والجنوب أن يتمسكوا "بقواعد اللعبة". ولكن بلدان الجنوب لا يمكنها إلا أن تقر بأن هذا الأمل وهم كامل.

وعليها إذن، أن تعود إلى الإدراك الذي لا فكاك منه، وهو أن أية تنمية يجب أن تكون معتمدة على الذات. وأن تحقق التنمية الذاتية، يعني أولاً تحديد الأهداف الوطنية التي تسمح بتحديث النظام الإنتاجي، وخلق الظروف الداخلية التي تضع هذا التحديث في خدمة التقدم الاجتماعي، وبعد ذلك إخضاع علاقات الأمة مع المراكز الرأسمالية المتقدمة لمتطلبات هذا المنطق. وهذا التعريف "لفك الارتباط" (وهو تعريفي) ـ وهو ليس "الاكتفاء الذاتي" ـ يضع هذا التصور في الوضع المضاد للتصور المعارض (لليبرالية) "للتكيف الهيكلي" مع

متطلبات العولمة، وبالتالي الخضوع لمتطلبات توسع رأس المال متعدي الجنسية المسيطر، التي تعمق اللامساواة على المستوى العالمي.

الفرض الخامس: اختيار الولايات المتحدة عسكرة العولمة يضرب في مقتل مصالح أوروبا واليابان.

وينتج هذا الفرض من الفرض الثاني. فهدف الولايات المتحدة بوضع اليد بالوسائل العسكرية على جميع الموارد الأساسية للكوكب (وخاصة البترول)، ضمن أهداف أخرى، هو وضع شركائها الأوروبيين واليابانيين في وضع التابع. فحروب أميركا للاستحواذ على البترول، هي حروب "ضد أوروبا".

وتستطيع أوروبا (واليابان) أن تتغلب جزئياً على هذه الاستراتيجية، بالتقارب مع روسيا، التي تستطيع تزويدها جزئياً بالبترول، وبعض المواد الأولية الأساسية الأخرى.

الفرض السادس: يجب على أوروبا أن تتخلص من الفيروس الليبرالي، ويمكنها ذلك، ولكن هذه المبادرة لا يمكن أن تنشأ عن قطاعات رأس المال المسيطر، وإنما عن الشعوب.

والقطاعات المسيطرة من رأس المال، التي تعتقد الحكومات الأوروبية حتى اليوم أن من واجبها الدفاع عن مصالحها قبل أي شيء، هي بالطبع المدافعة عن النيوليبرالية

المعولمة، وهي لهذا السبب، مستعدة لدفع الثمن بتبعيتها للقائد الأميركي الشمالي.

أما الشعوب في أوروبا بكاملها فلها نظرة مختلفة، من ناحية للمشروع الأوروبي الذي تريده اجتماعياً، ومن ناحية أخرى لعلاقاتها مع بقية العالم، التي تريدها أن تتبع مبادئ القانون والعدالة، كما عبرت عنها مؤخراً بمعارضتها بالأغلبية الساحقة، لاندفاعات الولايات المتحدة. فإذا ما نجحت هذه الثقافة السياسية الإنسانية والديموقراطية لأوروبا العجوز ـ وهو أمر ممكن ـ فسيصير التقارب الحقيقي بين أوروبا، وروسيا، والصين، وكل آسيا وأفريقيا، الأساس الذي يمكن أن يُبنى عليه عالم متعدد الأقطاب، وديمقراطي، وسلمي.

وعلى ذلك فالتناقض الرئيسي بين أوروبا والولايات المتحدة، ليس القائم بين مصالح رأس المال المسيطر هنا وهناك، ولكنه يقوم في مجال الثقافة السياسية.

والصراع المأمول يقوم في المجال الثقافي، وهناك إمكانية لقيام يسار بديل في أوروبا. وهذا البديل سيفرض في الوقت نفسه القطيعة مع النيوليبرالية (والتخلي عن الأمل الكاذب لإخضاع الولايات المتحدة لمتطلباتها، وبذلك يعطي الفرصة لرأس المال الأوروبي أن يتصارع على أرض المعركة الاقتصادية الخالية من الألغام)، ومع الاستراتيجيات السياسية للولايات المتحدة. وعندئذ يمكن توجيه فائض رأس المال

الذي تكتفي أوروبا اليوم "بتوظيفه" في الولايات المتحدة، إلى إعادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، الذي لا يمكن تحقيقه دون هذا. ولكن بمجرد أن تختار أوروبا أن تعطي الأولوية لازدهارها الاقتصادي والاجتماعي، فستنهار الصحة المفتعلة لاقتصاد الولايات المتحدة، وتواجه الطبقة الحاكمة الأميركية مشاكلها الاجتماعية الخاصة. وهذا هو ما أعنيه عندما أصل للنتيجة بأن "أوروبا ستكون يسارية، أو لا تكون أبداً".

وللوصول لهذا، على الأوروبيين أن يتخلوا عن الوهم بأنه من الممكن أن يلعب الجميع بورقة الليبرالية "بأمانة"، وأن ذلك ممكن، وأنه في هذه الحالة ستسير الأمور إلى الأفضل. فالولايات المتحدة لا يمكن أن تتخلى عن ممارسة الليبرالية بشكل غير متكافئ، لأن تلك هي الوسيلة الوحيدة المتاحة لتعويض أوجه النقص لديهم. إن ثمن الرفاهية الأميركية هو الركود لدى الآخرين.

توجد "ثقافات سياسية أوروبية" متعددة، مع أنها بقدر ما، تختلف عن مثيلتها في الولايات المتحدة. توجد في أوروبا قوى سياسية واجتماعية وأيديولوجية تؤيد ـ بوضوح فكري في كثير من الأحيان ـ رؤية "لأوروبا مختلفة" (اجتماعية وصديقة للجنوب). وهناك كذلك بريطانيا التي اتخذت منذ عام 1945، الاختيار التاريخي بالارتباط غير المشروط بالولايات المتحدة. وتوجد كذلك الطبقات الحاكمة في أوروبا الشرقية، التي تربت

على سياسة الخضوع بالأمس لهتلر، ثم لستالين، والآن لبوش. وتوجد الثقافات الشعبوية لليمين (الذين يحنون لنظام فرانكو في إسبانيا، أو موسوليني في إيطاليا) "الميالة لأميركا". فهل سيؤدي الصراع بين هذه الثقافات إلى تفجر أوروبا؟ أو هل ستنتهي بالارتباط بواشنطن؟ أو بانتصار الثقافات الإنسانية الديموقراطية المتقدمة؟

الفرض السابع: إن بناء جبهة متماسكة للجنوب يفترض ضمناً مشاركة شعوبه.

الأنظمة السياسية في الكثير من بلدان الجنوب ليست ديموقراطية، إن لم نقل صراحة إنها كريهة. وهذه الأبنية الاستبدادية للسلطة تقف إلى جانب القطاعات الكومبرادورية التي ترتبط مصالحها بالتوسع الرأسمالي الإمبريالي العالمي.

أما البديل، وهو بناء جبهة لشعوب الجنوب، فيجب أن يمر عبر طريق الديموقراطية. وهذا الطريق سيكون طويلاً وشاقاً، ولكنه بالتأكيد، لا يمر عبر إقامة الحكومات الألعوبة التي تسلم موارد بلادها للشركات متعدية الجنسية الأميركية، وهي أنظمة أضعف، وأقل مصداقية وشرعية، حتى من تلك التي تحل محلها في حماية الغازي الأميركي. وعلى أي حال، فهدف الولايات المتحدة ليس تعزيز الديموقراطية في العالم كما يدعي خطابها المنافق بهذا الشأن.

الفرض الثامن: من الممكن قيام تضامن دولي بين شعوب أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وأميركا

وهذا الفرض الذي ينتج مما سبق، ويُعتبر نتيجته، يعني أن الظروف تسمح بحدوث تقارب، على الأقل بين شعوب العالم القديم. وهذا التقارب يتبلور على مستوى الدبلوماسية الدولية بإعطاء محور باريس/ برلين/ موسكو/ بيجين تماسكاً تقويه تنمية علاقات ودية بين هذا المحور، وبين الجبهة الأفرو آسيوية المعاد تكوينها.

ولا شك في أن التقدم في هذا الاتجاه سيضع حداً نهائياً للطموح الإجرامي المبالغ فيه للولايات المتحدة، حيث ستضطر إلى قبول التعايش السلمي مع الأمم المصممة على الدفاع عن مصالحها الخاصة.

وفي الوقت الحالي، يجب إعطاء هذا الهدف أولوية مطلقة، فتنفيذ المشروع الأميركي يحدد بشكل قاطع الهدف من جميع النضالات، إذ لا يمكن لأي تقدم اجتماعي أو ديمقراطي أن يبقى ثابتاً إلا بهزيمة الخطة الأميركية.

الفرض التاسع: يجب مناقشة القضايا المتعلقة بالتنوع الثقافي في إطار الرؤى المستقبلية الجديدة التي رسمناها هنا.

. التنوع الثقافي حقيقة واقعة، ولكنها حقيقة مركبة وملتبسة. فالتنوع الموروث من الماضي، رغم ما له من شرعية، ليس

بالضرورة التنوع في بناء المستقبل الذي لا يكفي الاعتراف به، وإنما يجب البحث عنه.

والإشارة إلى التنوع الموروث من الماضي (الإسلام السياسي، والهندوتفا، والكونفوشيوسية، والزنوجة، والإثنية الشوفينية،..)، يمثل في كثير من الأحوال عملاً ديماغوجياً من السلطات الاستبدادية والكومبرادورية، تسمح لها بتفريغ تحدي عالمية الحضارة من مضمونه، والخضوع في الوقت نفسه، لتحكم رأس المال متعدي الجنسية المسيطر. وفضلاً عن ذلك، فالتأكيد على هذه الموروثات دون غيرها، يقسم العالم الثالث بوضعه الإسلام السياسي في مواجهة الهندوتفا في آسيا، والمسلمين والمسيحيين وأتباع بقية الأديان في مواجهة بعضهم البعض في أفريقيا. وإعادة إقامة الجبهة السياسية المتحدة للجنوب، هي الوسيلة لتجاوز هذه التقسيمات التي تدعمها الإمبريالية الأميركية. إذن، ما "القيم العالمية" التي يمكن على أساسها بناء المستقبل؟ إن التفسير الضيق والمرتكز على الغرب، لهذه القيم يضفي الشرعية على التنمية غير المتساوية، وهي الناتج اللصيق للتوسع المعولم للأمس واليوم، ويجب رفضه. كيف إذن، يمكن تقديم تصورات عالمية حقاً، يساهم الجميع في إثرائها؟ هذا لعمري جدل لا يمكن إغفاله بعد اليوم.

مراجع مقترحة

مؤلفون أشير إليهم أعلاه

* Gilbert Achcar, Le choc des barbaries, Complexe, Bruxelles 2002.
* William Blum, L'Etat voyou.
* Fernand Braudel, Civilisation matérielle, économie et capitalisme XV-XVIIe siècle, Armand Colin 1979.
* Manuel Castells, La société en réseau, Fayard 1958.
* Francis Fukuyama, The End of history, Washington 1989.
* Michael Hardt et Antoni Negri, Empire, Exils 2000.
* Samuel Huntington, The Clash of civilizations, New York 1996.
* Karl Kautsky, La question agraire, 1ere Ed. allemande, 1898.
* John Rawls, Théorie de la justice, Seuil 1993.
* Jeremy Rifkin, La fin du travail, Découverte 1996.
* Emmanuel Todd, Après l'Empire ,

* Alain Touraine, Critique de la modernité, Seuil 1994.
* Immanuel Wallerstein, The modern world system, Academic Books 1974.

إن الطبيعة المختصرة لهذا الكتيب، رغم تعقد القضايا الأساسية التي بني عليها التحليل، تعني إحالة القارئ المهتم، إلى بعض أعمالي ومقالاتي الحديثة.

أعمال

Samir Amin, L'Eurocentrisme, 1ere Ed. Anthropos-Economica 1988, en voie de réédition.

نقد روح العصر، دار الفارابي ـ لبنان، آنيب-الجزائر، 2003.

ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابي ـ لبنان، آنيب-الجزائر 2003.

مقالات منشورة

* Judaïsme, Christianisme, Islam: Réflexion sur leurs spécificités réelles ou prétendues; Social Compass, vol 46, Nº 4-1999.
* Mondialisation et Démocratie, une contradiction majeure de notre époque; Recherches Internationales Nº 55, 1999.
* Quelles alternatives à la dimension destructive de l'accumulation du capital? Alternatives Sud, vol VIII Nº 2, 2001.

* Marx et la démocratie, La Pensée, Nº 328, 2001.
* Mondialisation ou apartheid à l'échelle mondiale; in, Le capital et l'humanité, Actuel Marx Nº 31, 2002.

مقالات تحت النشر

L'ambition démesurée et criminelle des Etats Unis, le contrôle militaire de la planète (publié en anglais, Ahram Weekly 2003).

La Raison (La Pensée).

Enfin dans l'ouvrage édité par Samir Amin et François Houtart, Mondialisation des résistances, l'état des luttes 2002, L'Harmattan 2002; Cf. Sections trois et quatre.

أخيراً، في كتاب "عولمة المقاومات، وأوضاع النضال 2002" تحرير سمير أمين، وفرانسوا أوتار، نشر لارماتان 2002، الجزءين الثالث والرابع

أقدم في هذه النصوص القضايا الأساسية التي اكتفيت في هذا الكتيب بذكر النتائج النهائية لها، وهي تتعلق بالآتي:

1. الرأسمالية والمادية التاريخية

توضيحات بشأن مفهوم السوق والرأسمالية، وارتباطهما؛ مفهوم الانحراف الاقتصادي؛ مفهوم سيطرة المرجعية الاقتصادية (الخاص بالرأسمالية)، وسيطرة المرجعية السياسية (الخاص بالأنظمة السابقة).

المادية التاريخية والحتمية؛ مفهوم فوق الحتمية، وتحت الحتمية (استقلالية المنطق الخاص بكل مرجعية).

2. تكوين الحداثة. الارتباط بين مفهومات الحداثة والديموقراطية والعلمانية ـ علاقات الحداثة/التفسيرات الدينية.
3. النظرية والأيديولوجية السائدتان. نقد الاقتصاد المجرد (النقي)، وما بعد الحداثة.
4. خصائص الرأسمالية القائمة بالفعل. الاستقطاب العالمي اللصيق بتوسع الرأسمالية. الإفقار اللصيق بتراكم رأس المال. المشكلة الزراعية الجديدة، ومستقبل الفلاحين في العالم الثالث. المشكلة العمالية الجديدة.
5. خصائص المرحلة الجديدة للرأسمالية. وضع الثورة التكنولوجية وحدودها. الإمبريالية الجماعية للثالوث. أعراض شيخوخة الرأسمالية.
6. اللحظة الراهنة: مشروع الولايات المتحدة غير المحدود؛ الرمال المتحركة للمشروع الأوروبي؛ إحياء حركة عدم الانحياز.

والمراجع المتعلقة بهذه الموضوعات متوافرة في الكتب والمقالات المشار إليها أعلاه.

آفة ضربت العالم حوالى نهاية القرن العشرين. لم تسبب موت جميع الناس، لكن الكل قد أصيب. لقد أطلق على الفيروس اسم «الفيروس الليبرالي». ظهر هذا الأخير في القرن السادس عشر داخل مثلث باريس - لندن - امستردام. والعوارض التي ظهرت يومذاك كانت تبدو غير مؤذية، والرجال (الذين يصيبهم الفيروس أكثر من النساء) ليس فقط تأقلموا وطوروا المضادات اللازمة، وإنما عرفوا أن يستفيدوا من الحيوية المعزَّزة التي كان يثيرها. لكن الفيروس اجتاز الأطلسي ووجد في فئة الذين يروجونه أرضاً مؤاتية، خالية من المضادات، وبذلك كانت تعطي المرض الذي تثيره أشكالاً قصوى...

سمير أمي

ISBN 9953-71-010-4
9 789953 710105



ISBN 9947-21-144-4
9 789947 211441
Dépôt-Légal:1873-2004